



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
مذكرة
للحصول على شهادة ماجستير
في العلوم الاقتصادية

عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة حسب نموذج الجاذبية -

مقدمة ومناقشة علنا من طرف
السيد: سي عفيف البشير

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د زابري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
أ.د مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقرر
د كيجل أمحمد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 2	مناقشا
د حاكمي بوحفص	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الذي سبب الأسباب و خلق ادم من تراب، و جعل له أهلا و أحباب يقفون
إلى جانبه وقت الفرج و الصعاب، إلى كل من سقاني كلمة طيبة احتجتها في عز الشباب.
إلى التي أحاطتني بالحب و الرعاية، و سقتني الحب و الحنان دون نهاية، إليك أمي رعاك
الله و أطال عمرك .

إليك أبي حفظك الله و أطال في عمرك، و إلى من نسيهم القلم و لم ينساهم القلب

إليكم.

إلى زوجتي وسيلة و ابنتي الغالية سيرين رعاها الله.

إلى أخواتي زهية، حياة؛ فتيحة، نجاة، صباح، أشواق، نور الدين .

إلى كافة الأصدقاء و الأحباب و خاصة عمر مخلوف، بن يمينة عبيد، دربال عباس.

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله عز و جل التوفيق و النجاح .

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ [من لا يشكر الناس لا يشكر الله] حديث صحيح.

أولا نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع.
نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع . و نتقدم بجزيل الشكر
إلى الأستاذ المشرف والمؤطر الدكتور " مباركي ناصر " الذي لم يبخل علينا بنصائحه
و إرشاداته طيلة قيامنا بهذا العمل و كل من الاستاذ " دربال عبد القادر " و " زايري
بلقاسم " و الاستاذة " ايت حبوش وهيبه " من قدموا لنا يد العون . كما نتقدم بالشكر إلى
كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

***فهرس المحتويات:**

الصفحة	العنوان
02	1-المقدمة العامة
03	2- اشكالية البحث
03	3-اهمية البحث
04	4-فرضيات البحث
06	5- منهج الدراسة
07	الفصل الاول: استعراض نظري للاستثمارات الاجنبية المباشرة
08	مقدمة الفصل
08	المبحث الاول: اشكال انتقال رؤوس الاموال الاجنبية الى الدول النامية
12	المطلب الاول: المنح والمساعدات الاجنبية
16	المطلب الثاني: الديون الخارجية
16	المطلب الثالث: الاستثمار الاجنبي
17	1-الاستثمار الاجنبي الغير مباشر
17	2-الاستثمار الاجنبي المباشر
19	2-1 تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الدول العربية
19	2-2 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية الواردة الى الدول العربية
22	2-3 تدفقات الاستثمارات الاجنبية الصادرة من الدول العربية
22	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر
22	المطلب الاول: تحديد مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر
22	1-التعريف اللغوي للاستثمار
22	2-التعريف الاقتصادي للاستثمار
23	المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر
24	1- تعاريف الاقصاديين للاستثمار الاجنبي المباشر
25	2- تعاريف المؤسسات الدولية للاستثمار الاجنبي المباشر
26	3- بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر
27	المبحث الثالث: اهم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر
28	1-الاستثمار المشترك
29	2-الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات.
30	المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الشركات المتعددة الجنسيات.
33	المطلب الثاني: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات
34	1-المفهوم الاصطلاحي للشركات المتعددة الجنسيات
35	2-المفهوم الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات

35	3 -المفهوم القانوني للشركات المتعددة الجنسيات
36	المطلب الثالث: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات
37	المطلب الرابع: منافع واضرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات.
37	1 - منافع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات
43	2 - اضرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات
48	المطلب الخامس: المقاربات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
48	1 - المقاربات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
49	1-1 النظرية الكلاسيكية
50	1-2 نظرية عدم كمال السوق
53	1-3 نظرية الحماية
53	1-4 نظرية أخطار التبادل
54	1-5 نظرية توزيع المخاطر
54	1-6 النظرية الانتقائية لدانينق.
55	1-7 نظرية التدويل
56	1-8 نظرية دورة حياة المنتج
59	2 - المقاربات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
59	2-1 نظرية عدم التوازن
60	2-2 النظرية المؤسسية
60	المبحث الرابع: تحديد مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات
61	المطلب الاول: ماهية مناخ الاستثمار
61	1 تعريف مناخ الاستثمار
61	2 -اوضاع المناخ الاستثماري في الدول العربية
61	2-1 الاوضاع السياسية
62	2-2 الاوضاع الاقتصادية
63	2-3 الاوضاع الادارية
63	2-4 الاوضاع القانونية
64	المطلب الثاني: محددات مناخ الاستثمار
64	1 -المحددات القائمة على المؤشرات الكلية الاقتصادية
66	2 -المحددات القائمة على المؤشرات القانونية و المؤسسية
73	المطلب الثالث: بعض المؤشرات الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
73	1 -مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي
75	2 -مؤشر سهولة اداء الاعمال .
77	3 -مؤشر التنافسية العربية
80	4 -مؤشر راس المال البشري

81	الفصل الثاني : الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر و نموذج الجاذبية
82	مقدمة الفصل
82	المبحث الاول :وضعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر
84	المطلب الاول :تقييم حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة في الجزائر
84	1 -حصيلة الاستثمارات في الجزائر .2015
85	2 -التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر 2015
86	3 -التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر 2015
87	المطلب الثاني :تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة والواردة الى الجزائر
87	1- تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر
89	1-1التوزيع الجغرافي لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر
91	1-2التوزيع القطاعي لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر
92	2- تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر
95	2-1التوزيع الجغرافي لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر
95	المطلب الثالث :مؤشرات تقييم جاذبية الجزائر للاستثمارات الاجنبية المباشرة
96	1 -مؤشر الحرية الاقتصادية
98	2 -مؤشر جاذبية الاستثمار 2015
103	3 -المؤشر الاجمالي للتنافسية العربية
106	4 -الاطار المؤسسي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
107	المبحث الثاني :تطبيق نموذج الجاذبية على الاقتصاد الجزائري
108	المطلب الاول :ماهية نموذج الجاذبية
108	1 -الاطار النظري لنموذج الجاذبية
108	2 -مفهوم نموذج الجاذبية
111	3 -الدراسات السابقة لنموذج الجاذبية
115	4 -نموذج الجاذبية و التجارة العربية البينية.
117	المطلب الثاني :توصيف النموذج المعلق على الدراسة
118	1 -خصائص نموذج الانحدار في الاقتصاد القياسي.
122	2- خصائص نموذج الانحدار المتعدد في الاقتصاد القياسي.

123	2- تاريخ معادلة الجاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر
125	المطلب الثالث: تحديد المتغيرات لنموذج الجاذبية
125	1- المتغير التابع
126	2- المتغيرات الكمية المستقلة
137	3- المتغيرات الوهمية
138	4- بناء نموذج الجاذبية القياسي
139	4-1 الإحصائيات الوصفية
139	4-2 تقدير نموذج الدراسة
141	4-3 اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية
147	الخاتمة العامة
149	التوصيات
151	قائمة المراجع
163	الملاحق

المقدمة العلمية

إن صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية يولون أهمية كبيرة وبالغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وهذا بعد ا نادت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل هذه الدول المتقدمة . وتتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وذلك نتيجة الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخل وتحسين المعيشة وسد الفجوة في الموارد غير المتوفرة في الدول المضيفة والمساهمة في استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في البلد وتحقيق المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق ، كما أن الحصول على التقنيات الجديدة تستفيد منها المؤسسات المحلية للبلد المضيف وذلك من خلال آليات التدريب العملي للعمالة المحلية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تتحمل عنصر تكوين رأس المال البشري .

وفي هذا الإطار قامت الدول النامية كبقية دول العالم بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بلدانها، نظرا لما تعانيه من فشل في البرامج التنموية وضعف الأجهزة الإنتاجية، بالإضافة إلى الندرة في رؤوس الأموال بسبب ضعف الادخار الداخلي لتمويل الاستثمارات الداخلية وعدم قابلية الإنتاج المحلي على المنافسة العالمية. وادراكا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات المضيفة تبذل الجزائر كغيرها من الدول النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ومنح المزيد من المزايا والحوافز وذلك منذ سنوات التسعينيات من خلال القوانين والتشريعات الصادرة في تلك الفترة ، بدءا من قانون النقد والقرض ومن وكالات دعم وترقية الاستثمارات وكذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار ، و صدور الأمر 03-01 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله. ومجموعة من القوانين التي تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ونظرا للأهمية البالغة لكيفية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعددت الدراسات والبحوث في هذا الميدان ، بحيث يعتبر نموذج الجاذبية أحد هذه الدراسات المستخدمة في قياس التدفقات البيئية، ويساعد في إعطاء نتائج توجيهية تساعد المحللين الاقتصاديين على تصنيف وإعطاء رؤية واضحة للتدفقات البيئية العالمية .

وعلى هذا الأساس ارتأينا في هذه الدراسة القيام بإبراز عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء نموذج الجاذبية من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف تفسر نظرية الجاذبية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات والتطورات الراهنة ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الثانوية التالية :

- ماهي المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ما مدى استفادة الجزائر من حركة رؤوس الأموال العالمية ؟
- بماذا تتأثر عملية توزيع النشاطات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بين الدول؟
- ماهو تأثير المتغيرات الكمية الاقتصادية على جلب الاستثمارات الأجنبي المباشرة؟
- ما المقصود بنموذج الجاذبية وماهي أهم الدراسات السابقة في ذلك؟
- ماهي الحلول والتدابير اللازمة على الجزائر من أجل جلب أكبر نسبة من الاستثمارات؟

أهمية البحث:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مواضيع الساعة في الجزائر وذلك لما يلعبه هذا الأخير في تكوين رأس المال خاصة وأن الجزائر عرفت مرحلة انتقالية على مستوى اقتصادها، بحيث طرأ العديد من التغيرات في العديد من النظم ، والتشريعات الخاصة بقانون الاستثمار وتقديم جملة من التحفيزات ، والإعفاءات ، للانفتاح نحو اقتصاد السوق.

فرضيات الدراسة:

تتضمن فرضيات الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كما يلي :

- * هناك علاقة طردية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر
- * هناك علاقة سلبية بين عامل المسافة وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- * هناك علاقة سلبية بين تغيرات سعر الصرف وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- * هناك علاقة سلبية بين معدل التضخم وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- * هناك علاقة ايجابية بين معدل النمو وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- * هناك علاقة ايجابية بين الكثافة السكانية وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ..

الصعوبات والمشاكل:

- نقص المراجع لحدثة الموضوع مما دفع بنا إلى استعمال المذكرات أكثر من الكتب.
- غزارة المعلومات وهذا لكبر الموضوع الذي يستحق أن يدرس على أعلى المستويات مما جعلنا نختصر الكثير من المعطيات التي بإمكانها أن تكون هامة ومفيدة.
- وجود المراجع باللغة الفرنسية وخاصة المتعلقة بنظريات الجاذبية ودراسة الحالة إذ ترجمتها تتطلب وقتا كبيرا وقد نبتعد عن المعنى المقصود.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى محاولة إبراز العلاقة بين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والمتغيرات الكمية حسب نموذج الجاذبية ، ونحاول توضيح أثر هذه العوامل على مناخ الاستثمار في الجزائر وتقديم بعض الاقتراحات والحلول الممكنة.

منهجية البحث:

خلال موضوعنا هذا تناولنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ قمنا بعرض المعطيات المتوفرة حول هذا الموضوع لاستخلاص النتائج الفعلية والدقيقة وهذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي استعملنا الاقتصاد القياسي وطريقة الانحدار المتعدد في تحديد تأثير المتغيرات الكمية وقمنا بمعالجة البحث وفق فصلين أساسيين كالتالي :

الفصل الأول: يتناول استعراض نظري للاستثمار الأجنبي وأشكال انتقال رؤوس الاموال بين الدول والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى جملة

النظريات المفسرة له وتطرقنا ايضا الى مناخ الاستثمار والمؤشرات الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ووضع الاقتصاد الجزائري ضمن بعض المؤشرات الاقتصادية، ثم الى تحديد مفهوم نظرية الجاذبية واسسها والمعادلة الفيزيائية و الرياضية لنموذج الجاذبية بالإضافة إلى تحديد الدراسات السابقة وكيفية اشتقاق نموذج الجاذبية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبعدها تقديم تحليل تأثير بعض المتغيرات الكمية الاقتصادية على حجم التدفقات الاستثمارية في الجزائر باستخدام برنامج EVIEWS عن طريق تقدير نموذج قياسي لتوصل الى معادلة الجاذبية للاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول :

إستعراض نظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:

في إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعلومة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول، بل والمناطق، موضوعا هاما ومثيرا خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين. وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية و أضحت يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد حظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوءه فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بالشكل الذي يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها. والاختلافات بين هذه النظريات لخير دليل على الصعوبة التي واجهت المفكرين الاقتصاديين لتحديد مفهومه هذا نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة (الشركة) الام والدولة المضيفة.

باعتبار ان الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجا اليها الكثير من الدول وخاصة الدول التي تعاني العجز في تمويل استثماراتها، غير أن بإمكان كل من الدولة سواء المضيفة أو الدولة الأم أن تستفيد من تدفقات هذا الاستثمار.

وبتسليط الضوء على ما سبق سوف نتناول في المبحث بالتركيز على أهم النظريات المفسرة و الأكثر شيوعا بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر معتمدين في ذلك على التدرج التاريخي ونظريات حركة الاموال العالمية و النظريات التجارية.

المبحث الأول: أشكال انتقال رؤوس الاموال الأجنبية الى الدول النامية.

من المعلوم ان رأس المال هو العنصر الاساسي في أي عملية إنتاجية ومع النمو السريع كان لابد على جميع الدول من تحريك عجلة التنمية الاقتصادية التي تتطلب خاصة في الدول النامية مبالغ كبيرة من رؤوس الاموال من أجل إعادة هيكلة أسسها ،لكن من المعروف عن هذه الدول انها فقيرة من حيث رؤوس الأموال اللازمة لتحريك عجلة التنمية بسبب انخفاض الدخل بها بالإضافة إلى صعوبة الادخار ' تولد عن ذلك حتمية تمويل الفرق عن طريق دخول رأس المال الأجنبي إلى الداخل بغية سد فجوة الموارد المحلية.

لقد تزايد خلال السنوات القليلة الماضية الاهتمام بتدفقات رؤوس الأموال على ضوء الكثير من الدول خاصة الدول النامية التي سخرت كل امكانياتها من أجل الحصول على المزيد من هذه التدفقات في جو تنافسي لخلق بيئة اقتصادية جذبة لجل حركات رؤوس الاموال الدولية .

لقد أصبحت تدفقات رأس المال والتي تشمل جل الوحدات النقدية و الاصول المختلفة خاصة في ظل العولمة والتكنولوجيا الحديثة ضرورة ملحة ولعب الاستثمار الاجنبي المباشر الدور الأساسي في هذه التدفقات لما له من فائدة عظيمة في عملية تكوين راس المال والتي تتجلى في حجم التدفقات الصادرة والواردة لراس المال .

لقد تنافست الدول النامية لاجتذاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية. وبالرغم من تعدد أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، فإنه يمكننا تصنيفها ضمن أربعة أنواع أساسية هي؛ الديون الخارجية، المنح و المساعدات والاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير المباشرة فيما يلي سنحاول دراسة هذه الصيغ الثلاثة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ناحية الدول النامية، مع محاولة تبيين أهم الفوارق و العيوب والتي تسمح للدول المستضيفة من اختيار الشكل المناسب لمعطيائها.

المطلب الأول: المنح والمساعدات الأجنبية.

تعتمد العديد من الدول وخاصة منخفضة الدخل والفقيرة على المنح و المساعدات الاجنبية الدولية والتي تعتبرها احد مصادر التمويل و التي تعمل من خلالها على تغطية

النقص الكبير في الموارد المحلية الذي تعاني منه بشكلٍ واسعٍ. و تتكون المعونات الأجنبية من منحٍ لا ترد، تخرج عن نطاق المديونية الخارجية للدولة من جهة ويمكن ان تكون في شكل قروض ميسرة واجبة التسديد سواء بمعدلات فائدة منخفضة او منعمة او في شكل قروض تكون مدة سدادها في فترات طويلة من جهة اخرى.¹

كما يمكن تمييز عدة انواع اساسية في المنح و المساعدات التي عادة ما تقدمها الدول المتقدمة الى الدول الفقيرة و الدول النامية وهي :

المنح الموجهة الى دعم الخزينة العامة.

تعتبر هذه المنح مساعدات مالية مباشرة موجهة لدعم للعجز في الميزانية العامة للدولة وبشكله الى دعم مالي لتدعيم الخزينة العمومية، و من ثم الإنفاق على المشاريع و البرامج التنموية الواردة في قوانينها المالية.

هناك منح تدار بشكلٍ مباشرٍ من قبل الدول و الجهات أو الهيئات الدولية المانحة لها؛ بحيث يجري بشأنها الاتفاق مع الوزارات و المؤسسات المعنية المستقبلية حول أوجه استغلالها، لتمويل البرامج و المشاريع التنموية ذات الأولوية. وقد تكون المنح و المساعدات الإنمائية في شكل قروضٍ ميسرة؛ بحيث يتم التعاقد مع الدول المستقبلية على منحها قروضاً جديدة، بشروط ميسرة، أو التخفيف من القيود و الالتزامات المتعلقة بالقروض القائمة. كما قد تكون المنح الإنمائية المقدمة في شكل مساعدات فنية، من خلال استفاد الخبراء المتطوعين، إضافة إلى البعثات الدراسية، و إعداد دراسات تنموية وتحليلية.

وفي ما يلي سوف نتطرق لتبيين حجم المساعدات الإنمائية و المعونات الرسمية في الدول العربية بالمليون دولار لأهم الدول المانحة (سنة 2015).

على صعيد المساعدات و المعونات الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات الرسمية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية والتي تضم الاتحاد الأوروبي 23 جهة تابعة لدول

1 - مزيان محمد توفيق، تمويل التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية لحالة الجزائر، إشراف: د. داني الكبير معاشو، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجبلاي ليايس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية ، 2007-2008، ص85.

مجموعة الـOECD ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى. فقد شهدت ارتفاعا كبيرا في الدول العربية من إجمالي بلغ ما يزيد عن 5 مليارات دولار عام 2000 إلى ما يقرب من 22 مليار دولار عام 2013 إلا أنها بلغت اعلى مستوياتها عند 29.3 مليار دولار 2005 عام كما زادت حصة الدول العربية من المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية في العالم من 8.7% عام 2000 إلى 14.6% عام 2013 بعدما كانت حققت اعلى مستوياتها عند 27% عام 2005 .

أما على صعيد الإجمالي التراكمي لصافي المساعدات والمعونات الرسمية خلال الـ 14 عاما الماضية ما بين عامي 2000 و 2013 فقد بلغ 201 مليار دولار في الدول العربية بنسبة 15% من الإجمالي العالمي البالغ 1.34 تريليون دولار خلال نفس الفترة. ومن الملاحظ وجود تركيز في المساعدات في عدد من الدول حيث استحوذت 4 منها على 130 مليار دولار بنسبة 65% من الإجمالي العربي التراكمي خلال الفترة، ومع زيادة عدد الدول إلى 6 دول ترتفع النسبة لتتجاوز الـ 77%. ومع ارتفاع عدد الدول إلى 10 دول تقفز النسبة إلى 92% من الإجمالي.

الجدول رقم 01 : صافي المساعدات الإنمائية الرسمية و المعونات الرسمية في الدول العربية بالمليون دولار.

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	الإجمالي
العراق	102	123	113	2.288	4.651	22.057	8.889	9.204	9.885	2.791	2.192	1.908	1.301	1.541	67.045
فلسطين	685	998	972	1.042	1.161	1.016	1.360	1.717	2.470	2.827	2.519	2.442	2.011	2.610	23.829
مصر	1.371	1.308	1.318	1.020	1.556	1.036	899	1.133	1.742	1.000	597	414	1.807	5.506	20.709
السودان	225	192	305	620	994	1.826	2.048	2.121	2.566	2.351	2.059	1.099	975	1.163	18.545
المغرب	434	482	353	573	770	732	1.102	1.221	1.451	1.047	993	1.456	1.480	1.966	14.060
الأردن	553	449	563	1.326	603	708	573	640	738	740	954	979	1.417	1.408	11.652
لبنان	200	198	203	534	266	230	819	979	1.070	580	448	474	710	626	7.339
سورية	159	153	63	122	106	70	19	84	157	208	135	335	1.672	3.627	6.909
الصومال	102	149	153	176	201	240	396	394	766	662	498	1.096	998	992	6.823
تونس	222	365	221	300	352	362	431	321	375	503	550	921	1.017	714	6.655
اليمن	311	370	217	244	266	297	287	243	430	558	664	476	709	1.004	6.076
موريتانيا	223	283	364	261	195	189	226	347	452	373	374	382	408	291	4.369
الجزائر	200	199	190	238	316	347	240	394	325	318	198	190	145	208	3.507
جيبوتي	72	59	74	80	64	74	115	113	141	167	132	142	147	153	1.532
ليبيا	14	7	7	8	12	24	38	19	74	41	9	642	87	129	1.111
سلطنة عمان	80	8	77	64	101	19	54	214	75	144	-22	0	0	0	815
البحرين	60	71	62	132	58	0	0	0	0	0	0	0	0	0	383
الكويت	4	5	6	6	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	24
الإمارات	3	2	4	5	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	20
دولة قطر	2	4	5	5	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	19
السعودية	22	13	17	14	20	25	24	-131	1	0	0	0	0	0	6
إجمالي الدول العربية	5.044	5.439	5.286	9.057	11.706	29.253	17.521	19.013	22.717	14.310	12.300	12.956	14.885	21.939	201.425
إجمالي العالم	57.651	58.854	68.464	78.954	88.906	108.451	107.003	108.081	127.443	126.690	131.068	141.028	132.975	150.086	1.335.568
حصة الدول العربية من العالم %	8.7	9.2	7.7	11.5	13.2	27.0	16.4	17.6	17.8	11.3	9.4	9.2	11.2	14.6	15.1

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير البنك الدولي سنة 2015.

وعموماً، فإنّ الدول المانحة قد تمنح بعض المساعدات التي يكون دافعها هو مساعدة الدول المستفيدة على تحقيق التنمية، و تجاوز مشاكل الفقر و الجوع و...، إلا أنّ التاريخ قد أثبت لنا أنّ معظم المساعدات الدولية إنما تمنحها الدول الغنية من أجل تحقيق أهداف و دوافع خاصة بها، غالباً ما تكون سياسية، و قد تكون في جزء منها اقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية - و التي تعتبر من أهم الدول المانحة للمساعدات - نجد أنها منذ خطة مارشال و هي تحاول اعتماداً على المعونات التي تمنحها، إعادة بناء الاقتصاد

الذي دمرته الحرب العالمية الثانية لأوروبا الغربية. و بعد الحرب العالمية الباردة، تحول اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا إلى الدول النامية الصديقة، و إنّ معظم برامج المعونات في هذه الفترة كانت موجهة في الأساس لشراء الأمن، و مساعدة النظم السياسية القائمة حتى و لو كانت غير مستقرة، أكثر من الرغبة في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى¹.

وبهذا كلّه يتضح لنا، بأنّ المعونات و المساعدات الرسمية الخارجية كيفما كان شكلها، قد تمثّل مصدرًا من مصادر رأس المال الأجنبي للدول النامية، و الذي قد لا يمثّل في شكله الظاهر عبئاً عليها، عكس القروض الخارجية. إلا أنّ ما تمّ تبيينه من خلال دراسة بيانات تدفّقات المنح و المساعدات الرسمية ناحية الدول النامية، ليبيّن لنا بوضوح أنّ هذه المعونات لا تمثّل موردا يعتمد عليه، فهي بالدرجة الأولى، غير كافية كمصدر تمويلي لخطط التنمية الاقتصادية بالدول النامية المستقبلية.²

المطلب الثاني: الديون الخارجية

يمكن تلخيص مضمون الدين الخارجي بمجمل الاموال المقترضة الطويلة والمتوسطة و القصيرة الأجل، التي تتحصل عليها حكومات الدول، و بالأخص النامية منها لضرورة الحاجة اليها من الحكومات الأجنبية أو الجهات الرسمية و الخاصة، والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، و كذلك كامل الاموال المقترضة من المؤسسات و الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتعيمير و الهيئة الدولية و صندوق الإنماء العربي...إلى غير ذلك. كما تتمثّل كذلك الديون الخارجية في إجمالي الاموال المقترضة التي يتحصل عليها أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين، من أشخاص طبيعيين أو معنويين غير مقيمين، أو من منظمات دولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل.

1 - ميشيل تودارو، تعريب و مراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود: التنمية الاقتصادية، دار المريخ

للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة ، ص 683-685

2-حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002 ص 204.

في ظلّ عدم كفاية الموارد المالية المتاحة للدول النامية من أجل تمويل خططها التنموية، و الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي تلجأ الدول النامية للاقتراض من الخارج لتلبية هذه الغايات؛ حيث نجد أنه هناك عوامل عديدة منها ما هو داخلي، و منها ما هو خارجي، دفعت بالدول النامية نحو الاستدانة الخارجية، إلا أن أغلب هذه العوامل تصب في مجملها في مشكلة التخلف الاقتصادي و كيفية الخلاص منها ويمكن ذكر بعض الاسباب الحقيقية الدافعة بهذه الدول الى الاستدانة الخارجية :

1- السعي وراء اقامة مشاريع استثمارية وهياكل اقتصادية وبنية تحتية لدعم الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الأمر الذي يتطلّب رؤوس أموال ضخمة، و تكنولوجيا عالية، و هو ما تفتقر إليه الدول النامية، مما يدفعها إلى اللجوء للقروض الخارجية.

2- سوء استخدام هذه القروض بسبب فشل العديد من المشاريع و التغيير في السياسات المالية و فشل خطط التنمية بها الأمر الذي أدى إلى عجز هذه الدول عن سداد ديونها و تراكمها، و عدم امكانية تسديد الفوائد ما يجبر الدولة الى اعادة التمويل الخارجي في شكل قروض جديدة .

3- انخفاض أسعار المواد الخام الأولية في الأسواق الدولية؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالح الدول النامية التي تعتمد على تصدير مواردها الطبيعية على شكلها الخام و استيراد السلع المصنعة؛ و هو ما أدى بطبيعة الحال إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، و الذي يزيد - في ظلّ نقص الموارد المحلية للتمويل - من الميل إلى القروض الخارجية كبديل لتعويض العجز.¹

وفي ما يلي سوف نبين الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار لسنة 2000-2015

1 - د. خرافي خديجة : دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب رسالة دكتوراه .جامعة تلمسان ،سنة 2014 ،ص 37.

الجدول رقم 02 : الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2015.

الدولة	متوسط 2011-200	2012	2013	2014	توقعات		مقارنة 2015 مع 2014
					2015	2016	
الامارات	64.2	144.4	172.0	196.3	207.5	213.6	11.2
قطر	41.8	161.3	163.4	167.9	165.4	167.5	-02.5
السعودية	48.6	87.7	86.3	91.6	94.3	96.7	02.7
لبنان	42.0	72.3	78.0	82.6	88.3	94.4	05.7
العراق		60.3	59.2	64.3	69.9	83.6	05.6
البحرين	14.0	39.3	43.9	47.5	51.1	55.0	3.6
السودان	36.0	43.2	45.0	47.1	48.7	50.4	01.6
مصر	34.3	34.4	43.2	46.1	44.5	51.0	-01.6
الكويت	27.6	30.2	31.5	33.4	35.2	37.2	01.9
المغرب	19.9	28.6	32.3	33.5	33.3	35.3	-0.1
تونس	18.7	24.3	25.4	27.4	28.5	30.1	01.1
الأردن	12.8	17.9	21.9	23.5	25.3	26.5	01.8
سلطنة عمان	07.2	08.8	08.5	08.3	08.6	09.4	0.4
اليمن	06.4	06.1	06.2	06.2	06.0	06.5	-0.2
ليبيا	06.6	05.6	05.6	05.6	05.6	06.7	0.0
موريتانيا	03.6	04.2	04.4	04.6	04.2	04.5	-0.3
الجزائر	21.1	03.6	03.4	03.7	03.5	03.4	0.2
جيبوتي	0.5	0.7	0.7	0.9	1.2	1.5	0.3
فلسطين	0.8	01.1	01.1	01.1	01.1	01.1	0.0
سوريا	20.4	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدول العربية	426.4	774.1	832.1	891.3	922.2	974.4	30.9

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير صندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2015

على صعيد المديونية الخارجية تحسن وضع الدول العربية بشكل عام خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين؛ حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 30.3% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2011 إلى عام 2012 إلا انه عاد وارتفع إلى 32% عام 2014 مع توقعات بقفزة في هذا المؤشر إلى 43.4% عام 2015. إلا أن حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية ارتفع من 426.4 مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2011 إلى 891.3 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بارتفاعه إلى 922 مليار دولار عام 2015 ثم إلى 974 مليار

دولار عام 2016 ووفقاً للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة، تشير البيانات إلى وجود 10 دول عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية للمعيار الأول، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ 50% لعام 2015، في حين توجد 7 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 50 و 90 %، ودولتان تزيد فيها النسبة عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني المتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى حصة الصادرات السلعية والخدمية والتي تعتبر في الحدود الآمنة إذا لم تتعد نسبة 132% يوجد عدد أقل من الدول، أما فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصة الصادرات السلعية والخدمية والتي تعتبر بصفة عامة في الحدود الآمنة إذا لم تتعد 25% فيوجد عدد مقبول من الدول العربية. ومن المتوقع أن تزداد مؤشرات المديونية الخارجية سوءاً في عام 2016، مقارنة بالعام السابق من ناحية القيمة في جميع الدول تقريباً عدا الجزائر، وتراجعها وفق مؤشر النسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 13 دولة عربية.

و إن هذه البيانات لتبين لنا بشكل واضح بأن الديون الخارجية التي تدافعت إليها الدول النامية منذ السبعينات، لم تساهم في تحقيق التمويل الذاتي للتنمية في الوقت الحاضر، بل بالعكس تزايدت هذه الديون، حتى أصبحت تشكل قيدا و حملاً ثقيلاً على خطط التنمية في الدول النامية فمن المفروض أن رؤوس الأموال الأجنبية المقترضة، إذا ما استغلّت استغلالاً اقتصادياً جيداً، تؤدي إلى سدّ النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛ مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، و ارتفاع مستويات الدخل، و بالتالي ترتفع معدلات الادخار، و من ثمّ تزداد مستويات التمويل الذاتي لمشاريع التنمية في المستقبل. إلا أنّ الواقع أسفر عن غير ذلك؛ حيث أنّ الأموال المقترضة لم تستغلّ الاستغلال الأمثل لها، فغالباً ما كان يتم توجيهها نحو تمويل الاستهلاك خاصة المتعلق بالسلع الغذائية المستوردة، و النسبة القليلة منه، كانت توجهه نحو مشاريع تتميز بانخفاض مردوديتها، مما قلّل من فرص خلق فوائض مالية جديدة، و رفع كفاءة الاقتصاد

ونموه، وهو ما يؤثر سلباً على إمكانيات الادخار المحلي.¹ و بهذا يتضح لنا جلياً، بأن اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية، قد لا يكون الطريق الأسلم لتحقيق التنمية بهذه الدول، خاصة في ظلّ انخفاض قدرتها على الاستخدام السليم و الأمثل لموارد هذه القروض.

المطلب الثالث: الاستثمار الاجنبي

وهنا نميز نوعين من الاستثمارات:

1- الاستثمار الاجنبي الغير مباشر

هذا النوع من الاستثمارات يمثل مصدراً للتمويل الدولي، حيث تستطيع الدول النامية التي تعاني نقصاً في رؤوس الأموال أن تحصل على رأس المال الأجنبي عن طريق إصدار سندات حكومية أو أسهم شركات تمتلكها أو تنوي إنشاءها في أسواق رأس المال المحلية أو الأجنبية، خاصة تلك القائمة في الدول المتقدمة و الغنية. كما أنّ هذا النوع من التمويل الدولي لا يقتصر فقط على القطاع العام(الدولة)، و إنما يمكن أن يلجأ إليه القطاع الخاص كذلك، من أجل التزود برأس المال الأجنبي، و ذلك من خلال عرض أوراقه المالية (سندات و أسهم) على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في الدول الأجنبية السندات الحكومية هي أوراق مالية تصدرها الدولة بقيم معينة و بأسعار فائدة محددة في أسواق رأس المال المحلية أو الأجنبية، ليكتتب فيها المستثمرون الأفراد و الهيئات المحلية و الأجنبية على حد سواء، مع التزام الدولة المصدرة بإرجاع القيمة الإسمية لهذه السندات في الآجال المحددة لها.

و نظراً للدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تجميع رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتنشيط مجالات الاستثمار العام و الخاص، و تنشيط الاقتصاد القومي ككل، تدافعت إليه الدول النامية؛ و نتيجة لذلك تضاعفت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترجع إلى الاستثمار في المحافظ المالية.

1 - مصطفى ولد سي محمد: الآثار السياسية و الاقتصادية للديون العربية، الجزيرة نت ، بتاريخ 2002/04/30.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أساسياً للتمويل الدولي بالنسبة للدول النامية؛ الأمر الذي جعلها اليوم تسعى إلى اجتذابه بطرق عديدة كإصدار القوانين و التنظيمات المشجعة للمستثمر الأجنبي، و تهيئة البنية القاعدية، لاجتذاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: "تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة"¹.

2-1 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من إجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و 6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.8% عام 2009 وهو أعلى مستوى لها. ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3.2% عام 2013 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي (2000-2014) نحو 3.5%.

1- حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002، ص 658.

الجدول رقم 03: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

(بالمليون دولار) لعامي : 2013 و 2014 .

الدولة	2013	2014	الحصة من الاجمالي لعام 2014 (%)	قيمة التغيير	(%نسبة التغيير)
الامارات	10.488	10.066	% 22.9	-422	% -04
السعودية	08.865	08.012	% 18.3	-853	% -10
مصر	04.192	04.783	% 10.9	591	% 14
العراق	05.131	04.782	% 10.9	-349	% -07
المغرب	03.298	03.582	% 08.2	284	% 09
لبنان	02.880	03.070	% 07.0	190	% 07
الأردن	01.747	01.760	% 04.0	13	% 01
الجزائر	02.661	1.488	% 03.4	-01.173	% -44
السودان	01.688	01.277	% 02.9	-411	% -24
سلطنة عمان	01.626	01.180	% 02.7	-446	% -27
تونس	01.117	01.060	% 02.4	-57	% -05
قطر	-840	01.040	% 02.4	01.881	% 224
البحرين	989	957	% 02.2	-31	% -03
موريتانيا	01.126	492	% 01.1	-634	% -56
الكويت	01.434	486	% 01.1	-948	% -66
جيبوتي	286	153	% 0.3	-133	% -47
فلسطين	176	124	% 0.3	-52	% -30
الصومال	107	106	% 0.2	-01	% -01
ليبيا	702	50	% 0.1	-652	% -93
اليمن	-134	-578	% -1.3	-444	% -332
سوريا	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	47.539	43.892	% 100	-03.647	% -08

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2014/2013.

2-2 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

وقد تواصل خلال العام 2014 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الامارات بقيمة 10.1 مليارات دولار وبحصة 23%، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18.3%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليارات دولار وبنسبة 10.9% من الاجمالي العربي، ثم حل العراق رابعا بقيمة 4.782 مليارات دولار وبحصة 10.9%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.58 مليارات وبنسبة 8.2%. ومن واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي وفق الإحصاءات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي صدرت مؤخرا قامت المؤسسة بتجميع وتحليل البيانات الخاصة بالدول العربية لإبراز أهم دول المنظمة المستثمرة في المنطقة. وكشفت تلك البيانات عن تراجع كبير في حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول العربية من 22.8 مليار دولار عام 2012 إلى 5.7 مليارات دولار فقط عام 2013، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذبا واضحا خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2011 حيث اتخذت مسارا صعوديا من 4.9 مليارات دولار عام 2003 حتى بلغت ذروتها القصوى عام 2008 بقيمة 58.1 مليار دولار قبل أن تهوي إلى 10.3 مليارات عام 2009 ثم تعاود الصعود إلى 26.3 مليار دولار عام 2011 ليصل مجموعها خلال الـ 11 عاما بين عامي 2003 و2013 نحو 190.2 مليار دولار¹.

2-3 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 10% من 37 مليار دولار عام 2013 إلى 33.4 مليار دولار عام 2014. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.5% من الإجمالي العالمي البالغ

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، سنة 2015، ص 74.

1354 مليار دولار، و 7.1% من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار. ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98% لعام 2014، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال المباشرة بقيمة 13 مليار دولار وبحصة بلغت 39.2% تلتها قطر بقيمة 6.7 مليارات وبحصة 20.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات وبحصة 16.1%.

الجدول رقم 04: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي : 2013 و 2014

الدولة	2013	2014	الحصة من الاجمالي لعام 2014 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير
الكويت	16.648	13.108	39.2%	-03.540	-21%
قطر	08.021	06.748	20.2%	-01.273	-16%
السعودية	04.943	05.396	16.1%	453	09%
الامارات	02.952	03.072	09.2%	120	04%
لبنان	01.962	01.893	05.7%	-69	-04%
سلطنة عمان	01.384	01.164	03.5%	-219	-16%
ليبيا	180	940	02.8%	760	422%
المغرب	332	444	01.3%	112	34%
مصر	301	253	0.8%	-48	-16%
العراق	227	242	0.7%	14	06%
الأردن	16	83	0.2%	68	433%
اليمن	73	73	0.2%	0	0%
تونس	22	39	0.0%	18	83%
موريتانيا	04	04	-0.1%	0	0%
فلسطين	-48	-32	-0.2%	16	33%
البحرين	01.052	-80	-	-1.132	-108%
الجزائر	117	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	37.016	33.427	100%	-03.589	-10%

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2013-2014.

و من خلال هذه الاحصائيات يتضح لنا فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في حمل راية تمويل خطط التنمية بالدول النامية؛ لما يتسم به من منافع كثيرة و وفيرة، تفوق ما قد ينجم عن باقي أنواع التمويل الدولي وهذا ما سيكون تبريره في هذه الدراسة .
ومما سبق يتضح لنا بأنّ التمويل الدولي يعبر عن كامل تدفّقات و انتقالات رؤوس الأموال بين أي طرفين يكون أحدهما في دولة معينة، و الآخر في دولة أخرى، إلا أنّ هذه التدفّقات تختلف في كل شكل منها عن الآخر بالعديد من الخصائص و الميزات فالديون الخارجية تساعد الدول النامية على توفير رؤوس الأموال الأجنبية، من أجل تمويل خططها التنموية الخروج من دائرة التخلّف الاقتصادي، خاصة في ظلّ عدم كفاية مواردها المالية المتاحة لتلبية هذه الغايات.

أما فيما يخصّ المنح و المساعدات الدولية، فبالرغم من أنها لعبت دوراً أساسياً في مساعدة بعض الدول الفقيرة على توفير بعض السلع الأساسية كالغذاء، و المساهمة في توفير بعض الخدمات الأساسية، كالتعليم و الصحة و غيرها من الخدمات.

وإذا رجعنا الى مكانة الاستثمار فبتخصيص الاستثمار الاجنبي الغير مباشر باعتباره احد طرق حركة رؤوس الاموال الدولية وهو امتلاك المستثمرين الأجانب لعددٍ قليلٍ من أسهم الشركة، لا يمكّنهم من السيطرة على المشروع، إلا أنه و نظراً لهذه الخاصية، فإنّ الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية، و الرفع من الإنتاجية. أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو بعكس الأنواع الأخرى للتمويل الدولي، يعتبر أهم مصدر تمويلي للدول النامية؛ بسبب ما يتميز به من ميزات و خصائص إيجابية تعود بالنفع الكبير على الدول المستقبلية له بالإضافة الى نقل الخبرات و التكنولوجيا وتكوين راس المال البشري من اجل النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية ومواكبة الاقتصاد العالمي خاصة في ظل الظروف العولمة وعصر التكنولوجيا.

وبهذا يمكن استخلاص ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو ما يميز حركة رؤوس الاموال بين الدول لما يعود بالنفع على كلتا الدولتين سواء المستقبلية او المضيئة له لذا سنتطرق في المبحث الموالي الى اعطاء نظرة على الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته واشكاله .

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقه منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بواذر العولمة عبر فتح الأسواق، إزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي وأبرز مظاهر عولمته، بالإضافة إلى التغيير الهام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الاول : تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار اداة اساسية وفعالة في تحريك الانشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم ، وباعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة سواءا متوسطة الأجل او طويلة الأجل و في ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار.

1-التعريف اللغوي للاستثمار :

* الاستثمار في الاصطلاح اللغوي يعني توظيف راس المال وتشغيله في اي مشروع قصد تحقيق عائد لهذا التوظيف ،وبذلك ينمو المال ويزداد مع الزمن.¹

"كما يمكن تعريف الاستثمار في اللغة عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما نجم او تولد عنه وبمعنى اخر ثمر الرجل ماله أي أحسن في استخدامه وتوظيفه أي نمّاه".²

2-التعريف الاقتصادي للاستثمار:

من الناحية الاقتصادية فان الاستثمار هو استخدام جزء من المدخرات او كلها لتكوين طاقات انتاجية جديدة بغية القيام بعمليات انتاج سلع او خدمات و المحافظة على الطاقات

1 - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ،دراسة قانونية مقارنة ،دار الثقافة ، الاردن 2008،ص18

2 - محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2009، ص2

الانتاجية المتوفرة.¹

وقد اختلف الاقتصاديون في تعريف موحد فمنهم من يرى انه عبارة عن الاضافة الجديدة من راس مال الدولة المتاح المتكون من المنتجات الانتاجية او الرأسمالية، وذهب آخرون في تعريفه الى انه توجيه الاموال الى استخدامات بغية اشباع حاجيات اقتصادية.² وقد عرفه "كينز" بأنه " هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وتكون هذه الزيادة في راس المال الثابت وراس المال المتداول".³

كما يعرف أيضا: «على أنه هو النشاط الذي يترتب عن استخدامه خلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال اضافة وحدات انتاجية جديدة او استبدال الاصول الحالية بأصول جديدة تكون اكثر كفاءة واكبر طاقة انتاجية".⁴

ويذهب آخرون الى تعريفه "على أنه توظيف الأموال المدخرة للحصول على دخل منها"⁵

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلق إ اتفاقا سواءً بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف: أولهما إلى مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه. وثانيا مجموعة تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وأيضا بنك فرنسا، نظرا لإستعمالها كمرجع من قبل عدة دول. وعلى الرغم من الاختلاف الا ان جميع هذه التعاريف بلورت مجموعة من العناصر الأساسية التي من خلالها او على اساسها يصبح الاستثمار عبارة عن استثمار اجنبي مباشر ومن بين هذه التعاريف نلمس ما يلي:

- 1 - حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى، القاهرة 2000، ص37.
- 2 - موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، دار مدني، الجزائر، 2006، ص10
- 3 - شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الاولى، دار الغرب، وهران، 2003، ص28.
- 4 - مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص115.
- 5 - سرناي ماريا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات والعراقيل. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلامية، 2001-2002 ص8. نقلا عن:

BOUBAKER M.: Investissement et stratégies de développement, p.15.

1- تعريف الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى ابو قحف عبد السلام أن: "الاستثمار هو عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لكل او جزء من الاستثمارات في مشروع معين ،بالإضافة الى قيام هذا الاخير بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك ، اما في حالة الملكية المطلقة او الكاملة فان السيطرة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في ادارة المشروع الاستثماري ،وزيادة عن ذلك يقوم المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا وعامل الخبرة التقنية الى الدولة المضيفة"¹.

أما "رايموند برنارد" فقد اعتبره وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك عن طريق مساهمة راس مال الشركة في شركة اخرى عن طريق انشاء فرع لها في البلد المضيف أي خارج البلد الاصيلي للشركة الام ، او قيام بمؤسسة اجنبية جديدة رفقة شركاء اجانب في بلد اخر "².

و يمكن تعريفه: "انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر "⁽²⁾. كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار مؤسسة مقيمة بغرض جلب أرباح دائمة في مؤسسة مقيمة باقتصاد أجنبي أي في بلد اخر .والاستثمار الأجنبي المباشر يشمل العملية الابتدائية بين شركتين وكل العمليات اللاحقة لرأس المال بينها وبين المؤسسات وفروعها.³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر : على انه مجموع الاستخدامات التي تكون خارج البلد الام و تشكل بذلك حركة دولية لرؤوس الاموال ينجم عنها علاقات واهداف سياسية واقتصادية ومالية .

1- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1989 ، ص13

2 -Raymond Bernard, *Economie Financière International*, Éditions PUF, Paris, 1971, p 91

3 - زغيب شهر زاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، العدد08 بسكرة ، 2005 ، ص7.

2- تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل بعض المؤسسات الدولية :

1-2 تعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الاستثمار الاجنبي المباشر على انه : ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) باستخدام اصوله في بلدان اخرى تكون هي البلد المضيف لهذه الاستثمارات وذلك قصد تسييرها".¹

2-2 اما صندوق النقد الدولي يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر: "على أنه مجموعة العمليات المختلفة والموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة اي في البلد المضيف مخالف لدولة المؤسسة الأم، واعتمادا على معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار استثمارا اجنبيا مباشرا حينما يمتلك المستثمر الاجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر حقا في إدارة المؤسسة".²

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأس مال الشركة بنسبة 10 أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها وتختلف عينة الملكية من دولة الى أخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية ب 100 % بينما النمسا وكندا تحدها ب 50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25 % مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا ، فرنسا، اسبانيا تحدد نسبة الملكية ب 20 % أما الدنمرك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10 %.³

ويعرف بنك فرنسا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة شريطة ان تكون النسبة المئوية للمشاركة اكبرا وتساوي 10 %".⁴

1 - بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان، 2007 ، ص19

2 - بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجيستر ،2011،ص2.

3 - فيصل حبيب حافظ ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، الجزائر، 2005. ص24 .

4 - Jean-Louis Mucchielli, *Multinationales et mondialisation*, édition du seuil, mai 1998, paris, p 47

يتضح من التعريفات السابقة أن "المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح".¹

3- بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال ما سبق يمكن استنباط بعض المفاهيم الأساسية التي لها صلة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

3-1 مؤسسة الاستثمار المباشر: تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التسيير والمراقبة والإشراف على مشروعات منشأة من قبلها في سوق أو أسواق أجنبية. ويملك فيها المستثمر الأجنبي المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10 % أو أكثر.

3-2 الشركات متعددة الجنسيات :

لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة. فقد عرفها جورج دانيق "George Dunning" بأنها: "تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل".² وهناك من يركز في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على أنها الشركات: "التي ينتمي مالكوها إلى جنسيات عدة دول و تعمل في عدة دول بهدف مضاعفة ربح المجموعة، وليس ربح كل الفروع كل على حدة وفي كل دولة. أما الملكية والتحكم فهما في أيدي مواطنين من بلد واحد. وعليه يمكن القول بأن الشركة المتعددة الجنسية هي شركة كبيرة الحجم سواء تم اعتماد مؤشر رأسمالها أو حجم مبيعاتها أو مستوى أرباحها بحيث تصل

1- حاتم القرنشاوي : تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 ، ص3.

2-Mucchielli J.L., *Multinationales et Mondialisation*, (Paris: Seuil, 1998), p.18.

أنشطتها وأعمالها وفروعها الإنتاجية إلى عدة دول، وتوجه أعمالها وخططها الأساسية من مكاتب الشركة الأم.¹

وتسمى الشركات بالمسميات الآتية :

- الشركات القومية متعددة الجنسيات حين يكون للشركة أم واحدة من جنسية واحدة
- الشركات الدولية متعددة الجنسية حين يكون للشركة اثنان أو أكثر من الشركات الأم المسيطرة عليها من جنسيات متعددة
- الشركة عابرة الأقطار حين تملك أساليب متعددة ترتبط فيها هذه الشركات بعضها ببعض و الأشكال القانونية للشركة عابرة القارات و الاقطار .

3-3 الفروع: تكون عبارة عن مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشاركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم، وتكون الفروع ممثلة في صورة فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي أو شركة مملوكة بالشاركة بين عدد من المستثمرين وقد تكون معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد مضيف لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل مثل معدات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وكما تكون عبارة عن معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم على تراب الدولة المضييفة كالأراضي أو المباني.

3-4 المستثمر المباشر: قد يكون المستثمر المباشر فرداً أو مؤسسة خاصة أو عامة أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تنشط كوحدة واحدة يخول لها تتصرف كوحدة واحدة جزءاً من ملكية مؤسسات الاستثمار المباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر.²

المبحث الثالث: أهم اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكالاً متعددة، تتباين من حيث النوع، الخصائص، و الأهمية النسبية، لكل شكل منها؛ الأمر الذي يتيح مسارات و اختيارات و تفضيلات مختلفة، أمام كل من المستثمر الأجنبي من جهة، و الدولة المضييفة له من جهة أخرى. كما يرجع أصلاً هذا التباين القائم بين مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر،

1 - د.علي ظاهر الطفيلي،، السياسة الاقتصادية الدولية، وظائفها ومنظمتها، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1987، ص. 165.

2 - بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. مرجع سابق، ص.5.

إلى العديد من العوامل، منها ما هو متعلق بالمستثمر الأجنبي ذاته، كقدراته المالية، مجال نشاطه، حجم شركته، ومدى اتساع الأسواق العالمية التي تخدمها و قدراته الابتكارية وكذا الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال توظيف أمواله خارج حدود وطنه الأم. ومن هذه العوامل ما هو متعلق بالدولة المضيفة، كدرجة المنافسة في أسواقها، أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استقرار أوضاعها السياسية، إضافة إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء هذه الاستثمارات.

ومن خلال كل هذا سوف نتطرق الى ابراز شكلين اساسين للاستثمارات الاجنبية المباشرة سيتم مناقشة خصائصها كما يلي :

1- الاستثمار المشترك.

يرى الاقتصادي كلودي¹ أن الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، هو مؤسسة أعمال أجنبية، يمتلكها و يشارك في إدارتها طرفان (طبيعيان أو معنويان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة عامة. كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك أيضاً، على أنه مؤسسة أجنبية تتولّى عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية، و يكون أحد ملاكها شركة دولية، تمارس فيها حق الإدارة، لكن بدون السيطرة الكاملة عليه.² و عموماً، يشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك على الخصائص التالية:

1. هو استثمار طويل الأجل.
2. يعقد ما بين طرفين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي.
3. قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
4. لا تتطلب المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات دخول كل طرف شريك بحصة من رأس المال، فقد يقدم أحد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة، أو العمل التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع، وهذا هو أساس التفرقة ما بين مشاريع الاستثمار الأجنبي المشترك المباشر.³

1 - كلودي "Endel jakol kolde": من بين الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع الاستثمارات الأجنبية، و من أهم إصداراته "The international business" سنة 1974.

2 - د.عبد السلام أبو قحف: الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 15-20

3 - محمود يعقوبي، توفيق تمار: "أثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الدول العربية"، الملتقى الدولي حول: "سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، حالة الجزائر و الدول النامية"، كلية

من خلال هذه الخصائص يتضح لنا ان هذا النوع من الاستثمار يساهم ايضا في نقل التكنولوجيا والخبرات وتكوين راس المال البشري ، نقل التقنيات الإدارية و التنظيمية الحديثة، و تنمية القدرات الإدارية للمدراء المحليين، و خلق فرص جديدة للعمل في الدول المضيفة، بالإضافة الى تنمية الانتاج المحلي وتزويد الصادرات والسعي وراء تدنية قيمة الواردات .

و من جهة أخرى، قد يواجه المستثمر الأجنبي بعض المخاطر في حالة دخوله كشريك في أحد المشاريع المشتركة مع أحد الأطراف الوطنية، فإذا كان هذا الأخير متمثلاً في شخصية معنوية عامة، فمن الممكن جداً أن يضع شروطاً و قيوداً على عمليات التوظيف، و التصدير، و تحويل الأرباح المتعلقة بالمستثمر الأجنبي إلى البلد الأم؛ الأمر الذي قد يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي. كما قد تتعارض مصالح الطرف الأجنبي مع الطرف الوطني، مما يؤدي إلى خلق مشاكل إدارية تؤثر سلباً على السير العام للمشروع. كما قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى فصل الشراكة مع الطرف الأجنبي؛ الأمر الذي قد يهدد بقاء و استقرار المستثمر الأجنبي داخل السوق المحلية في الدولة المضيفة.¹

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات).

ان الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، كما يقوم بإدارتها أشخاص من جنسيات مختلفة، و تقوم بأنشطتها الاقتصادية في بلدان أجنبية متعددة، إلا أنّ خطط عملها و سياساتها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة، تسمى الدولة الأم، لكن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة إلى دول أخرى، هي الدول المضيفة .

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، - 22
20 نوفمبر 2006.

1 - د. عبد السلام أبو قحف: الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 18-20.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تحلّ سنويا، نصيب الأسد من إجمالي تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الشركات المتعددة الجنسيات.

في مراجعة سريعة لنشوء الشركات المتعددة الجنسيات تشير الاحصائيات إلى أن جذورها التاريخية تمتد الى القرن الرابع عشر فقد كانت الشركات الانكليزية والهولندية والفرنسية متعددة الجنسيات تسعى الى الحصول على الموارد الطبيعية التي لا تتوفر في بلدانها غير أن الأشكال الحديثة للشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد في الفترة (1914-1980) حينئذ كان المستثمرون الأوروبيون يقومون بتصدير السلع والخدمات إلى جميع أنحاء العالم ولديهم استثمارات في مختلف البلدان².

وفي القرن العشرين تطورت الشركات المتعددة الجنسيات وأصبحت تبحث عن الأسواق وخلال القرن العشرين بدأ التنافس بين الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأمريكية وقد أسفر هذا التنافس عن تبوأ الشركات الأمريكية المرتبة الأولى للفترة من 1914م_ ولغاية 1997م في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن هذه الشركات واجهت تحديات كبيرة من الشركات اليابانية وفي عقد السبعينات من القرن العشرين بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات غير المالية (7) آلاف شركة ، وما يزيد عن (40) ألف شركة حتى عام 1995³.

لقد ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي دأبت منذ نهاية الحرب العالمية ، وبشكل خاص منذ الخمسينات على زيادة استثماراتها خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة ، و بعد أن استردت أوروبا أنفاسها بعد الحرب

1- فعلى سبيل المثال، بلغت تدفّقات رؤوس الأموال الأجنبية من الشركات المتعددة الجنسيات سنة 2003 حوالي 75% من إجمالي تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا حسب :

2 -Michael MORTIMOR:«Globalization and transnational corporation», united nation, NEW YORK and GENEVA, 2003, p5.

3 - د.أحمد عبد العزيز، د.جاسم زكريا، فراس عبد الجليل: الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية»، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، جامعة المستنصرية، العراق، سنة 2010، ص 161

وأعدت بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية العالمية بدأت بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها، بل أن بعض هذه الشركات قام بإنشاء شركات صناعية تابعة لها في أمريكا .
وبعدها جاء دور اليابان لتدخل هي الأخرى معترك الدولية ورغم أنه هذا الدخول جاء متأخرا بعض الشيء فإن العالم تنبأ بأن هذه الشركات اليابانية سوف تلعب دورا متعاظما في المجال العالمي¹.

1- أسباب نشوء و تطور الشركات المتعددة الجنسيات :

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات ظاهرة رأسمالية ونتاج للتطور الرأسمالي، فقد كانت في القرن السابع عشر أداة الرأسمالية التجارية الناشئة لتحقيق التراكم الأولي لرأس المال على المستوى الدولي. وفي بداية الثورة الصناعية اندفعت الدول الاستعمارية بحثا في البلاد المستعمرة عن المواد الأولية لتشغيل مصانعها، وعن أسواق لتصريف منتجاتها ومن بين الوسائل المتبعة هو إنشاء شركات ضخمة تتولى تحقيق ذلك وتنفيذ السياسة الاستعمارية. وكانت شركات وطنية ليست دولية غير أنها كانت تمارس نشاطها في الأقاليم التابعة للدول التي تنتمي إليها.

ويعزى ظهور الشركات المتعددة الجنسيات بصورة رئيسية إلى استخدام البترول كمصدر للطاقة، حيث تزايد الإنتاج وتضاعفت رؤوس الأموال المستثمرة. وكان من نتيجة المنافسة الشديدة بين الشركات التي تعمل في قطاعات مماثلة اختفاء بعض الشركات لعدم قدرتها على الاستمرار في المنافسة، الأمر الذي أدى إلى خلق شركات عملاقة دفعتها مصالحها إلى أن تنطلق خارج بلادها متخطية الحدود الوطنية إلى البلدان المتقدمة والنامية. ففي أوروبا كانت أول شركة اكتسبت صفة تعدد الجنسيات هي شركة "باير Bayer" الألمانية للصناعات الكيماوية والدوائية، حيث أنشأت سنة 1865 مصنعا في مدينة نيويورك. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن أول شركة تنشئ مصنعا خارج حدود بلادها هي شركة Singer لصناعة ماكينات الخياطة، وكان ذلك في مدينة كلاسكو البريطانية سنة 1871. وهناك عدة تفسيرات نظرية للاقتصاديين كنظرية

1- سعود جايد العمري: «الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات»، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص17

المراحل حيث تختصر عملية تطور المؤسسات في البلد إلى ثلاث مراحل وعند وصولها إلى مستوى من التوسع في النشاط تجد نفسها مضطرة أو مختارة إلى الخروج والنشاط خارج البلد الأصلي وهذه النظرية في الحقيقة موجودة لدى العديد من الاقتصاديين حق في تفسير عملية الهيكل التنظيمي للمؤسسات ومن أشهرها دراسة عن المؤسسات الأمريكية المختلفة التي مرت غالبيتها على هذه المراحل كانت:¹

المرحلة الأولى: فترة انطلاق المؤسسة وكان حجمها صغيرا تعمل تحت إدارة شخص واحد يتوقف نجاحها على قدراته وفعالته الشخصية ومع تطور حجم ونشاط المؤسسة يصبح من الضروري نقل جزء من مسؤولياته ومهام الإدارة إلى مستويات أدى أي تعيين نواب مديرين أو مدراء فرعيين وهذا بداية دخول المرحلة الثانية .

المرحلة الثانية: بعد اتساع المؤسسة وزيادة الإنتاج والسوق الداخلية يتم تنظيمها حسب الوظائف مع إمكانية تقسيم المسؤولية إلى مستويات أسفل منها طبقا لنفس التنظيم وتزداد فعالية المؤسسة في هذه المرحلة بالاستعمال العقلاني للموارد بواسطة التنسيق بين مختلف الوظائف وباكتفائها بعدد محدود من المنتجات ويكون نموها عادة تمهيدا لقيام التجارة الخارجية .

المرحلة الثالثة: يتم إضافة خطوط جديدة من الإنتاج أو التوسع نحو السوق الخارجية فتضطر إلى تغيير نظامها الهيكلي حيث يصبح المدير العام مركزا على استراتيجية المؤسسة وتحقيق التنسيق والتوازن بين مختلف أنشطة فروعها وأقسامها. وقد تطورت الشركات المتعددة الجنسيات لأسباب عديدة منها:

- ✓ إزالة القيود المحددة للاستثمارات الأجنبية في العديد من البلدان.
- ✓ انخفاض تكاليف النقل .
- ✓ انفتاح الأسواق الدولية لرؤوس الأموال والأسواق المحلية بما يسهل عملية الاقتناء الأسهم والسندات في الشركات الأجنبية .

1- أميرونون: " الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات " . ترجمة د. علي تقي عبد الحسين القرز

ويبي . ديوان المطبوعات الجزائرية . الجزائر. 1986، ص 55

✓ يوفر الاستثمار الخارجي مزايا تنافسية للشركات المتعددة أكثر من عملها كشركات محلية .

ملائمة التكاليف الإنتاجية وسياسة الدولة اتجاه الاستثمارات الأجنبية وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مكان الصدارة في الشركات المتعددة الجنسيات إلا أن عدد الشركات الأمريكية الظاهر في المائة الأولى منها قد انخفض وفي استطلاع الذي أعدتها مؤسسة الفايينشال تايمز Financial Times والتي تعد أحد قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلقاً من عام 2003 إلى غاية إبريل 2015.¹

شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاهها عاماً للنمو من 463 مشروعاً عام 2003 إلى 1335 مشروعاً عام 2008 ثم شهد اتجاهها عاماً للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 780 مشروعاً سنة 2014.

يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6109 شركات بنسبة تزيد على 7% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بأكثر من 68 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد على 10600 مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5.6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 189 ألف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى أبريل 2015.

تركز شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الإمارات التي حظيت بـ 3181 شركة أجنبية وبنسبة 52% من إجمالي العربي، وثانيها السعودية بـ 881 شركة أجنبية وبنسبة 14.4% من إجمالي وجاءت قطر في المرتبة الثالثة بـ 600 شركة أجنبية وبنسبة 9.8% من الإجمالي.

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، سنة 2015، ص 78.

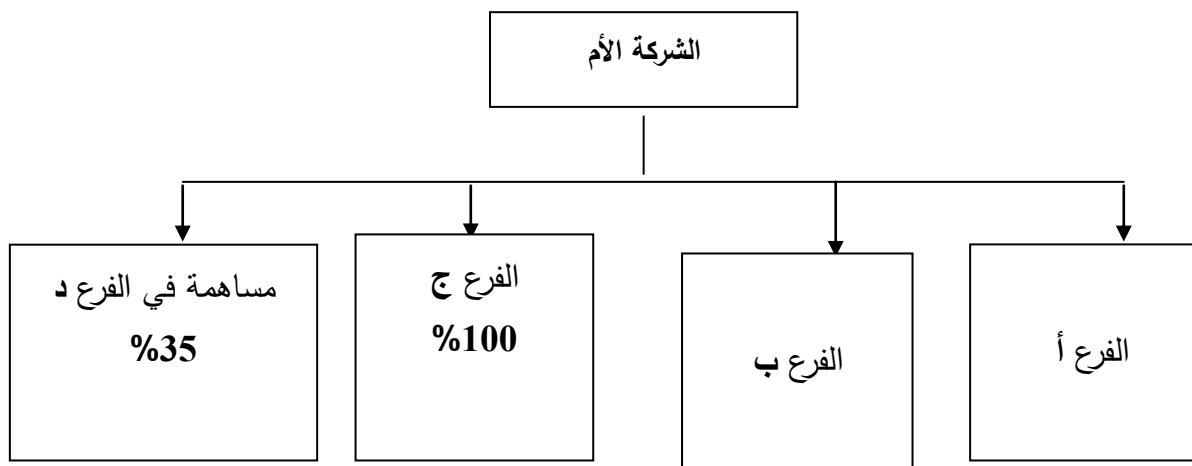
المطلب الثاني: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات :

إن اختلاف الباحثين والمتخصصين في تحديد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، يعود إلى التباين في المنطلقات الفكرية من باحث لآخر، ومن منطقة لأخرى.

أولاً: المفهوم الاصطلاحي.

يثير مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات الكثير من الغموض باعتبار أن هذه الشركات يمكن أن تكتسب عدة جنسيات وتحفظ بجنسية بلدها الأصلي الذي يشهد على حيازة أموال الشركة. كما هو الشأن بالنسبة لرويال -وتش "الأنجلو-ايرلاندية" التي تتكون من الشركة الأم تتمركز في البلد الأصلي، ومجموع المؤسسات المكونة لها تدعى الفروع وهي مملوكة أو مراقبة من طرف الشركة الأم، التي تكون لها الملكية في أكثر من 50% بالنسبة للمؤسسات الأخرى. أما إذا كانت حيازة رأس المال تقل عن 50% فلا تعتبر فرعاً وإنما تعد بمثابة مساهمة¹ كما يعبر عنه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: طبيعة الشركة الأم وفروعها



يتضح من الشكل السابق أن نسب حيازة رأس المال في كل من الفروع أ، ب، ج التي تزيد عن نسبة 100% تعبر عن ملكية الشركة الأم لهذه الفروع، بينما نسبة رأس المال في

1 - د. علي ظاهر الطفيلي: "السياسة الاقتصادية الدولية و وظائفها ومنظماتها"، مؤسسة دار الكتاب الحديثة، بيروت، ط1، 1987، ص.164

الفرع د أقل من 50% وهي تمثل سوى مساهمة الشركة الأم في هذا الفرع الذي تعود ملكيته لشركة أجنبية أخرى التي تحوز على النسبة الكبيرة من رأس المال.

ثانياً: المفهوم الاقتصادي:

وعرفت الشركات متعددة الجنسيات بأنها شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ما تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وانشاء الشركة تبعاً لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر، أو قوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة لها.¹

وتسمى الشركات بالمسميات الآتية:

- الشركات القومية متعددة الجنسيات حين يكون للشركة الأم واحدة من جنسية واحدة
- الشركات الدولية المتعددة الجنسية حين يكون للشركة اثنان أو أكثر من الشركات الأم المسيطرة عليها من جنسيات متعددة.

- الشركة عابرة الأقطار حين تملك أساليب متعددة ترتبط فيها هذه الشركات بعضها ببعض و الأشكال القانونية للشركة عابرة القارات و الأقطار.

ورجح جملة من الاقتصاديين في تعريفهم للشركات المتعددة الجنسيات على أنها الشركات: "التي ينتمي مالكوها إلى جنسيات عدة دول تعمل في عدة دول بهدف مضاعفة ربح المجموعة، وليس ربح كل الفروع كل على حدى وفي كل دولة. أما الملكية والتحكم فهما في أيدي مواطنين من بلد واحد. وعليه يمكن القول بأن الشركة المتعددة الجنسية هي شركة كبيرة الحجم سواء تم اعتماد مؤشر رأسمالها أو حجم مبيعاتها أو مستوى أرباحها بحيث تصل أنشطتها وأعمالها وفروعها الإنتاجية إلى عدة دول، وتوجه أعمالها وخطتها الأساسية من مكاتب الشركة الأم."²

1 - د. علي ظاهر الطفيلي: "السياسة الاقتصادية الدولية و وظائفها ومنظماتها"، مرجع سبق ذكره ص. 165

2 - د. محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1978)، ص. 19

ثالثاً: المفهوم القانوني للشركات المتعددة الجنسيات.

لا يوجد تعريف متفق عليه ومع ذلك فإنه في هذا السياق تعني الشركة المتعددة الجنسيات: "مجموعة شركات تنتشر فروعها بين الأنظمة القانونية الوطنية المختلفة، وتبدو كتنظيم يتمثل في تدرج بين المركز الرئيسي والعناصر المتفرعة عنه وهي الشركات التابعة".¹

وتتكون الشركات المتعددة الجنسيات في حقيقة الأمر من مجموعة شركات مستقلة من الناحية القانونية، ومنتمية إلى العديد من الدول. وهي تشكل مشروعاً واحداً متكاملًا من الناحية الاقتصادية، وتمارس نشاطاً دولياً تحت سيطرة الشركة الأم. ويرجع السبب في تحقيق السيطرة إلى تحديد الاستراتيجية الشاملة للشركة الأم بواسطة جهاز موحد للإدارة أي وجود مركز واحد وتعيين الشركة الأم للشركات التابعة لها حدود مبادرتها.

المطلب الثالث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات :

وتتميز الشركات أو المشروعات المتعددة القوميات بعدة خصائص هامة :
أولها كبر حجم هذه المشروعات فهي تتمتع كلها بدرجة عالية جداً من الحجم الكلي للإنتاج العالمي.²

أما الخاصية الثانية فهي أن العمل بنظام احتكار القلة يزيد من قوتها الاقتصادية ومن قدرتها على السيطرة خاصة وأنها تستخدم في إنتاجها أحدث الأساليب التكنولوجية والفنية حيث تسيطر على كل جديد في هذا المضمار مما يدعم طابعها الاحتكاري وتتميز كذلك بمرونتها وبقدرتها على التكيف ازاء تغير الظروف الاقتصادية والسياسية ويرجع ذلك الى اتساع النشاط الاقتصادي والنقدية المتعددة.³

1 - د. نصيرة بوجمعة سعدي، عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص. 281.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 187-188.

3 - د. غسان حداد، مخاطر الشركات المتعددة الجنسيات بالنسبة للوطن العربي ، في مجلة النفط والتنمية ، بغداد ، دار الثورة للطباعة والنشر ، يوليو 1980، ص 44.

إلى جانب الخصائص المذكورة أعلاه توجد خصائص أخرى عامة لهذه الشركات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أ- ضخامة الإنتاج.

ب- كبر مساهمتها في التجارة الدولية.

ج- الإنتاج المتعدد.¹

د- تنوع الأنشطة الاقتصادية.

هـ- التوزيع بين الدول.

و- السيطرة على المشروعات الدولية من خلال المساهمة فيها.

ز- التقدم التكنولوجي وتطبيق أحدث أساليب التسيير.

ح- الاعتماد بدرجة كبيرة على عوائدها من الخارج.

خ- التوسع الجغرافي وكثافة الإنتاج.

المطلب الرابع: منافع واضرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الدولة الام والدولة المضيفة.

1- منافع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ترتكز فوائد المستثمرين الأجانب أساساً، في الحصول على الأرباح و تعظيمها، وفي ظل هذا فان الدول المضيفة، تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منافع و فوائد و آثارٍ إيجابية عديدة، تتمثل أساساً في ما قد يترتب على هذه الاستثمارات، من زيادة معدل التكوين الرأسمالي، تحقيق التنمية الاقتصادية، خلق فرصٍ جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات، و نقل التكنولوجيا و المهارات الفنية و الإدارية بالضافة ال تكوين رأس المال البشري.

1-1 زيادة الإنتاج: وهذا ما قمنا بمناقشته أعلاه، وعندما يتحرك رأس المال في الدولة

المرسلة إلى الدولة المستقبيلة فانه يؤدي إلى زيادة عنصر رأس المال في الدولة المستقبيلة

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي، مجلة الجندول، العدد، 32 للسنة الرابعة، جانفي 2007
http://Jandoolmag.150m.com/Prev%20issues.htm

،وبربط هذا العنصر مع بقية العناصر الأخرى في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي

1-2 تمويل و تحقيق التنمية الاقتصادية

إنّ التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، استنباط طرقٍ و أساليبٍ إنتاجية جديدة، إنماء المهارات و الطاقات البشرية، و خلق و اتباع تنظيمات أفضل، و من ثمّ زيادة الدخل القومي، و متوسط الدخل الفردي. و بهذا، فإنّ التنمية الاقتصادية لا تعني تحسن الأوضاع الاقتصادية فقط، و إنما يتعدى مفهومها إلى المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية. فهي تعني زيادة الإنتاج القومي الحقيقي، و من ثمّ زيادة الدخل القومي و نصيب الفرد منها الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى زيادة الادخار، و من ثمّ تدعيم التراكم الرأسمالي، الذي يساعد بدوره، مرة أخرى، في زيادة الإنتاج و الدخل القومي. كما تعني التنمية الاقتصادية، من جهة أخرى، تنظيم الإنتاج و تطويره، و تحسين القدرات الإدارية و الفنية و الإنتاجية للعامل، إضافة إلى توفير و تطوير وسائل النقل و المواصلات، و تحسين مستويات الصحة، و التعليم و المعيشة.¹

1-3-زيادة توظيف الأيدي العاملة:

وهذه النتيجة مهمة جدا وخاصة شاذا كانت الدولة المضيفة دولة نامية تتمتع بوفرة نسبية في الأيدي العاملة ناتجة عن زيادة التكاثر السكاني . فاننتقال راس المال الى هذه الدول لبناء مشاريع جديدة يؤدي الى توظيف الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في هذه المشاريع و تمثل البطالة أحد المشكلات الرئيسية التي تواجه معظم دول العالم، باختلاف مستويات تقدمها، و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية؛ فهي تعد من أخطر و أكبر المشكلات التي تهدد استقرار الأمم، ذلك أنّ تأثيرها لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، و إنما يتعدى إلى باقي الجوانب، فهي تشكّل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية، و تمثل تهديداً واضحاً و كبيراً للاستقرار السياسي.

1 - د.محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة، 2003ص22/20

و وفقاً للتعريف الشاسع للبطالة، الذي أقرته منظمة العمل الدولية، فإنّ الشخص العاطل هو كل فرد يفوق عمره سن معينة، يكون بلا عمل في حين أنه قادر على العمل، راغب فيه، و يبحث عنه، عند مستوى أجر سائد و لكن لا يجده.¹

ويشير الجدول التالي إلى تطور عدد العمالة التي وفرتها أكبر عشرون شركة عابرة للقارات عبر العالم سنة 2013.

الجدول رقم 05: تطور عدد العمالة التي وفرتها أكبر عشرون شركة عابرة للقارات عبر العالم سنة 2013.

الترتيب	الشركة	الموطن	الصناعة	الأصول(مليون دولار)		العمالة	
				الإجمالي	الأجنبية	المحلية	الإجمالي
1	General electric Co	الو.م.أ	الأجهزة كهربائية و إلكترونية	331160	656560	172000	135000
2	Royal Dutch Shell plc	المملكة المتحدة	استكشاف النفط و تكريره و توزيعه	301898	357512	25000	67000
3	Toyota motor corporation	اليابان	سيارات	274380	403088	196498	137000
4	Exxon mobil corporation	الو.م.أ	استكشاف النفط و تكريره و توزيعه	231033	346808	29784	45216
5	Total SA	فرنسا	استكشاف النفط و تكريره و توزيعه	226717	238870	33197	65602
6	BP plc	المملكة المتحدة	استكشاف النفط و تكريره و توزيعه	202899	305690	18700	64300
7	Vodafone group PLC	المملكة المتحدة	اتصالات	182837	202763	7850	83422
8	Volkswagen group	ألمانيا	سيارات	176656	446555	255000	317800
9	Chevron corporation	الو.م.أ	استكشاف النفط و تكريره و توزيعه	175736	253753	32000	32600
10	Eni SPA	إيطاليا	استكشاف النفط و تكريره و توزيعه	141021	190125	27378	56509
11	Enel SPA	إيطاليا	الكهرباء، الغاز و الماء	140396	226006	34269	37125
12	Glencore Xstrata PLC	سويسرا	المناجم و الحاجر	135080	154932	9473	180527
13	Anheuser-Busch InBev NV	بلجيكا	الأغذية، المشروبات، و التبغ	134549	141666	9700	144887
14	EDF SA	فرنسا	الكهرباء و الغاز و الماء	130161	353574	129492	28975
15	Nestlé SA	سويسرا	الأغذية، المشروبات، و التبغ	124730	129969	10004	322996
16	E.ON AG	ألمانيا	الكهرباء، الغاز و الماء	124429	179998	12430	49809
17	GDF Suez	فرنسا	الكهرباء و الغاز و الماء	121402	219759	74199	73000
18	Deutsche Telecom AG	ألمانيا	اتصالات	120350	162671	10943	11953
19	Apple Computer Inc	الو.م.أ	الأجهزة كهربائية و إلكترونية	119918	207000	34078	50322
20	Honda Motor Co Ltd	اليابان	عمرات السيارات	118476	151965	69353	120985

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الموقع:

- UNCTAD, united nations conference on trade and development, 2014.

1 - رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 2666، الكويت، أكتوبر، 1997، ص39.

ومن خلال هذه الاحصائيات المأخوذة من الموقع الإلكتروني لتقرير الاونكتاد لسنة 2015 تبين لنا مدى أهمية و مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرصٍ جديدة للعمل في البلد المضيف لها؛ الأمر الذي يؤكد لنا الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمارات على العمالة و علاج مشكلة البطالة ،وقد تساهم أيضاً في تدريب و تنمية القدرات الإدارية و الفنية للموارد البشرية في البلدان المضيضة، بما في ذلك الدول النامية؛ الأمر الذي يساهم بدوره في زيادة إنتاجية العامل و تحسين ظروف العمل، و رفع مستوى الأجور وتكوين رأس المال البشري.¹

1-4- نمو الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.

إذا كان رأس المال الأجنبي في الدول المضيضة ينتج سلعا يمكن تصديرها فان هذه الدول تحصل على عملات الأجنبية نادرة تستخدمها في استيراد المعدلات الرأسمالية و المواد التي تساعد في تحقيق خطط التنمية أو يمكن استخدام العملات الأجنبية في دفع خدمة و أصل الدين .

و يمثل ميزان المدفوعات سجل لجميع المعاملات الاقتصادية الخارجية، و لذلك فهو يعتبر من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، و كذلك على درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد. كما أنه، و نتيجة لهذه الأهمية فميزان المدفوعات يعتبر كذلك من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار عند رسم سياستها الاقتصادية، و إدارة اقتصادها القومي.

ومن أجل سد العجز الذي تعاني منه البلدان النامية في ميزان مدفوعاتها ، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر - إضافة إلى ما يتبعه من تدفقات لرأس المال الأجنبي - أن دوراً جوهرياً، في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، و من ثم تحسين وضع ميزان مدفوعاتها، بفضل قدرة هذا النوع من الاستثمارات على تغطية قدرٍ كبيرٍ من حاجات السوق المحلية، إضافة إلى قدرته على الوصول إلى الأسواق العالمية، و غزو أسواق عالمية جديدة؛ بسبب قدراته التصديرية نتيجة كبر حجم منتجاته و ارتفاع

1 - خرافي خديجة: "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة بين

الجزائر المغرب تونس"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2014، ص93.

جودتها، و يساعد كل هذا بطبيعة الحال، على تحقيق فائضٍ في ميزان مدفوعات البلد المضيف.

الجدول رقم 06 : نسبة تغطية التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر لواردات عدد من الدول النامية ، سنة 2013.

الدولة	التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	حجم الواردات (مليون دولار)	نسبة تدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الواردات
دول من أمريكا اللاتينية	أوروغواي	14762	16.96
	باراغواي	13012	2.94
	الأرجنتين	90389	10.05
	البرازيل	326349	19.62
	شيلي	90262	22.44
	فنزويلا	74594	5.06
دول من آسيا	الهند	559797	5.04
	الصين	1112856	11.13
	الفيتنام	109215	6.88
	تايلاند	274269	4.72
	الفلبين	78142	4.94
	ماليزيا	226679	5.43
دول من إفريقيا	جنوب إفريقيا	119417	6.86
	غانا	22498	14.33
	المالي	3954	10.37
	الكاميرون	8060	7.01
	السينغال	5272	5.65
دول عربية	الجزائر	62338	2.71
	تونس	24351	4.50
	المغرب	49551	6.78
	مصر	65322	8.50
	الأردن	21301	10.82

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،سنة 2014.

يتضح لنا من خلال تحليل نتائج هذا الجدول ان مساهمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تغطية واردات العديد من الدول النامية هي نسب متفاوتة ، و قد وصلت في البعض منها، إلى أكثر من 22% ، كما هو عليه الحال في الشيلي؛ مما يساعد على التخفيف من ثقل عبء الواردات، و تحسين وضع الحساب التجاري، و من ثم، تحسين نتيجة ميزان مدفوعات الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

يتضح لنا الارتفاع المستمر لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول العالم، و التي من شأنها أن تحسن وضع موازين مدفوعاتها، و تقلل من عجزها. كما مثلت صادرات فروع الشركات المتعددة الجنسيات، نسب معتبر من الصادرات العالمية؛ حيث بلغت سنة 2013 أكثر من 33.36% من الإجمالي¹.

كما لا بد الأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية السوق المحلية، من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية و الخدماتية المكملة لنشاط الشركات الأجنبية، و مدى مساهمتها في دعم و إنشاء البنى التحتية، إضافة إلى مراكز البحوث و التنمية البشرية و الفنية، فضلاً عما قد ينجم عنها من آثار إيجابية نتيجة دخولها لأسواق عالمية جديدة، و تحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في هذه الأسواق.

1-5- تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والادارية والتكنولوجيا الجديدة

ويؤكد العديد من الاقتصاديين أن المهارات التقنية والادارية نادرة في الدول النامية وعليه فانه يمكن تسوية هذا الوضع في الدول النامية المضيفة ؛ بان تتحمل الشركات المتعددة الجنسية مسؤولية ادخال رأس المال البشري في هذه الدول وذلك في صورة تعيين اداريين مدربين تدريباً جيداً ، وبالإضافة إلى هذا فان ادخال التكنولوجيا الجديدة في الدول المضيفة يزيد من امكانية الانتاج في هذه الدول .

لقد أصبحت التكنولوجيا في الوقت الحالي تمثل أحد أهم العناصر الإنتاجية المساعدة على تحقيق و تسريع التنمية الاقتصادية في كل بلد، و ما يصاحبها من تنمية في شتى المجالات الاجتماعية و السياسية الأخرى، حيث تعاضمت أهمية المدخلات التكنولوجية في

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت ،سنة 2014.

أغلب العمليات الإنتاجية، و تزايدت قيمة الأصول المعرفية على حساب قيمة المواد الأولية في العديد من السلع، و أصبحت التكنولوجيا عاملاً أساسياً في تنويع المجالات الاقتصادية، و زيادة الأرباح و الدخل القومي، و فتح مناصب شغل جديدة، خاصة للإطارات و ذوي الكفاءات المهنية و التعليمية، ناهيك عن توفير مقومات الدفاع و الأمن الداخلي و الخارجي.¹

و عليه فإنه من الضروري الإشارة إلى أنّ إمكانية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، من خلال شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تتوقف على الطاقة الاستيعابية لهذه المعارف لدى تلك البلدان. فقد تشكّل فعلاً الشركات العابرة للقارات قناة هامة لنقل المعارف و التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، إلا أنّ نقص الموارد البشرية المتعلّمة و الماهرة و المؤهلة، يمكن أن يحد من إمكانية استيعاب هذه المعارف، و من ثمّ يمكنه أن يحد من الآثار الإيجابية لعمليات نقل هذه المعارف إلى البلد المضيف.²

2- أضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال المطلب السابق تبين لنا أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تعود بآثار إيجابية شتى على البلد المضيف، كالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، تحسين معدلات العمالة، نقل التكنولوجيا و تحسين ميزان المدفوعات. و مع ذلك، فإن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تخلو من الآثار السلبية التي يرها بعض الاقتصاديين وخاصة في اقتصاد البلد المضيف.³

فهم يرون بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة استعمارية جديدة، تلجأ لها الدول المتقدمة و الغنية لاستنزاف خيرات الدول النامية، و السيطرة على مواردها الطبيعية، و اقتصادياتها بصفة عامة، و هذا ما قد يشكّل في الغالب مخاطر كبيرة على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلد المضيف.

1- محمود سيد أبو السعود: "الإمكانيات التكنولوجية و النمو الاقتصادي"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الخامس و التسعون، السنة التاسعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو/تموز، 2010، ص 02.
2 - الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: "تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية" عرض عام 2007، ص 40.
3 - د. عبد السلام أبو قحف: "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص 230/219.

2-1/ التلوث البيئي:

قد يكون لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات سلبية على بيئة البلد المضيف لها، نظراً لأن تلك المشاريع عادة ما تعمل في صناعات ملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية، النفطية، والتعدينية، و الصناعات البتروكيمياوية، و صناعة الإسمنت و الأسمدة، و التي يصعب عليها تأسيسها داخل دولتها الأم، حيث تخضع تلك المشاريع إلى معايير بيئية مشددة، لا تتوافر لدى البلدان النامية. كما أنّ مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعمل بأساليب تكنولوجية قد تلوث البيئة المحيطة؛ و هذا ما يدفع حكومات البلدان المتقدمة إلى إلزام هذه المشاريع باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، و بسبب ارتفاع تكاليف تلك الإجراءات، اتجهت تلك المشاريع إلى العمل داخل البلدان النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود¹.

2-2 عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات ومعدل الصرف :

لقد تطرقنا فيما سبق إلى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات اذ يساهم في تغطية قدر كبير من حاجيات السوق المحلية، و من ثمّ التقليل من واردات البلد المضيف، إضافة إلى مساهمته في زيادة صادرات هذا البلد، بفضل ارتفاع القدرات التصديرية لشركاته؛ و الراجع إلى كبر حجم منتجاتها و ارتفاع مستوى جودتها. ولكن له نظرة سلبية اذا ما ساهم في زيادة حجم واردات هذا البلد، من خلال اعتماد شركاته على مدخلات الإنتاج الأجنبية، كالمواد الخام و المنتجات الوسيطة المستوردة من الخارج، بدلاً من اعتمادها على المدخلات المحلية للبلد المضيف او عن طريق مساهمته في زيادة حجم التحويلات الخاصة بالأرباح، و غيرها من رؤوس الأموال، كالرسوم الإدارية، الأتاوات، و رسوم حقوق الامتياز، التي تدفعها الفروع الأجنبية للشركة الأم التابعة لها، مقابل الحصول على حق استخدام اسم و شعار و نظام

1 - نزيه عبد المقصود محمد مبروك : الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2007،

الشركة الأم، و غيرها من التحويلات المالية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من البلد المضيف إلى الخارج.

بهذا فان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على ميزان مدفوعات البلد المضيف، من خلال مساهمته في تحقيق فائضٍ في الميزان التجاري، عن طريق المساهمة في زيادة حجم الصادرات، إلا أنه و من جهة أخرى، قد ينجم عنه زيادة في حجم عجز ميزان مدفوعات البلد المضيف. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثيرات كبيرة و عديدة على ميزان مدفوعات البلد المضيف، إلا أنّ هذه التأثيرات غالباً ما تكون غير محسومة، و غير محددة؛ حيث يعتمد حجم و نوع هذه التأثيرات على ميزان المدفوعات، على حجم التدفقات النقدية الداخلة و المتمثلة في:

* مقدار تدفق رؤوس الاموال .

* مقدار القروض التي تحصل عليها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج، إضافة إلى المساعدات التي قد تحصل عليها هذه الشركات من الشركات الأم في الخارج .

* مقدار الضرائب و الرسوم المقطوعة من طرف حكومة البلد المضيف على صادرات و واردات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر .

و على حجم التدفقات النقدية الخارجة المصاحبة لتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك على حجم و قيمة صادرات و واردات شركاته و المتمثلة في :

* مقدار أرباح شركات الاستثمار الأجنبي المباشر المحولة إلى الخارج.

* مقدار أجور و مداخيل العاملين الأجانب بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر و المحولة إلى الخارج.¹

ومن خلال ما تطرقنا له يتضح لنا انه من الخطأ التعميم بأنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمختلف أشكالها تساهم بشكلٍ إيجابي في تحسين ميزان مدفوعات كل الدول المضيفة. فالأمر يتطلب منا دراسة كل التدفقات الداخلة و الخارجة المصاحبة بصورة

1 - عبد السلام أبو قحف، "الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 200، ص.284/285

مباشرة و غير مباشرة لكل شركة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتطلب من جهة أخرى، دراسة و تحليل السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3 ارتفاع معدل التضخم.

التضخم ظاهرة نقدية يمكن تعريفه ببساطة على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسب أكبر من الزيادة في كميات السلع و الخدمات.¹ ويمكن تعريفه ايضا: " عبارة عن الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحد النقود".²

ينجم عن التضخم اثار سلبية تعيق حركة التنمية و التطور الاقتصادي والتي تتمثل انخفاض القوة الشرائية للنقود، و فقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة؛ مما يؤدي إلى انخفاض ثقة أفراد المجتمع بوحدة العملة الوطنية فيؤدي الى نمو معدلات الاستهلاك و اضعاف الحافز على الادخار هذا يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، ما دام لا يقابل زيادة الطلب زيادة مماثلة في العرض.³

كما يؤثر التضخم على ميزان مدفوعات الدولة عن طريق ارتفاع السلع المحلية وبالتالي عدم قابليتها للتنافسية الدولية وهذا يؤدي الى انخفاض حجم الصادرات بالتالي التأثير على ميزان المدفوعات. وفيما يلي سوف نبين معدلات التضخم لعينة من الدول لسنة 2015 المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : نسبة التضخم في عدد من الدول النامية لسنة 2014.

معدل التضخم	المنطقة		معدل التضخم	المنطقة	
2.9	الكاميرون	دول من افريقيا	5.4	البرازيل	دول من امريكا
1.5	السينغال		3.0	شيلي	
9.2	غانا		8.3	أورغواي	
5.4	جنوب افريقيا		20.8	فنزويلا	
2.9	الجزائر	دول عربية	9.3	الهند	دول من اسيا
5.5	تونس		2.7	الصين	
2.1	المغرب		3.3	الفلبين	
7.2	مصر		9.1	الفيتنام	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير البنك العالمي لسنة 2014.

1 - الوزني خالد، الرفاعي أحمد: "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003ص 249.
2- البكري أنس، صافي وليد: " النقود و البنوك بين النظرية"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2002ص 107.

3 - عبد الرحمان إسماعيل، عريفات حربي: " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 1999ص 155،

فيما سبق توقفنا على الآثار التي يسببها التضخم ولكن هذا الأخير ينجم عن عدة أسباب ومن بين الأسباب الرئيسية الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل التي تزيد من حدة التضخم خاصة في الدول النامية قيام مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، سوف يؤدي إلى خلق مناصب جديدة للعمل، إضافة إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال، تتمثل أساساً في ارتفاع أجورهم، و تحسين مستوياتهم المعيشية. و من جهة أخرى، فإن قيام هذه المشاريع؛ سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك، تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية، و بأسعار أقل نسبياً؛ الأمر الذي يؤدي، بطبيعة الحال، إلى زيادة الاستهلاك و بالتالي زيادة الميل الحدي للاستهلاك، و إذا لم يقابل ذلك، زيادة في حجم السلع و الخدمات المعروضة محلياً، فإن ذلك قد يخلق نوعاً من الاختلال في التوازن ما بين قوى العرض و قوى الطلب، فينعكس أثره على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، و بالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي وهذا يشكل جدار السد للبلد المضيف امام التنمية والتطور الاقتصادي.

تمتاز الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات باعتبارها أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر بأصول إنتاجية كثيفة رأس المال في الغالب، وبقدرات مالية و تنظيمية عالية، عادة ما تفوق تلك المتوافرة لدى شركات الدولة المضيضة، و تساهم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، في تحسين وضعية البنية التحتية، و تطوير المرافق العامة، و المساعدة على خلق المزيد من مناصب شغل جديدة، إضافة إلى أنها قد تساعد بشكل واضح، في زيادة دخل البلد المضيف، من خلال زيادة إيرادات حكومته، التي تكون على شكل اقتطاعات ضريبية، أتاوات و عوائد أرباح و بذلك تستطيع فرض توجهاتها الإنتاجية و التسويقية، و حتى التشغيلية، بالشكل الذي يمكّنها من تحقيق أكبر قدر من الأرباح دون مراعاة تحقيق الأهداف الأخرى، و هذا ما قد يشكّل في الغالب مخاطر كبيرة على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للبلد المضيف لأنه في بعض الحالات تعمل على إهلاك الموارد الطبيعية و البيئية للدولة المضيضة، و تحويل خيراتها لدولته الأم؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى افتقار الدولة المضيضة، و تدهور وضع ميزان مدفوعاتها

على هذا يبقى أمام البلد المضيف ضرورة بذل قدر كبير من الجهود ، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من مكاسبها الإنمائية، و صياغة و تنفيذ القوانين و اللوائح التنظيمية الكفيلة بالحد من آثارها السلبية، و هنا تكمن أهمية عملية ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر اي اجتذاب ذلك القدر اللازم منها في المجالات المرغوبة، و في التوقيت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية . فمن المهم جذب و استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكن الأكثر أهمية منه، هو كيفية توجيهه لما يخدم التنمية المستدامة داخل هذا البلد.¹

المطلب الخامس: المقاربات النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر

نظراً للأهمية التي حظي بها الاقتصاد الدولي، عمل الكثير من الباحثين و الكتاب الاقتصاديين على صياغة و تطوير نظرية علمية و عملية، قادرة على شرح هذه الظاهرة. و في هذا الإطار، صيغت العديد من النظريات التي عملت على تفسير ظاهرة النشاط الاقتصادي عبر الحدود. بعض تلك النظريات بني على أسس مالية؛ حيث أرجع قيام المستثمر بتوظيف أمواله خارج دولته الأم، إلى رغبته في تعظيم عوائد الاستثمار و تخفيض مخاطره، من خلال توزيع أنشطته الاستثمارية. والبعض الآخر فسّر هذه الظاهرة على أنها مرحلة من مراحل تطور الشركة نفسها.

أما القسم الآخر من هذه النظريات، فقد عمل على تفسير هذه الظاهرة اعتماداً على مبدأ عدم كمال السوق بالدولة المضيفة للاستثمار. و لكن تناولت هذا المبحث عامل الزمن كمرجع لتفسير هذه النظريات وقسمت الصنفين الاول اختص بالنظريات الكلاسيكية المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر و القسم الثاني هو التفسيرات الحديثة التي جاءت في هذا الصياغ.

1- المقاربات التقليدية للاستثمار الاجنبي المباشر

هنالك العديد من النظريات التي تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدولة الأم . ومن ابرز هذه النظريات ما يأتي:

1 - د.حامد عبد المجيد دراز: "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002 ، ص 227/228

1-1- النظرية الكلاسيكية: ما يميز تحليل الكلاسيكيين للاستثمار الأجنبي المباشر على جملة العوامل التي تستنبط من مبادئ الفكر الكلاسيكي وهي عدم وجود تدخل الدولة، والمنافسة التامة في السوق وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال أو عناصر الإنتاج.

من بين أصحاب هذا المبدأ "ريكاردو" الذي ينطلق تفسيره من: "إن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال ضعيفة، وهكذا وبفعل استمرارية هذه الحركة إلى أن تصل إلى حد حيث تصبح الإنتاجية الحدية من رأس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في العوائد".¹

"يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

- 1- تحويل الشركات متعددة الجنسيات أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- 2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- 3- إن بعض أهم انتاجات الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا يلائم متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- 4- خلق الطبقة الاجتماعية التي تترتب عن اتساع الفجوة بين ما تقدمه الشركات متعددة الجنسيات من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية.
- 5- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلقا للتبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

1- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص32

لقد وجهت جملة من الانتقادات الى هذه النظرية على راسها عدم توضيحها للأسباب التي تؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية لعوامل الإنتاج (نفقات العمل) أو عوامل الإنتاج المجتمعة معا وذلك على الرغم تفسيرها للاستثمار في الخارج باختلاف النفقات النسبية بين البلدين وانها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.¹

1-2- نظرية عدم كمال السوق:

فرضية هذه النظرية التي تعتمد على غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى عامل العجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا و المعارف الإدارية. إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار و القيام بالعمليات الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة، كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات بملكية كاملة للمستثمر الاجنبي. الأمر الذي يمنح حوافزاً إضافية للقيام بالاستثمار المباشر داخل أسواق هذه الدول.

و من أهم نظريات عدم كمال السوق، نذكر ما يلي:

1-2-1- نظرية الميزة الاحتكارية:

وفقاً لهايمر (عام 1960)- و الذي يعتبر أحد أهم رواد النموذج الاحتكاري - فإنّ الدافع الرئيسي لاستثمار الشركة خارج الدولة الأم، هو رغبتها في السيطرة على السوق الخارجي، و الذي لا يتحقق إلا إذا تمتعت هذه الشركات الأجنبية بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة. كما ينبغي أن تكون هناك مجموعة من العوائق تجعل السوق الخارجي يتصف بعدم الكمال، و تمنع الشركات المحلية من الحصول على الميزات التي تتمتع بها تلك الشركات الأجنبية، يمكن أن تأخذ الميزات التنافسية عدة أشكال، كأن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإنتاج منتجات متميزة، لا تستطيع الشركات المحلية إنتاج مثلها؛ إما بسبب فجوة المعلومات، أو حماية

1 - عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2003 ، ص48

العلامات التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة؛ بسبب وفرة الحجم أو القدرات الإدارية و المهارات التسويقية التي تتمتع بها الشركة، أو ما يقدم لها من تسهيلات وتخفيضات ضريبية من قبل البلد المضيف. وعليه فإنّ الدافع الرئيسي وراء قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حسب هايمر، هو رغبتها في تعظيم العائد، اعتماداً على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظلّ سوق ذو هيكل احتكاري. فبمجرد استحواد الشركة على تلك القدرات و الميزات في الدولة الأم، فإنها تتجه إلى توسيع أنشطتها من خلال إنشاء فروع لها خارج الدولة الأم.¹

1-2-2/ نظرية عدم كمال سوق رأس المال 1970:

ارجع الاقتصادي ألبير ان الدافع الاساسي لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر بالاستثمار خارج حدود دولتها هو عدم كمال راس المال في البلد المضيف، ذلك ان الدول ذات العملة القوية، تتمتع بميزات تشجعها على الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة؛ حيث تكون بذلك أكثر قدرة على تعظيم عوائدها، مقارنة بالشركات العاملة بالدولة المضيفة؛ لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من الأسواق المالية للدولة الأم، التي ترتفع قيمة عملتها. و هذا ما يفسر لنا زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية الأجنبية المباشرة، خلال الخمسينات و الستينات، و التي عرف خلالها الدولار الأمريكي ارتفاعاً شديداً في قيمته. إلا أنّ نموذج عدم كمال أسواق رأس المال، قد فشل في تفسير النمو المستمر للاستثمارات الأمريكية خلال السبعينات، بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة. كما عجز هذا النموذج عن تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، التي تقع في إطار نفس المنطقة النقدية مثل الاتحاد الأوروبي، فما الذي يدفع في هذه الحالة مثلاً شركات بريطانية للاستثمار في فرنسا أو العكس. إضافة إلى أنّ هذه الشركات عادة ما تحصل على معظم تمويلها من مصادر محلية للدولة المضيفة. و الأكثر من ذلك، عجز هذا النموذج عن تفسير حدوث الاستثمارات الأجنبية ما بين الدول النامية التي تمتاز بنفس قوة عملاتها المحلية.²

1- د.رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 44/42 .

2 - د.رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 48/46 .

ومنه يمكن استنتاج سبب انتقال جزء من نشاط الشركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

• عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية و نظيرتها بالدول المضيفة بسبب غياب المنافسة او ضعفها.

• قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى.

* التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطورا.

• تجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.

• استغلال الشركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.

• استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية والإدارية.¹

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

يمكن تلخيصها كما يلي:²

* تفترض هذه النظرية انه بإمكانية الشركات متعددة الجنسيات من تحديد وادراك الفرص الممكنة للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا لا يتجسد في الواقع العملي .

1 - فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان 2004 ، ص 181
2 - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 1991 ، ص 72

* افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار. وعلى هذا الضوء نستخلص ان تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال السوق يركز على الاجراءات والتحفيزات التي تضعها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بعملياتها الإنتاجية والتجارية.

1-3-نظرية الحماية : بعد تعرض نظرية عدم كمال السوق الى الانتقادات تجسدت في ان ضمان الاستغلال المثل للاستثمار الدولي لا يتحقق بمجرد عدم تلاؤم مستويات المنافسة السائدة من جهة ، وان نجاح الاستثمار في الخارج يتوقف كذلك على مدى الحماية و الرقابة التي تفرضها الدول المستقبلة للاستثمار . لهذا فقد بينت نظرية الحماية ان حفاظ الاستثمارات الاجنبية على نجاحاتها ،إنما يستلزم حماية التكنولوجيا و التقنيات التي وصلت اليها نتائج البحث والتطوير ارتكازا على القيام بنشاطات داخل الشركة الام او بينها وبين الفروع الخارجية دون اللجوء الى استخدامهما في الاسواق الخارجية بطريقة او صورة مباشرة ¹.

1-4-نظرية أخطار التبادل:

تؤكد هذه النظرية على أن معدل التبادل هو السبب الرئيس في قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفسير معدل التبادل على أنه العامل الأساسي في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتبار أن توقعات مجموع التبادلات تكون غير مؤكدة، حيث هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم، وبالتالي فإن الشركات التي تقيم في مناطق تمتاز بالعملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي تمتاز بالعملة الضعيفة. ونستنتج من هذا أن أي قرار يتعلق بالاستثمار في الخارج يأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل او معدل الصرف والأخطار المترتبة عليه. وقد اقتصرنا هذه النظرية على تفسير

1 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 62.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق النقدية المختلفة وعدم اهتمامها بتفسير حركة رؤوس الأموال داخل المنطقة الجغرافية أو النقدية الواحدة.¹

1-5- نظرية توزيع المخاطر: 1975

تطلق فكرة (كوهين) في نظرية توزيع المخاطر على تفسير أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقاً لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها حيث تتم عملية توزيع المخاطر من خلال إنتاج سلع جديدة والدخول إلى أسواق جديدة وتقليد منتجات شركات منافسة.

وعلى أساس هذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج بغية زيادة أرباحها، وذلك من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها في البلد الأصلي وتتم عملية التخفيض من خلال توزيع الأنشطة وتشتيتها على مجموعة من الفروع في الدول المضيفة حتى تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، ويمكن لهذه الشركات الاستثمار في دول متعددة وتكون مختلفة اقتصادياً وغير مرتبطة باقتصاد البلد الأم أو فيما بينها.²

1-6- النظرية الانتقائية للمفكر الاقتصادي جون ديننج (Jon.Dining) :

في ندوة ستوكهولم قدم الاقتصادي الإنجليزي جون ديننج بحثاً ادرج من خلاله الإطار العلمي في تحديد العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج. وفقاً لهذه النظرية فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم على أساس اعتبارات راجعة إلى الشركة الأم وتتمثل هذه الأخيرة في انتقال العمالة ورأس المال والتكنولوجيا داخل الشركة على الدولي لتخفيض التكلفة بدلاً من استخدام المصادر الخارجية كالتصدير وتحصيل تكاليف النقل والعوامل الراجعة إلى الموقع كقيام الشركة بالاستثمار في دولة المواد الأولية ...

سعت هذه النظرية في تحديد العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار وارتكزت على عاملين مهمين هما عوامل الجلب وعوامل الطرد أو الدفع .

1 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص32
2 - د رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة المصرية، مصر، 2007، ص56/55

ومن امثلة العوامل التي تكون جاذبة للاستثمار تلك التي تتعلق بالتقارب الثقافي والجغرافي والتوفر على الاسواق التي تساعد على تصريف المنتوجات اما كاستخلاص لعوامل الدفع هي تلك القيود التي تفرضها الدول على الارباح وزيادة حجم الضرائب¹. كما قام دينينج، بتوضيح عيوب و مخاطر عملية منح التراخيص من الشركة لوكلاء و تجاريين، أو موزعين آخرين بالدول الأخرى؛ مما يشجعها على الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلاً من الاستثمار الأجنبي غير المباشر. ثم أدخل دينينج عوامل الموقع، لتوضيح سبب تفضيل شركة ما الاستثمار في دولة ما دون الأخرى، و قسم عوامل الموقع إلى قسمين؛ عوامل دفع و عوامل جذب. فعوامل الدفع هي تلك التي تدفع الشركة للتطلع إلى سوق آخر غير سوق الدولة الأم، و من بينها ارتفاع أجور العمال، و زيادة الضرائب، و غيرها من العوامل التي تجعل سوق الدولة الام اقل جاذبية أما عوامل الجذب، فهي تلك العوامل التي تجعل سوق الدولة المضيفة أكثر جاذبية من غيره، و هي عديدة و متنوعة، منها ما يتعلّق بالجانب الاقتصادي، و منها ما يتعلّق بالجانب الاجتماعي و حتى السياسي ونذكر منها:²

- 1- مدى توافر عوامل الإنتاج، و مدى انخفاض تكاليفها، إضافة إلى خصائص نظام الضرائب، و مدى ثبات أسعار الصرف.
- 2- مدى انفتاح سوق الدولة المضيفة على الخارج.
- 3- العوامل التسويقية؛ كحجم السوق و معدل نموه، و درجة المنافسة و منافذ التوزيع و وكالات الإعلان.

- 1- الحوافز و الامتيازات و التسهيلات التي تمنحها حكومة الدولة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- 2- الاستقرار السياسي، و مدى قبول إقامة المستثمرين الأجانب على تراب الدولة المضيفة، و القيود المفروضة على ملكية الأجانب للمشاريع الاستثمارية، و إجراءات تحويل الأرباح و رؤوس الأموال إلى الخارج.

1 - د رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص53/54.

2 - د. رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 57/54

لقيت هذه النظرية قبولاً و قدرةً على تفسير ظاهرة تنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ذلك أنها عملت على تجميع العديد من أفكار النظريات السابقة، و من ثمّ فهي لم تركّز اهتمامها على عامل واحد، مثلما عملت باقي النظريات السالفة الذكر، و إنما اهتمت بعدة عوامل، كان لها دور كبير في تنامي وانتشار هذه الاستثمارات ما بين الدول.

7-1- نظرية التدويل:

إن من مجمل الامتيازات للشركات المتعددة الجنسيات و المتمثلة في "الملكيّات الفكرية أساليب التسويق والتوسع، التكنولوجيا الحديثة براءات الاختراع، تخول لهذه الأخيرة قوة في تدويل نشاطاتها خارج في ظل ضعف الأسواق الخارجية للدول النامية التي تفتقر للعديد من هذه الميزات .

تري هذه النظرية إن الاستثمار في الخارج يسمح بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة والمتاحة بالرغم من التكاليف المرتفعة التي تتطلبها عملية التدويل إلا أن العائد المتوقع يفوق هذه التكاليف ، وهذا بناء على توظيف عامل الخبرة المكتسبة في الدولة الأم لتطوير قدراتها الإنتاجية في الدول المضيفة .

كما يمكنها الاستثمار بالخارج في إنشاء شبكات معقدة من الفروع بين الشركة الأم وفروعها في الدول المضيفة من تطبيق آلية تحديد السعر داخليا مما يعود عليها بالنفع مقارنة بالية تحديد السعر في الخارج.¹

8-1- نظرية دورة حياة المنتج لفارنون 1966

وتقوم هذه النظرية إلى تحليل نمط التجارة والإنتاجي وهي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع إلى موقع النشاط عبر الزمن .دورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان فان المنتجات يتم تصور أنها تبدأ بفكرة حمل، فإنتاج ميلاد، ثم نضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار وأخيرا تموت.²

1 - أ. قاشي فايزة "الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج" منشورات دار الأديب، وهران 2007ص151

2 - د محمد الشريف منصور، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الاغواط من 8، 9، افريل 2002 ص12

دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق محليا ودوليا وبعد تشبع السوق المحلية تأتي مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى و بعد تدهور إنتاجها نتيجة للمنافسة السعرية بين الدول المتقدمة يلي أخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون قد أنتجت في الدول المنافسة وسوف نشرح باختصار هذه المراحل:

1-مرحلة المنتج الجديد:

تعرف هذه المرحلة بالتكلفة العالية للمنتج نتيجة الخسائر المالية و حجم الانفاق المكلف له فقد لا يسجل أي عائد ربح من خلاله ويستهلك من قبل الاغنياء فقط ويكون في البلد الام أي في السوق الداخلي وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير و تحسين هذا المنتج ,حيث تكون هذه التعديلات هي الممهدة للمرحلة الثانية .

2- مرحلة النمو: في هذه المرحلة يرتفع الطلب على هذه السلعة من قبل المستهلكين المحليين وكنتيجة او ردا لهذا الطلب وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة حيث تندفع الدولة المخترعة إلى التوسع في الأسواق الدولية كون الظروف مواتية والتي تتجلى في بروز التباين التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى التي تفقد حينها للمعارف التكنولوجية المستخدمة في هذا المنتج وتقوم بتصديرها الى الدول المتقدمة نتيجة لتشابه الاذواق و الدخول المتساوية ويمكن للدول النامية ذات

الدخل المرتفع من استيراد هذه لسلعة¹.

3- مرحلة النضج : خلال هذه المرحلة تعمل الشركة الى السعي الى الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك عن طريق الانتاج في الخارج والسبب الرئيسي في ذلك هو حماية سوقها او بسبب الضرائب التي تفرضها الدولة المستوردة على الواردات مما يضعف قدراتها على المنافسة بالإضافة الى عامل تكلفة النقل لها اثر كبير في عملية الاستثمار الاجنبي المباشر بالخارج ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة

1- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق 2004 ، ص182

والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة وارد جدا، مما يعني التوقف عن استيراد هذا المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج.¹

4-مرحلة نمطية المنتج وتدهوره:

في هذه المرحلة تسعى الشركة الى استراتيجيات زيادة المبيعات خاصة في الدول النامية ذات الدخول المنخفضة عن طريق تخفيض تكاليفها كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها بغية الحفاظ على السوق لأطول مدة ممكنة ، وهنا تسعى الشركة في ظل ذلك إلى إيجاد منتج جديد في السوق.

الشكل رقم 02: دورة حياة السلعة ومراحل تطورها



المصدر: عبد السلام ابو قحف: اقتصاديات الادارة و الاستثمار ،الدار الجامعية، مصر 1993،ص209.

¹ - عباس علي، إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ، ص167

وعلى الرغم من كل تلك المزايا فإن النظرية انتقدت من خلال انه ليس من الضروري ان تمر جميع السلع بالمراحل الاربعة خلال دورة حياتها كما ركزت على تفسير سلوك التسويق الدولي للسلع ذات التقنية العالية.

2-المقاربات الحديثة المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد تغيرت الوجهة الحديثة للمفكرين في توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأصبحت بذلك تتأثر بعوامل نوعية المؤسسات، الاستقرار السياسي وطبيعة الحكم السائد في البلد، مستوى الفساد والرشوة الى غيرها من العوامل التي يرى الاقتصاديون انها محددات تبلورت في نظريات حديثة وسياتي تعريفها:

2-1 نظرية عدم التوازن 1993: (John Rouille)

رأى اصحاب هذه النظرية ان زيادة التكاليف والخسائر والتي تصدر من الانشطة الاقتصادية بسبب عوامل العناصر الانتاجية سوء اقله الموارد الطبيعية وأو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم اي ارتفاع اجو العمال ، فإن البحث عن توازن يمثل قوة دافعة للشركة للتحرك، لتعويض تلك الخسائر من خلال الاستثمار في دولة أجنبية. وحسب هذا النموذج فإنه أعيد صياغة مفهوم الملكية على أنه عدم التوازن بين العوامل المملوكة للشركة، فالفائض في أحد العوامل يعني بالمقابل عجزا نسبيا في عامل آخر، وهذا يفسر حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية الى الدول المتقدمة، كما يسمح بالاستغلال الامثل للموارد الطبيعية¹.

2-2 نظرية BONNY 2005:

تم التطرق في هذه النظرية الى غياب الدولة والحكم الراشد وان غيابهما من العوامل الرئيسية التي تكون سبب في تغيير وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وجاء في تقرير منظمة (OCDE) لسنة 2002 ان غياب القانون والتشريعات وضعف الادارة لهما اثر كبير في خفض مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1 - د رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 54

كما توصلت دراسات حديثة الى ان اثر الفساد المالي والاداري في افريقيا سيشكلان السبب الرئيسي على مردودية مشاريع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.¹

2-3 النظرية المؤسسية:

ان تحسين مناخ الاستثمار من اجل زيادة قابلية جذب مشاريع الاستثمارات الاجنبية المباشرة مرهون او متوقف على الاصلاح المؤسسي والت تشمل سيادة دولة القانون، سيطرة القطاع الخاص، تحرير المبادلات الخارجية، حماية حقوق الملكية الفكرية، أي ان تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل نظام الحكم الراشد.²

واكدت دراسة الباحثين Mayer et Benassy-quéré, Coupete والتي كانت في سنة 2007، اجريت هذه الدراسة على 52 دولة وتمخض من نتائجها ان استثمار شركات المتعددة الجنسيات موقوف بميزات المؤسسات الجيدة من استقرار امني واقتصادي، فرض سيادة دولة القانون، توفر اليد العاملة المؤهلة التي تشكل راس المال البشري، الشفافية في المعاملات، انعدام البيروقراطية والرشوة والفساد.³

المبحث الرابع: محددات مناخ الاستثمار ومؤشرات نوعية المؤسسات.

يعتبر المناخ الاستثماري في أي مجتمع الدعامية الرئيسة لتطور المجتمع في ظل وجود المصدقية والإخلاص من قبل القائمين على أمور المجتمع، وتكمن أهمية الاستثمارات في الوطن العربي في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة اي بإتباع استراتيجية التوجه الداخلي بالاعتماد على جميع الموارد المحلية بإحداث تنمية شاملة ومتوازنة مما يؤدي إلى التقليل في المستقبل للفجوة الكبيرة بين الدول العربية من جهة والدول المتقدمة الصناعية من جهة اخرى . كما لا بد من الاعتماد الجماعي بين الدول العربية على الاستغلال الامثل لكل الامكانيات والموارد المتاحة وذلك من خلال تخطيط

1 -حساني بن عودة:" اثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر"،مذكرة ماجيستر، سنة 2010،ص28.

2 - ناجي بن حسين: "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، المجلد ب، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2009،ص57.

3 - كوشير فيروز: محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي حالة الجزائر(دراسة نظرية وتطبيقية)،مذكرة ماجيستر، سنة 2010،ص35.

سليم وإدارة سليمة مع توافر الحد الأدنى من الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة من أجل جني الحصاد والثمار مستقبلاً.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار.

1-تعريف مناخ الاستثمار: يعرف مناخ الاستثمار: " مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق والياتها وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار"¹.

من خلال التعريف يلاحظ أن مناخ الاستثمار يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويجب التأكيد هنا على ان السلامة قبل الربح مبدأ اساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان.

2-اوضاع المناخ الاستثماري في الدول العربية:

تعتبر أوضاع المناخ الاستثماري الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية الدعامات و الركيزة في جذب وتشجيع الاستثمار وسنتناول هذه الاوضاع بشيء من التفصيل في الوطن العربي.²

2-1- الأوضاع السياسية:

معروف ان الاستقرار السياسي يعتبر عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية واقصد هنا بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي أي ان

1 - د. حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع اشارة خاصة عن الاردن، دراسة قدمت، الى مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الاول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة اليرموك خلال الفترة 23-11/1998 حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة" اريد، الاردن، ص (4).

2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات مختلفة، الكويت.

يكون الأمن الداخلي مستتباً ومستقراً بدون وجود قلق واضطرابات ومظاهرات وعصيان مدني والأمن الخارجي يقصد به عدم وجود مشاكل حدود بين الدول.

فمن خلال الواقع السياسي العام في الدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولاً عربية أخرى ما زالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار عندهم ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج ومزيداً من التحديات.

إن القوى الخارجية لعبت وتلعب دوراً كبيراً في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية مما أثر ويؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الآن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتبعياته على الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين واثره ايضاً على الدول المجاورة. وما يعرف الان في كل من سوريا وليبيا وتونس وما ينتج عنه من خروج لرؤوس الاموال الاجنبية .

2-2- الأوضاع الاقتصادية:

تتسم الدول العربية ببعض الخصائص المشتركة والتي ما زالت تعاني منها غالبية الدول العربية حتى الان وهي كالاتي:

- ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر او مصدرين للدخل أي عدم وجود تنوع في الهيكل الانتاجي.
- تفاقم المديونية الخارجية.
- البطالة
- الفقر.
- الانكشاف الغذائي.
- الفجوة التقنية.
- التبعية الاقتصادية.
-

2-3- الأوضاع الإدارية:

- ما زالت بعض الدول العربية تعاني من مشاكل إدارية عديدة ويمكن إيجازها بما يلي:
- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات.
 - نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة.
 - قلة القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية.
 - عدم وجود أنظمة معلومات متطورة.
 - عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات.
 - عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
 - عدم التركيز على التدريب لصقل وزيادة قدرات الموظف في مواقع العمل.
 - انعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية.
 - التعيين لا يتم حسب الكفاءة والمقدرة وإنما حسب الطائفية والحزبية والعشائرية والعقائدية (الواسطة).
 - عدم توفر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية معدة على أسس علمية.
 - نقص معظم المشاريع لدراسات الجدوى الاقتصادية.
 - تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.

2-4- الأوضاع القانونية:

- وتتمثل الأوضاع السائدة في غالبية الدول العربية بالآتي:
- عدم استقرار القوانين لتشجيع الاستثمار بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر.
 - تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية.
 - لا تتناسب بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم.
 - عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

المطلب الثاني : محددات مناخ الاستثمار

يمكن تقسيم أهم المحددات و العوامل التي قد تؤثر على انتقالات و تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود، و على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، و التي تجعل دولة ما أكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمارات إلى قسمين رئيسيين الأول يختص بالمؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في ذلك والقسم الثاني خصص بالمؤشرات المؤسسية .

1- المحددات القائمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم المحددات التي تؤثر في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما عن غيرها من الدول. و من أهم هذه العوامل نذكر؛ حجم إجمالي الناتج المحلي ، أسعار الصرف، و القوة التنافسية للاقتصاد المحلي للدولة المضيفة ،معدل التضخم،معدل النمو الاقتصادي،الاستقرار السياسي

1-1-اسعار الصرف :

ان تذبذبات أسعار الصرف قد تؤدي إلى حدوث مخاطر اقتصادية على المستوى الكلي؛ كأن تكون أحد أسباب التضخم، و على المستوى الجزئي؛ حيث قد تؤدي إلى ضياع مكاسب المشروع الاستثماري، بالشكل الذي قد يؤثر في استمراريته في الأسواق المحلية و الأجنبية على حد سواء¹

تؤثر تذبذبات اسعر الصرف في تقييم المشاريع بالنسبة للمستثمر الاجنبي فهي تؤثر بصورة كبيرة و مباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج، من يد عاملة و رأس مال و غيرها، و ذلك بالزيادة أو بالنقصان وبالتالي تقدير القيمة الحقيقية لأرباح و حجم ثروات المستثمر الاجنبي مما يدفعه في الغالب إلى العدول عن القرار الاستثماري داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار أو الثبات.

1 - د.يوسف مسعداوي: تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إشارة لبعض حالات الدول العربية»، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثالث، مجلة علمية محكمة سداسية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2008، ص183

1-2- معدل التضخم:

التضخم هو زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح للسلع و الخدمات؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في البلد بشكلٍ أسرع من ارتفاع الأسعار العالمية أو هو زيادة العرض النقدي عن كتلة الإنتاج، أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاجية. وبالتالي ارتفاع الاسعار المحلية بما في ذلك عوامل الانتاج، يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي بما في ذلك الانتاج الخاص بالمستثمر الاجنبي و بالتالي ارتفاع الاسعار بسبب ارتفاع التكاليف يكافئ ذلك انخفاض قدراتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة داخل الأسواق المحلية، و داخل الأسواق الأجنبية بشكلٍ أكبر؛ بسبب التأثير السلبي الذي يمارسه التضخم على سعر الصرف للعملة الوطنية و اخيرا يساهم التضخم بمجمله في خلق مناخٍ غير مناسبٍ للاستثمار.¹

1-3- الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه احد الاسباب وركائز توجهات شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذلك ان هذا الاخير يرتبط بعلاقة طردية مع حجم السوق المحلي، و إمكانية توفير اقتصاديات الحجم؛ حيث أنّ ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، مما يدفعهم إلى زيادة حجم استهلاكهم و تحسين أنواعها الامر الذي يخلق فرص انتاجية لمنتجات جديدة بسبب تحسن ادواق المستهلكين بالتالي يصبح السوق بحاجة إلى استثمارات أكثر لتلبية طلبياته المتزايدة في البلد المضيف الامر الذي يتسم لتدفقات الاستثمارات اله هذا البلد وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وارتفاع معدل نموه.²

وفي الدراسة التطبيقية الخاصة بالفصل الثاني سوف نتطرق الى تأثير حجم الناتج المحلي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، و اكدت دراسة تطبيقية حديثة لدول

1 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد: الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الاردن، 2005، ص71.

2 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد: الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق. ص66.65

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا ان زيادة الناتج المحلي لدول الاتحاد بنسبة 10 % فان حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية تزداد بنسبة 5.4 %¹.

1-4-الاستقرار الاقتصادي:

ان من أهم محددات المستثمر الاجنبي للاستثمار في أي بلد ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي فلا تتوقف محدداته على المؤشرات السابقة الذكر كالتضخم واسعار الصرف، الناتج المحلي الاجمالي و إنما يعتمد كذلك على دراسة إمكانيات تغير هذه المؤشرات في المستقبل، حتى تتشكّل للمستثمر الأجنبي صورة واضحة حول الوضع الحالي والمستقبلي، للمناخ الذي يتم فيه إنشاء المشروع الاستثماري، وكلما كانت المؤشرات لاقتصادية محيطة بالاستقرار الاقتصادي كلما زاد من جلب المستثمرين الاجانب.

1-5-الاستقرار السياسي :

ان المستثمر الأجنبي لا يستثمر أمواله و خبراته في دولة ما، إلا إذا اطمأن إلى استقرار أوضاعها السياسية؛ ذلك أنّ عدم الاستقرار السياسي، و الاضطرابات السياسية والأمنية التي قد تعاني منها دولة ما؛ قد تؤدي إلى خلق مناخ غير مؤكّد من حيث المخاطر و الأرباح بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية، و هو ما يدفع المستثمرين إلى النفور من توظيف أموالهم في هذه الدولة. و بذلك، فإنه كلما ساد في دولة ما الاستقرار السياسي، كلما كانت فرص انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها كبيرة جدا. وقد بين تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان الاضطرابات السياسية التي تعرفها تونس ادى الى انخفاض تدفقات الاستثمارات بها لسنة 2015 بنسبة 42.8 % و اثر على عائدات قطاع السياحة بها بدرجة عالية جدا.

2-المحددات القائمة على المؤشرات القانونية والمؤسسية.

اضافة الى ما جاء من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يركز عليها المستثمر الاجنبي في توجيه شركاته هنالك بعض المؤشرات المتعلقة بالجانب القانوني كالتحفيزات والهبات التي تقدمها حكومة البلد المضيف من اجل استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه

1- Mathieu T. KOUKPO :«Déterminants des investissements directs étrangers dans les pays de l'UEMOA», IDEP, institut africain de développement économique et de planification, mai 2005, p 16.

الاستثمارات يتأثر مناخ الاستثمار بشكل عام بمجمل الأوضاع المؤسسية والتنظيمية واستقرارها ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وسمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية وهناك عوامل اخرى كتوظيف الحكم الراشد كعامل مؤسسي في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على سعيه تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

وعليه تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة أداء الدول في مجالات يتضمن عدداً من المتغيرات من أهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد وعليه سوف نبين اهم المحددات القانونية والمؤسسية التي تؤثر في فاعلية وجاذبية الاستثمارات الاجنبية للبلد المضيف.

2-1 المحددات القانونية:

من العوامل المهمة في اجتذاب و نمو و تطور الاستثمارات الاجنبية بما في ذلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة الإطار القانوني و التنظيمي الذي يضبط حركتها داخل الدولة المضيفة ذلك أنّ النظام القانوني في هذه الاخيرة يحدد القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية، و الشكل القانوني الذي تتخذه، و كذا القطاعات الاقتصادية التي يسمح لها بالاستثمار فيها، إضافة إلى حجم و أنواع الضرائب التي تخضع لها. كما أنه، و من جهة أخرى، يضمن الحماية القانونية الكافية لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار خارج حدود دولته الأم.

ومن اجل ان يكون الاطار التنظيمي القانوني اكثر جاذبية لهذه الاستثمارات لا بد أن يتوافر على العديد من القوانين و التشريعات التي تضمن للمستثمر الأجنبي حقوقه،

والحماية اللازمة، من دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، وذلك يتوقف على مجموعة من العناصر¹:

1- إصدار تشريعات تضمن الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الاضطرابات السياسية، والاجتماعية الداخلية، و عدم استقرار أوضاع الأمن.

1- ضرورة توفير نظام قضائي، يضمن تنفيذ القواعد و الاتفاقات، و حلّ النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين الأجانب و المحليين، و بين المستثمرين و الجهات الحكومية للدولة المضيفة.

2- إرفاق النظام التشريعي الذي يحكم و يحدد عمل المستثمر الأجنبي، بمجموعة متعددة و متنوعة من المزايا و الحوافز المشجعة لاستثماراته، من إعفاءات ضريبية أو جمركية، و تسهيلات مالية كمنح القروض لمشاريعه الاستثمارية بشروط ميسرة، أو تأجيل الضرائب المفروضة عليها وتخفيضها نظراً للحاجز الذي يمكن ان تشكله الضرائب في وجه تدفقات الاستثمارات الأجنبية و قد بينت دراسات حديثة حول تأثيرات الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر، أنّ رفع الضرائب المفروضة على الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1%؛ يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها بنسبة 3.3%².

3- تسهيل و تسريع إجراءات الموافقة على إقامة المشاريع الاستثمارية، و منح تراخيص البناء و التشغيل، إضافة إلى تسهيل إجراءات تملك المستثمر الأجنبي للأراضي و العقارات اللازمة لمباشرة أنشطته الاستثمارية، و تسهيل إجراءات إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة، و إذا كان ممكن، فتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمرين.

1- د.دريد محمد السامرائي: الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سنة 2006 «ص 80/82

2- La banque mondiale :«Rapport sur le développement dans le monde , un meilleur climat de l'investissement pour tous», op.cit , p 108

4- العمل على إبرام اتفاقيات دولية ثنائية، و متعددة الأطراف، مع الدول الأم لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ تلعب هذه الاتفاقيات دوراً مهماً في نمو و تطور الاستثمار الأجنبي، إثر التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

وفي الاخير لابد على الدولة التي تسعى في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن تبذل قصارى جهدها في تشييد مناخ اكثر جاذبية لها واطار قانوني وتشريعي جاذب غير طارد.

2-2 المحددات المؤسسية.

اعتمد الاقتصاديين في العصر الحديث على محددات تماشت مع العصرة والعولمة خاصة في ما يخص الية جهاز الدولة في جذب الاستثمارات عن طريق دراسة الروابط التي تتصل بين الدولة ورعيته ومدى فعاليتها في محاربة الفساد والبيروقراطية والرشوة التي تجعل الشركات سواء المحلية او الاجنبية تعرف عدم الاستقرار والى طبيعة نظام الحكم ومدى فعاليته في تحقيق الامن والاستقرار .

1- مفهوم الحوكمة :

1-1 مفهوم الحوكمة لغويا:

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم. ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعياً للشفافية والموضوعية والمسؤولية

1-2 مفهوم الحوكمة قانونياً: يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وتناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة، وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة.

2-تعريف الحكم الراشد

وقد عرف مصطلح الحكم الراشد مجموعة من التعريفات خاصة من قبل المنظمات الدولية:¹

1-**تعريف البنك الدولي**: عرف البنك الدولي الحكم الراشد على انه "فن القيادة الفعالة، الذي يرمي الى وصول الى تنمية اقتصادية اجتماعية ومؤسسية مستدامة ، كما يعبر عن ممارسة السلطة في دولة ما من اجل الصالح العام".

2-**تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي**: عرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الحكم الراشد على انه: ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية و الاقتصادية و الادارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات، فهو بذلك يشمل الاليات و العمليات و المؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم المدنية والقانونية والالتزام بتسوية خلافاتهم في ذلك "

3-**تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية**: قدمت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تعريفا للحكم الراشد بانه «استعمال السلطة السياسية من قبل مجموعة من المؤسسات التي تقدم النهج الديمقراطي في التعامل مع الجمهور ،بشكل يحقق التسيير الفعال للموارد المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية "

3- مفهوم حوكمة المؤسسات.

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة المؤسسات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها، وتلخص مفهوم حوكمة المؤسسات بأنها: "نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب" وهي تعني فن القيادة و التسيير الرشيد وهذا يشمل من جهة تسيير الدولة او مجموعة من الدول او من جهة اخرى بما يتعلق بتسيير المؤسسة الخاصة او العامة .

4-الاطراف الرئيسية في الحوكمة:

وارتكزت الحوكمة على ثلاثة اطراف رئيسية هي:²

1- حساني بن عودة 'اثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،سنة 2010 .ص66/67

2 -د-محي امحمد مسعد "عولمة الاقتصاد في الميزان (السلبيات و الايجابيات)،المكتب الجامعي ،الطبعة الاولى،الاسكندرية2008،ص25

1- الدولة :

والتي تعتبر أعلى سلطة في البلاد ، وذلك بسبب سنها للقوانين التي تسري فيها ، توفير القضاء وتحقيق الأمن ، توفير الخدمات العامة، توفير الامن ضد الأخطار الداخلية والخارجية، حماية الموارد الطبيعية التي تعتبر الثرة الأساسية في البلاد.

2-المجتمع المدني :

يشارك المواطنون في ادارة الحكم عبر توفير المساءلة والشفافية في النظام السياسي، اختيار المسؤولين عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة، -المساهمة في صياغة السياسات العامة ، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على حماية الحقوق والتوفيق بين المصالح الشعبية وايصال الخدمات الاجتماعية وكذا ترقية الجمعيات المدنية.

3-القطاع الخاص :

يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في انتاج وتوفير السلع والخدمات اللازمة لتغطية متطلبات السوق المحلي ، وكذا المساهمة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة.

الجدول رقم 08 :المتغيرات الاساسية لمؤشر البيئة المؤسسية لدول الوطن العربي لسنة 2015.

الترتيب عربيا حسب قيمة المؤشر 2015	المجموعة	قيمة المؤشر 2015	مؤشر المشاركة والمحاسبة			مؤشر الاستقلال السياسي وغياب العنف			مؤشر فعالية السياسات و الإجراءات الحكومية		
			القيمة	التغير عن 2014		القيمة	التغير عن 2014		القيمة	التغير عن 2014	
				النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة		النسبة %	القيمة
1	دول الخليج العربي	52.1	21.4	-0.67	-3.04	70.9	-2.06	-2.82	53.2	1.53	2.96
2	دول المغرب العربي	35.4	34.7	4.56	15.15	46.8	-2.89	-5.82	35.4	0.57	1.64
3	دول المشرق العربي	34.3	31.7	0.20	0.64	36.4	-3.38	-8.49	31.5	-0.99	-3.03
4	دول الأندلس المنخفض	14.1	15.8	0.38	2.44	19.4	1.17	6.44	9.8	1.64	20.03
	المتوسط العربي	36.1	21.8			46.9			31.5		
	المتوسط العالمي	50.9	52.5			62.8			44.5		

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، سنة 2015

الترتيب عربيا حسب قيمة المؤشر 2015	المجموعة	قيمة المؤشر 2015	مؤشر نوعية الأطر التنظيمية		مؤشر سيادة القانون		مؤشر السيطرة على الفساد				
			التغير عن 2014		التغير عن 2014		التغير عن 2014				
			القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %			
1	دول الخليج العربي	52.1	57.22	-0.08	-0.15	61.4	0.68	1.12	48.44	0.24	0.49
2	دول المغرب العربي	35.4	30.18	-1.52	-4.80	37.2	-0.09	-0.25	28.40	1.00	3.64
3	دول المشرق العربي	34.3	41.63	-2.82	-6.34	39.5	-0.23	-0.57	25.15	1.25	5.24
4	دول الأداء المنخفض	14.1	16.21	-0.69	-4.09	14.6	1.22	9.08	8.85	1.45	19.57
	المتوسط العربي	36.1	36.5			38.4			26.7		
	المتوسط العالمي	50.9	52.4			49.2			38.0		

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنة 2015 من خلال الجدول السابق كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة الموش بلغ 36.1 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 50.9 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر.

وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52.1 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 35.4 نقطة وبأداء ضعيف وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 34.3 نقطة وبأداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 14.1 نقطة وبأداء ضعيف جدا.¹

المطلب الثالث: بعض المؤشرات الخاصة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

تستخدم هذه المؤشرات سؤاءا المركبة منها او البسيطة في تحليل النتائج الاقتصادية، و تحديد الإصلاحات التي نجحت، و مكان نجاحها، و أسباب هذا النجاح. و بذلك فهي تمثل أداة فعالة، تساعد متخذي القرارات، و صناعات السياسات لمختلف الدول، على تحديد أماكن

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، سنة 2015، ص46.

القصور، و العمل على إصلاحها، و مقارنة أداء دولة ما مع دولٍ أخرى تشملها تلك المؤشرات، و الاستفادة من أفضل الممارسات التنظيمية العالمية، و تطبيقها على الدول المعنية، لتغدو أكثر تنافسية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى هذا الضوء سننظر الى تحديد أهم المؤشرات الفاعلة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفي كل مرة نسلط الضوء على الأرقام الخاصة بالدول العربية ونبين مكانتها من بين دول العالم.

1- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار كما جاء تأكيده في الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ومما سبق سنوضح في الشكل الموالي مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي للدول العربية لسنة 2014/2015.

الجدول رقم 09 : اداء الدول العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لعامي 2016/2015

تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال		معدل التضخم			تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			قيمة المؤشر 2015	المجموعة	الترتيب عربيا حسب قيمة المؤشر 2015
التغير عن 2014		التغير عن 2014			التغير عن 2014					
النسبة %	القيمة	القيمة	النسبة %	القيمة	القيمة	النسبة %	القيمة			
1.82	1.35	75.6	22.53	16.92	92.0	15.08	9.62	73.4	83.1	1 دول الخليج العربي
10.31	4.30	46.0	3.70	3.00	84.1	-3.24	-3.00	89.7	74.8	2 دول المغرب العربي
19.94	6.90	41.5	1.20	0.90	75.9	-4.41	-6.40	80.0	63.2	3 دول المشرق العربي
7.55	2.90	41.3	14.23	7.90	63.4	17.67	10.30	68.6	60.7	4 دول الاداء المنخفض
		55.1			80.4			76.5	72.2	المتوسط العربي
		50.8			82.7			77.9	70.9	المتوسط العالمي

المصدر : من اعداد الطالب ،اعتمادا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2015 ،ص43

نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		عدد أزمات سعر الصرف		قيمة المؤشر 2015	المجموعة	الترتيب عربياً حسب قيمة المؤشر 2015			
التغير عن 2014		التغير عن 2014		التغير عن 2014							
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة						
2.53	2.25	90.8	-0.18	-0.17	94.0	1.73	0.95	55.8	83.1	1	دول الخليج العربي
-0.52	-0.50	96.4	-1.06	-0.90	84.6	7.08	1.50	22.7	74.8	2	دول المغرب العربي
3.94	3.20	84.4	-2.68	-1.60	58.0	-5.45	-0.60	10.4	63.2	3	دول المشرق العربي
7.64	4.80	67.6	0.13	0.10	74.9	3.37	0.90	27.6	60.7	4	دول الأداء المنخفض
		84.9			88.7			34.1	72.2		المتوسط العربي
		82.9			80.3			28.1	70.9		المتوسط العالمي

المصدر : من اعداد الطالب ،اعتمادا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنتي 2015،ص43.

تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 81.7 نقطة وبأداء جيد جدا أفضل من المتوسط العالمي. وحقت دول الخليج العربية أفضل أداء (جيداً جداً) في اربعة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف، أداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء في المرتبة الثانية دول المغرب العربي بقيمة 69.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط، اما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 61.2 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا وتراوح مستوى ادائها في المتغيرات الفرعية ما بين متوسط في تقلبات معدل النمو وضعيف جدا في مؤشرات سعر الصرف وأداء الموازنة العامة، كذلك حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربياً بقيمة 59.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

ومقارنة بعام 2014/2013 فقد تحسن اداء جميع المجموعات العربية في مؤشر

استقرار الاقتصاد الكلي فيما عدا دول المشرق العربي ودول الاداء المنخفض التي تراجع ادائها بنسبة 7 و 11% على التوالي.

2- مؤشر سهولة اداء الاعمال :

يصدر مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال منذ سنة 2004 في التقارير السنوية حول ممارسة أنشطة الأعمال، التابعة للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية. يقيس مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مختلف الإجراءات الحكومية التي تمس أنشطة الأعمال لـ 183 بلداً، حيث يمثل هذا المؤشر، مؤشراً مركباً يتكون من عشر مؤشرات تقيس الإجراءات الحكومية التي تؤثر على عشر مراحل من حياة منشأة الأعمال، هي بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود و إنفاذ العقود، و

أخيراً تصفية النشاط التجاري.¹

1-2 أهم المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال .
الجدول رقم 10: اهم المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال.

المؤشرات الفرعية		المؤشر الرئيسي	
01	بدء المشروع	مؤشر سهولة اداء الاعمال	01
02	استخراج تراخيص البناء		
03	الحصول على الكهرباء		
04	تسجيل الممتلكات		
05	الحصول على الائتمان		
06	حماية المستثمرين		
07	دفع الضرائب		
08	التجارة عبر الحدود		
09	إنفاذ العقود		
10	إغلاق المشروع		

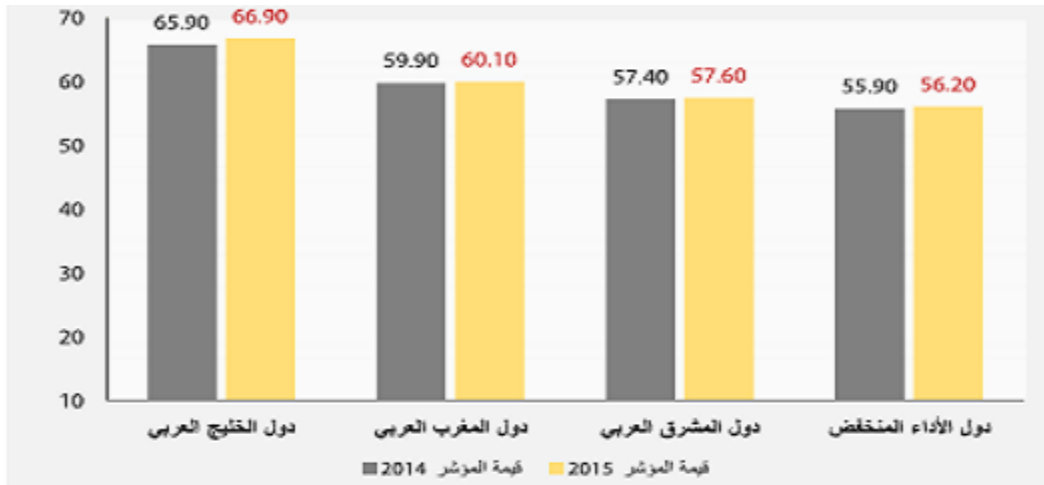
المصدر : من اعداد الطالب ،اعتمادا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنتي 2013/2015

2-2 وضع الدول العربية في مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال سنتي 2014/2015.

1- البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية: " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً"، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية و دار النشر بالجريف ماكميلان، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2009، ص77.

كما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل رقم 03: وضع الدول العربية في مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال 2015/2014



المصدر : من اعداد الطالب ،اعتمادا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادات لسنتي 2015/2014

من خلال الجدول السابق تبين لنا ان دول الخليج تصدرت المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 66.9 نقطة، حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط. ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 60.1 نقطة وبمستوى أداء ضعيف ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة بقيمة 57.6 نقطة وبمستوى أداء ضعيف وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2014 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال وجاءت دول الخليج في المقدمة كصاحبة افضل نسبة تحسن بلغت 1.5 % .

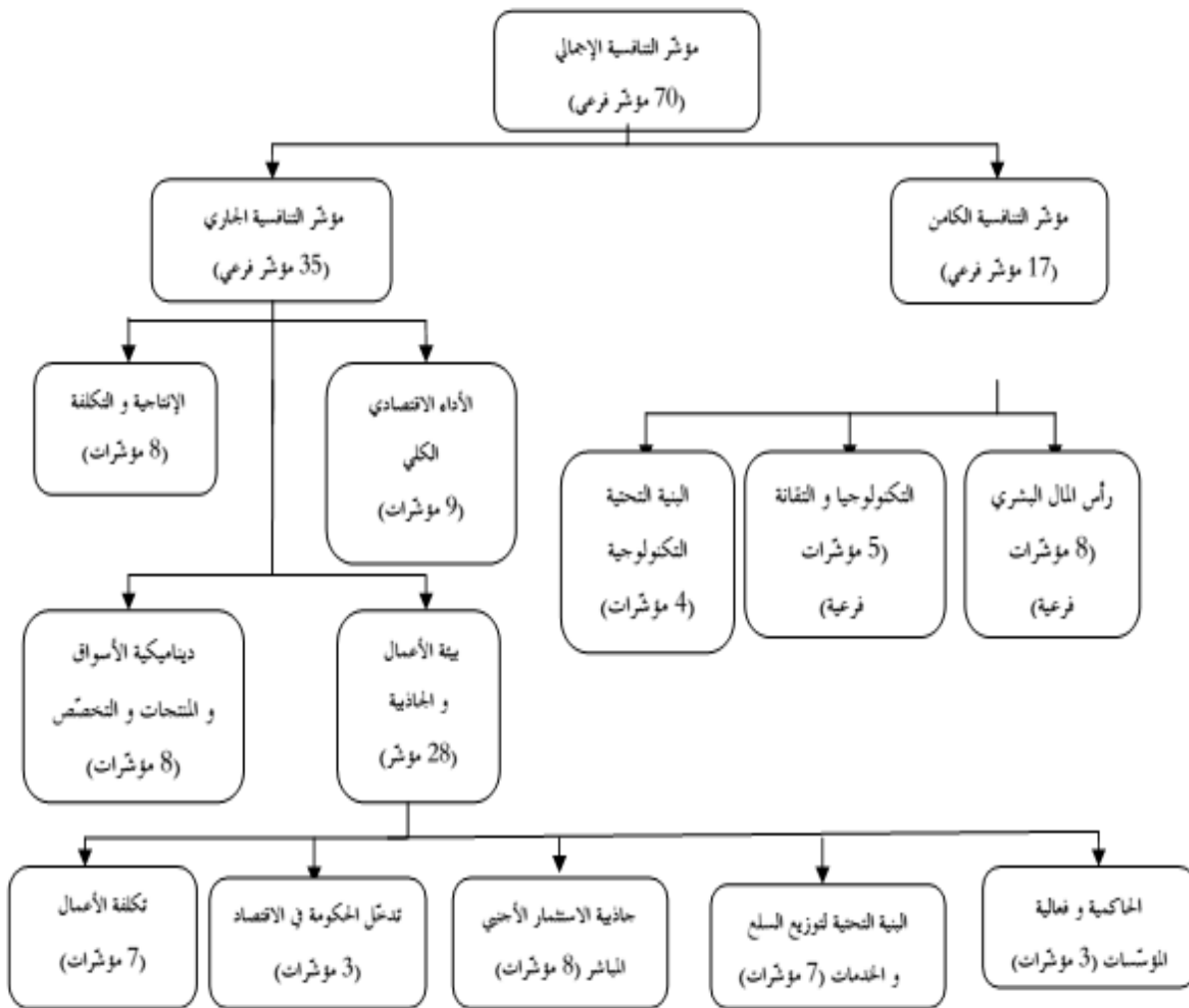
3-مؤشر التنافسية العربية.

شغل مفهوم مصطلح التنافسية العديد من الباحثين و الأكاديميين، و كذا مسيري المؤسسات والهيئات المحلية و الدولية نظراً لما لهذا المفهوم من أهمية في تحديد السلوك الأمثل، و تخفيض التكاليف، و تعظيم الأرباح و العوائد، إضافة إلى استنباط السياسات المطلوبة، و تطوير قدرة اقتصاديات الدول المختلفة خاصة في ظلّ العولمة، و تحرير

الأسواق العالمية و هو ما تمخض منه العديد من المؤشرات، التي حاولت بشكلٍ أو بآخر، تحديد و قياس واحد أو أكثر من الأوجه المتعددة للتنافسية¹.

يعتبر مؤشر التنافسية العربية احد اهم المؤشرات التي تتبنا قياس وتحليل التنافسية العربية في الاسواق العالمية، ويتكون مؤشر التنافسية العربية من مؤشرين اساسين هما مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشر التنافسية الكامنة، وكلا من هذين المؤشرين يتكون من مؤشرات فرعية كما يبينها الشكل الموالي :

الشكل رقم 04: هيكل مؤشر التنافسية العربية



المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2012"، الإصدار الرابع، الكويت، 2012

1 -د.نوري منير: "تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة، العدد 4، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان، 2006 ص22.

ولإعطاء المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية أكثر دلالة ودقة و تمثيلاً للأداء النسبي للدول العربية في الأسواق الدولية، فإنه لم يقتصر حسابه على معطيات الدول العربية فقط، وإنما تم إدخال عدد كبيرٍ من الدول غير العربية إلى عينة المؤشر، سميت بدول المقارنة، و هي تشمل 13 دولة، هي الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، التشيك، ليونان، أيرلندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، البرتغال، جنوب إفريقيا و تركيا، و هي مجموعة الدول التي يعتبرها تقرير التنافسية العربية، ذات أداء متفوق في المتوسط، و الذي حصلت عليه بفضل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال العقود الماضية؛ و بذلك، فإن وضعها في مجال التنافسية و الأداء الاقتصادي، سيكون بمثابة نقطة مرجعية، نعود إليها من أجل الحكم على درجة تنافسية الدول العربية، التي يتضمنها المؤشر المدروس، حتى تصبح لقيم المؤشر دلالة أكبر، حول مستوى الأداء التنافسي للدول العربية، و من ثم استنباط السياسات اللازمة، و الاستراتيجيات الوطنية التي تضمن تحسين وضعها في مجال التنافسية و الأداء الاقتصادي.¹

الجدول رقم 11: المؤشرات الفرعية للمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية سنة 2014 (دراسة حالة الجزائر).

قيمة المؤشر		مؤشرات التنافسية العربية
متوسط دول المقارنة	الجزائر	
0,38	0,163	مؤشر الطاقة الابتكارية و توظيف التناقة
0,53	0,242	الحكومية و فعالية المؤسسات
0,61	0,295	تكلفة الأعمال
0,29	0,153	البنية التحتية
0,4	0,253	مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص
0,66	0,477	رأس المال البشري
0,52	0,396	الإنتاجية و الكلفة
0,47	0,358	البنية التحتية الثانوية
0,54	0,447	جاذبية الاستثمار
0,51	0,631	الأداء الاقتصادي
0,59	0,706	تدخل الحكومة
0,38	0,163	مؤشر الطاقة الابتكارية و توظيف التناقة

المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015"، الإصدار الرابع، الكويت، سنة 2015.

1- المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2012"، مرجع سابق، ص 24.

من خلال نتائج الجدول لقد حققت الجزائر تفوقا نسبيا فيما يخص المؤشرين تدخل الحكومة والاداء الاقتصادي ، اما فيما يخص المؤشرات الاخرى فكانت دون التقديرات لمتوسط الدول الاخرى ، مما يجعل الاهتمام بمجال البحث العلمي و التكنولوجيا، إضافة إلى الإصلاح المؤسساتي على رأس التحديات التي يوجهها الاقتصاد الوطني، و الذي يعتبر عاملاً حاسماً لتحقيق التنمية المستدامة و توفير بيئة استثمارية متماشية مع العولمة والتقدم التكنولوجي.

4-مؤشر رأس المال البشري:

ان الكفاءات المهنية وتكوين المهارات والخبرات لدى اليد العاملة اساس راس المال البشري الذي يعد عاملا هاما في استقطاب بعض الاستثمارات التي تتوقف على هذه الخبرة و يتكون مؤشر رأس المال البشري من إحدى عشر متغير فرعي، تعنى بقياس أهم العوامل الأساسية المتعلقة مباشرة بالموارد البشرية، كالتعليم والصحة، إضافة إلى العوامل الأخرى غير المباشرة، كحجم السكان وسرعة نموه، و خصائصه الاقتصادية و الاجتماعية والتي أصبحت تمثل أحد أهم العوامل المحددة لجودة وكفاءة المناخ الاستثماري، والجدول الموالي يبين اهم المؤشرات الفرعية التي يتكون منها مؤشر راس المال البشري.

الجدول رقم 12: اهم المؤشرات الفرعية لمؤشر راس المال البشري.

المؤشرات الفرعية		المؤشر الرئيسي	
01	الإنفاق على الصحة للفرد	مؤشر رأس المال البشري	01
02	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
03	معدل توقع الحياة عند الولادة		
04	معرفة القراءة و الكتابة لدى البالغين (15 سنة فما فوق)		
05	معرفة القراءة و الكتابة لدى الشباب (15-24 سنة)		
06	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
07	نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية و الثانوية		
08	معدل القيد الثانوي الكلي		
09	معدل القيد الثانوي للإناث		
10	معدل القيد الجامعي الكلي		
11	معدل القيد الجامعي للإناث		

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات المرجع التالي :

المعهد العربي للتخطيط : "تقرير التنافسية العربية 2015"، الاصدار الرابع، الكويت ،سنة 2015.

خاتمة الفصل :

واستخلاصا مما سبق في فصلنا الاول ، يتضح لنا بأن التمويل الدولي يعبر عن كامل تدفقات و انتقالات رؤوس الأموال بين أي طرفين يكون أحدهما في دولة معينة، و الآخر في دولة أخرى، إلا أنّ هذه التدفقات تختلف في كل شكل منها عن الآخر بالعديد من الخصائص و الميزات.

ان الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمثل مصدراً أساسياً للتمويل الدولي بالنسبة للدول النامية، نظراً لما قد يضخه من أموال، دون الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الدولية و الاعتبارات السياسية، و دون فرض شروط مقيدة على إنفاق هذا التدفق المالي، حيث أنه يتضمن امتلاك المستثمرين الأجانب لقدرٍ قليلٍ من أسهم الشركة، لا يمكنهم من السيطرة على المشروع، إلا أنه و نظراً لهذه الخاصية، فإنّ الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية، و الرفع من الانتاجية، اما الاستثمار الاجنبي المباشر فهو اهم مصدر تمويلي للدول النامية ، وهو يمثل ذلك المشروع الذي يديره المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأسمال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، و المستثمر الأجنبي نظراً لخبرته و قدراته الإدارية المرتفعة، فإنه لا يقدم على استثمار أمواله في مشروع ما، إلا بناءً على دراسات دقيقة تقضي بالجدوى الاقتصادية للمشروع، فهو بذلك يتضمن الاستغلال الامثل للموارد كما يساعد في نقل التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية، و الرفع من القدرات الإنتاجية، و بذلك تحسين الوضع المعيشي للعمال، وتحسين وضع ميزان المدفوعات وما له من منافع اخرى ، وبناءا على اهم المؤشرات التي تناولنها في هذا الفصل و المحددات النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ، في الفصل الموالي سنتطرق الى تقييم مكانة الجزائر باستخدام المؤشرات الاقتصادية واستخدام الدراسات القياسية لتبيين جاذبية الجزائر للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في الجزائر

- دراسة تطبيقية حسب نموذج الجاذبية -

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير بعض المؤشرات الكلية في ذلك ، والى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتمثل في كامل المحددات والعوامل التي تؤثر على قرارات المستثمر الأجنبي، و بالتالي على انتقالات و تدفقات الأموال الأجنبية عبر الحدود، و التي تجعل دولة ما أكثر جاذبية عن غيرها لهذا النوع من الاستثمارات .

و سعياً منا لدراسة و تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجزائر، تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة حجم تدفقاته، و التوزيع الجغرافي و القطاعي لمشاريعه الاقتصادية، للحكم على مدى قدرة هذه الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و توزيعها على مختلف المناطق الجغرافية و القطاعات الاقتصادية، بالشكل الذي يضمن لها تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية وتطبيق نموذج الجاذبية القياسي الذي يعد من اهم النماذج القياسية التي استعملت في تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وعليه فان هذا الفصل خصص لإعطاء نظرة شاملة عن واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر فيما يخص المبحث الاول اما المبحث الثاني من هذا الفصل فتمحورت دراسته حول اعطاء نظرة عن ماهية نموذج الجاذبية وتوصيف هذا النموذج الاقتصادي القياسي ، وبعدها تحديد المتغيرات الكمية لنموذج الدراسة وتطبيقه على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الاول: وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

سعيًا منا لمعرفة مدى فشل أو نجاح السياسات المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجزائر، سنحاول التطرق إلى تدفقات الاستثمار، و بالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر ، للوقوف على أحد الصور السطحية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر

داخل هذه الدولة ،ذلك أنّ نسب تدفقاته قد تمثل الخطوة الأولى لرصد عوامل الجذب الاستثماري ، و دراسة توزيعات الاستثمار الأجنبي المباشر، على مختلف المناطق الجغرافية، و القطاعات الاقتصادية، داخل الجزائر، لمعرفة مدى قدرتها على استقطاب المشاريع الأجنبية من مختلف بلدان العالم.

المطلب الاول :تقييم واقع حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة في الجزائر.
سعت الجزائر على غرار الدول النامية لرفع معدل النمو في السنوات الاخيرة من اجل دفع عجلة التنمية ، وكان واجبا عليها زيادة حجم الاستثمارات سواء المحلية منها او الاجنبية ، فاستخدمت جميع الاساليب في تشجيع الاستثمارات والتركيز على استقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية ،فسنت القوانين المشجعة لذلك وقدمت تحفيزات ضريبية ،وانشات هياكل قاعدية وطورت بنيتها التحتية ، وعليه سوف نبين حصيلة هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ، وحجم التدفقات الصادرة والواردة، وتوزيعها الجغرافي و الاقطاعي ، لمعرفة مدى نجاعة هذه السياسات المشجعة لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

1-حصيلة الاستثمارات في الجزائر.

الجدول رقم :اجمالي الاستثمار في الجزائر خلال سنتي 2015/2014

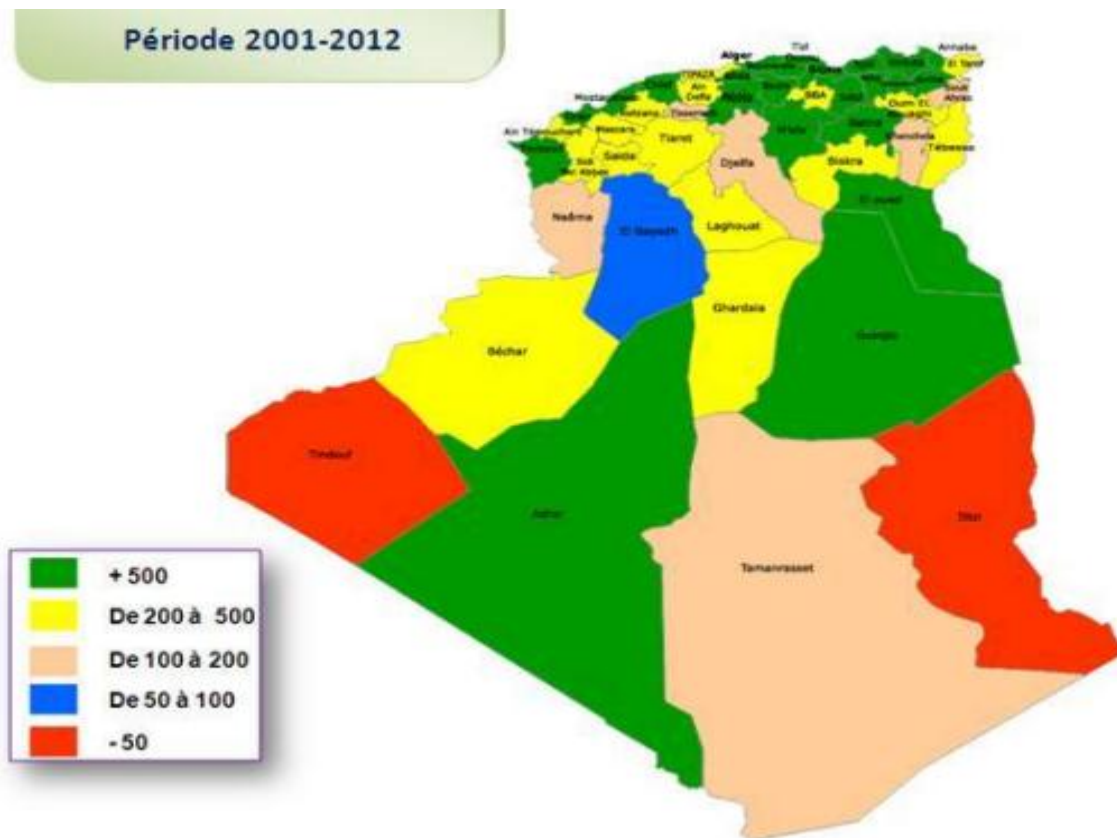
مصدر رؤوس الاموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دولار	%	عدد المناصب	%
الاستثمارات المحلية	31594	%99	1743783	%68	256156	%86
الاستثمارات الاجنبية	410	%1	803057	%32	42959	%14
الاجمالي	32004	%100	2546840	100%	299115	%100

المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015".
من خلال الجدول السابق فان حجم الاستثمارات الاجنبية لا يمثل سوى نسبة 1 % من اجمالي الاستثمارات في الجزائر ، وهذه نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية .

2-التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر .

تبلغ مساحة الجزائر 2,381,741 كلم² بطول شريط ساحلي يبلغ 998 كم ،فهي بهذه المساحة وتنوع التضاريس والمناخ تعرف مجموعة من الاستثمارات ، ولكل مشروع استثماري خصائص في توطينه حسب المناخ ، او حسل القرب من البحر و البعد بالاضافة الى العوامل الاخرى ، والخريطة الموالية تبرز اهم توزيع الاستثمارات الاجنبية منها والمحلية في الجزائر.

الشكل رقم 05 :التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (2001-2012).



المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015" وبيانات الملحق 01.

الملاحظ من خلال هذه الخريطة فان توزيع الاستثمارات لم يقتصر على السواحل المطلة على البحر ،ولكن نجد نسب كبيرة في الصحراء مثل ما هو في ولاية ورقلة التي تعرف المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات،لكن فيما يخص ولايت اليزي وتندوف

فسجلت اقل المشاريع الاستثمارية انتشارا بسبب مناخ المنطقة الصعب الذي يشكل عائق امام القطاع الصناعي والزراعي .

3- التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر .

الجدول الموالي يعرض لنا عدد المشاريع في كل قطاع ،بالضافة الى القيمة بالمليون دينار والمناصب المفتوحة للشغل ونسبة كل قطاع في ذلك.

الجدول 14: التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر سنة 2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	%58	233667	%9	46079	%15
البناء والاشغال العمومية والهيدروليک	5900	%18	226627	%9	100991	%34
الصناعة	3445	%11	1569597	%62	103660	%35
الخدمات	2844	%9	328947	%13	35147	%12
الفلاحة	491	%2	23657	%1	5139	%2
الصحة	430	%1	25711	%1	4582	%2
السياحة	195	%1	135595	%5	3517	%1
التجارة	2	%0	3040	%0	0	%0
المجموع	32004	%100	2546840	%100	299115	%100

المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015".

الملاحظ من خلال الجدول ان قطاع الصناعة وقطاع البناء و الاشغال العمومية والهيدروليک استحوذا على النسبة الكبيرة من الاستثمارات الجزائرية بما يقارب 70% من الاجمالي ،وب 204651 منصب عمل يليها في المراتب قطاع النقل بنسبة 15%، لكن فيما يخص قطاعي الفلاحة والسياحة و التجارة ، ورغم ما تمتاز به الجزائر من كبر حجم المساحة وطول الشريط الساحلي وتنوع المناخ و توفر الثروات الباطنية الى انها سجلة ارقام ضئيلة في هذه القطاعات الامر الذي لا بد على الجزائر من وضع خطط تنموية تدعم حركية هذه القطاعات واعتمادها في تنميتها المستدامة ، من اجل زيادة الاستثمارات بها و بالتالي الرفع من مداخيلها.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة الى الجزائر.

1- تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر.

لقد بلغت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل. كما تصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

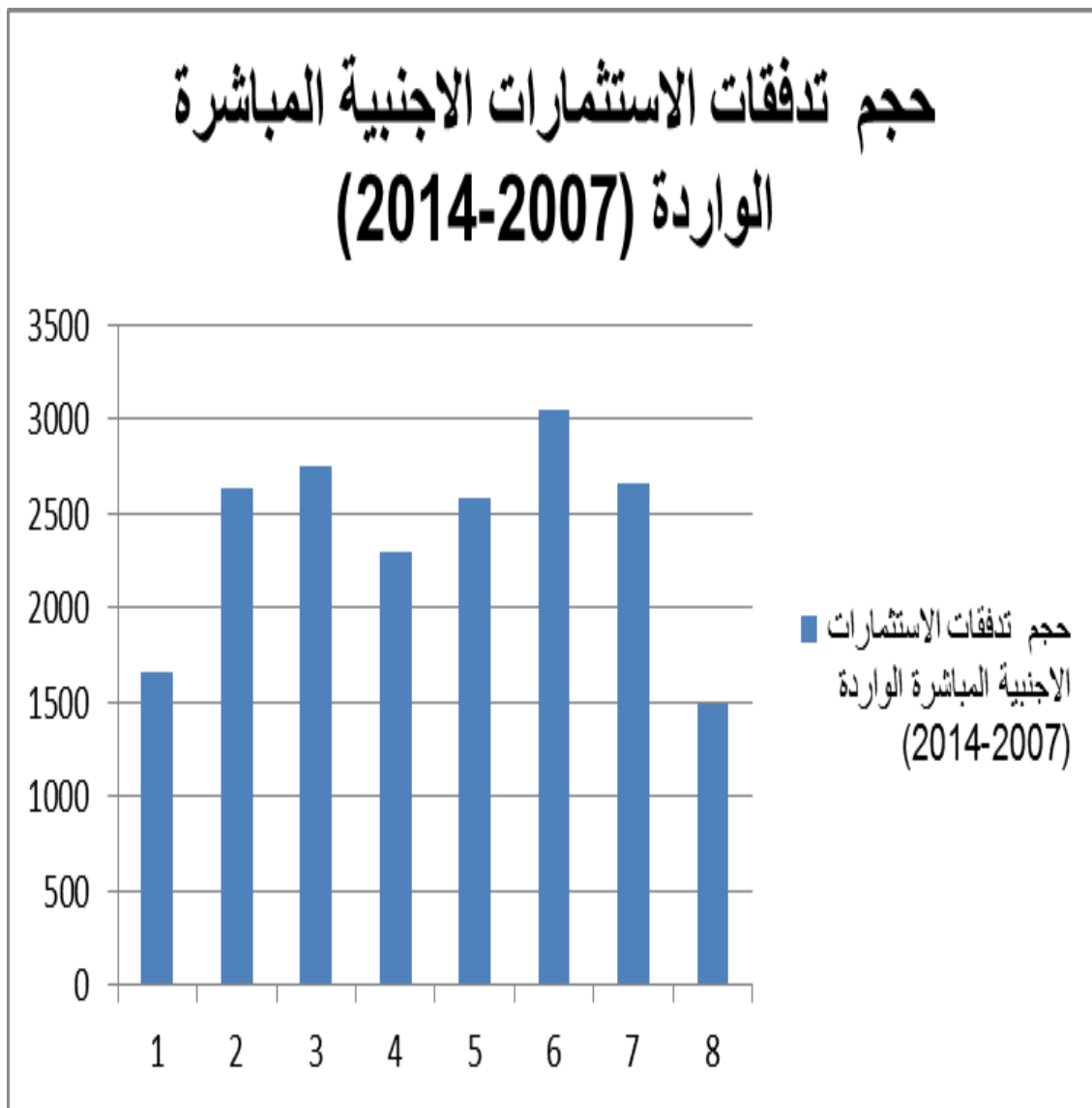
الجدول رقم 15 : تطور حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2007-2014).

اقتصاد / العام	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
الجزائر	1,488.0	2,661.1	3,052.3	2,580.0	2,300.2	2,746.2	2,632.1	1,661.8
الإجمالي العربي	43,892.1	47,538.3	53,335.9	45,537.2	66,789.6	81,143.6	97,162.7	80,209.2
العالم	1,228,262.5	1,467,233.0	1,402,886.6	1,563,748.9	1,328,102.5	1,186,431.9	1,489,619.2	1,871,668.1
الاقتصادات المتقدمة	498,761.7	696,853.5	678,729.9	827,350.7	673,199.0	652,306.2	787,760.8	1,254,988.3
الاقتصادات النامية	681,386.7	670,789.9	639,021.5	639,135.2	579,890.6	463,637.0	585,647.3	528,535.5
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية	48,114.1	99,589.6	85,135.2	97,263.0	75,012.9	70,488.7	116,211.1	88,144.2

*المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015 (الأنكتاد)

وقد تم ترجمة بيانات الجدول السابق في الشكل الموالي من اجل اعطاء تفسير وتحليل لهذا الشكل .

الشكل رقم 06 : حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2007-2014).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر في السنوات الأخيرة تذبذباً، حيث عرفت ارتفاعات متتالية نسبياً خلال الفترة ما بين 2007 الى 2009 قبل أن تبدأ في التراجع، إلى أن تصل إلى حوالي 1488 مليون دولار أمريكي عام 2014.

أما إذا صرفنا انتباهنا إلى حصة الجزائر، من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية سنة 2014 فنجدها تمثل نسبة 3.39% . بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ذروته في سنة 2012 بقيمة 3052.30 مليون دولار أمريكي وبعدها بدأ يعرف مرحلة السقوط ليبلغ سنة 2013 ما قيمته 2551.1 مليون دولار أمريكي بنسبة تراجع تقارب 17%، و1488 مليون دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة تراجع تقارب 40% عن سنة 2013. وتعود الأسباب إلى تراجع تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي بنسبة⁽¹⁾ 18.2% وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة كونها عقيبت الأزمات المالية الحادة التي عصفت بالاقتصاد العالمي.¹

1- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، فإن الجدول الموالي يبين ترتيب 30 دولة مستثمرة في الجزائر، بالإضافة إلى عدد المشاريع الاستثمارية لكل بلد وحجم العمالة الناجمة عن تلك الاستثمارات كما نبين تكلفة تلك المشاريع بالمليون دولار وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2015.

1- Les Investissements Directs Etrangers en Algérie en 2012, (Novembre 2013) :
www.tresor.economie.gouv.fr/file

الجدول رقم 16: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	الإمارات	25	26	11.561	15.280
02	إسبانيا	20	24	6.702	7.860
03	فرنسا	62	81	10.011	5.950
04	فيتنام	2	2	1.999	4.743
05	سويسرا	7	12	5.874	4.538
06	مصر	9	11	7.350	4.178
07	المملكة المتحدة	19	24	2.033	3.738
08	الولايات المتحدة	31	34	3.210	3.303
09	الصين	12	12	9.566	2.658
10	لوكسمبورغ	1	3	4.349	2.447
11	قطر	2	2	3.089	2.150
12	تركيا	5	5	4.628	1.941
13	روسيا	3	4	580	1.346
14	تونس	17	22	2.018	1.132
15	السعودية	8	13	3.464	933
16	ألمانيا	14	17	4.922	669
17	كندا	7	7	597	645
18	أيرلندا	4	4	354	478
19	سنغافورة	1	1	425	468
20	برمودا	1	1	214	443
21	البرازيل	1	1	214	443
22	جزر البهاما	1	1	214	443
23	جنوب أفريقيا	1	1	638	350
24	ليبيا	1	1	819	321
25	أستراليا	1	1	1.012	270
26	كوريا الجنوبية	7	10	2.651	234
27	إيطاليا	6	6	815	219
28	ميانمار	1	1	342	160
29	إيران	4	4	1.268	152
30	المغرب	6	7	437	129
31	أخرى	28	37	1.797	422
	الإجمالي	306	375	93.153	68.040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، سنة 2015، الكويت.

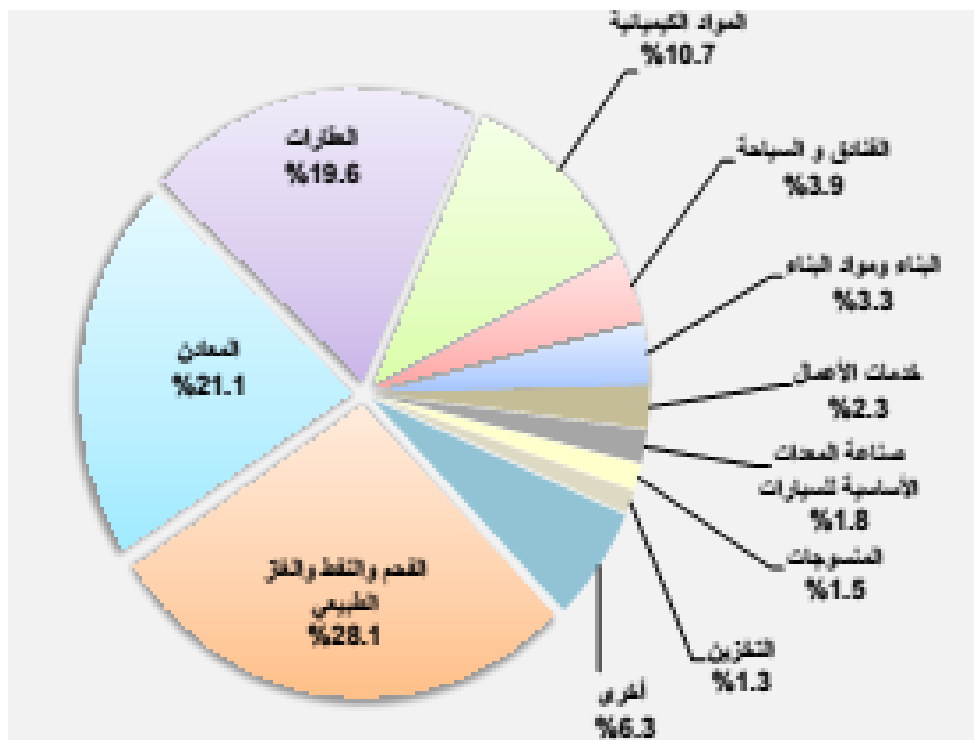
لقد تصدرت كل من الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولوكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في

الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43% من الإجمالي، كما سمحت هذه المشاريع باستحداث حوالي 62655 منصب عمل وهو ما يمثل حوالي 68% لمناصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية. ومن أهم الدول العربية المستثمرة الامارات ب25 شركة و26 مشروع استثماري، وتوظف بذلك ما قيمته 11561 منصب عمل وبتكلفة قدرها 15280 مليون دولار امريكي.

1-2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في الجزائر

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم 07: التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، سنة 2015، الكويت.

من خلال الشكل رقم 07 تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% والمعادن 21.1% والعقار بنسبة 19.6%. لقد حظيت قطاعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي وقطاع المعادن وقطاع العقارات المراتب الأولى، و بنسب جد مرتفعة؛ الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، و لاسيما في مجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة، ، بيد أنه وبالرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية، غير أنّ استحواذهما على نصيب الأسد، و بنسبة تزيد عن 68.8% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يجعلنا نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، و على رأسها قطاعي الفلاحة و السياحة، اللذان لم يحظيا إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية رغم ما تتميز به الجزائر من موارد في قطاع الفلاحة ،بالإضافة الى قطاع البناء ومواد البناء لم يحظا الى بنسبة 3.3% من تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بفاعلية هذا القطاع الى باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ، والى ما تعرفه الجزائر في الآونة الاخيرة من ترقية السكن وتدعيم البنية التحتية لهياكلها الاقتصادية تماشيا مع التنمية التي تعرفها الجزائر.

2- تحليل وتقييم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر.

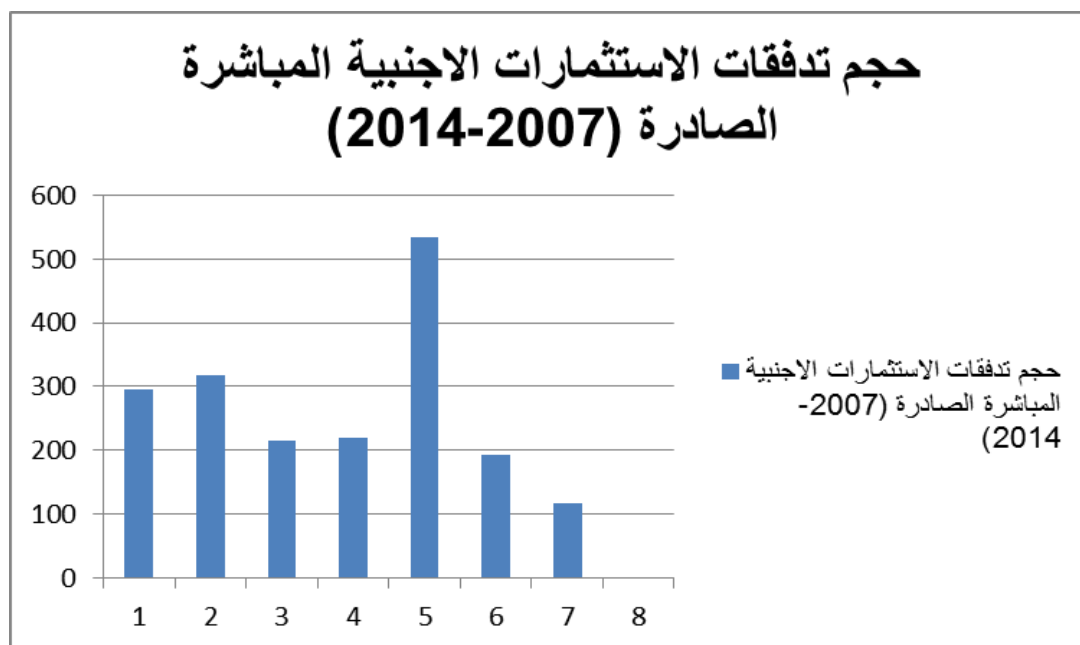
تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة الى اخرى ،وفيما يلي سوف نستعين بالجدول الموالي لنعرف مدى حركة هذه التدفقات الخارجية من سنة الى اخرى.

الجدول رقم 17 : تطور حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة (2007-2014).

اقتصاد / العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	295.1	318.4	214.4	220.4	534.1	192.5	116.8	..
الإجمالي العربي	3,448,298.0	2,224,954.4	2,755,731.5	3,210,959.9	2,595,124.5	22433.8	39099.8	2,014.0
العالم	2,129,865.9	1,693,925.0	1,101,334.7	1,366,069.5	1,587,447.5	1,283,675.0	1,305,910.2	1,354,046.2
الاقتصادات النامية	269,645.3	275,169.0	234,521.6	340,875.9	357,570.3	357,248.8	380,784.4	468,147.8
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية	50,134.4	59,206.1	47,208.3	61,983.9	73,740.3	53,564.9	91,496.3	63,072.1
الاقتصادات المتقدمة	1,810,086.1	1,359,549.9	819,604.9	963,209.7	1,156,137.0	872,861.3	833,629.6	822,826.3

*المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015 (الأنكاد)

الشكل 08: حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من 2007 الى 2014



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول اعلاه والتمثيل البياني له في الشكل السابق يتبين لنا ان حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية الصادرة من الجزائر ضعيفة جدا ،حيث بلغت سنة 2007 ما قيمته 295 مليون دولار امريكي ، وفي سنة 2008 قدرت ب 318 مليون

دولار امريكي، ثم عرفت منحى تنازلي خلال السنتين 2009 و 2010 بقيم متتالية 214 و 220 متأثرة بذلك بالأزمة المالية العالمية وبدأت تعرف الصعود لتبلغ ذروتها في سنة 2011 ما قيمته 534 مليون دولار امريكي وهي احسن نتيجة سجلتها الجزائر في تدفقاتها الاستثمارية المباشرة الصادرة لتعود من جديد وتسجل قيم منخفضة بنسبة 80% من سنة 2011.

ان حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر ضعيفة جدا وهذا راجع الى ضعف القدرات المالية للمشتهرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية، ويبقى القطاع الوحيد المستثمر في الخارج هو قطاع الطاقة متمثلا في شركة سوناطراك واغلبها عقود شراكة مع دول افريقية واسيوية، فتمثل ستة مشروعات بنسبة 40% من عدد المشروعات وتتنافس مع شركة سوفيتال في ستة مشروعات و بنسبة 40% من عدد المشروعات ايضا، والجدول الموالي يبين اهم ثلاثة شركات مستثمرة في الخارج، وعدد المشاريع الاستثمارية وتكلفتها بالإضافة الى عدد الوظائف التي تستخدمها في مشاريعها الاستثمارية.

الجدول رقم 18: اهم 3 شركات جزائرية تستثمر بالخارج خلال الفترة (2003-2015)

الترتيب	اسم الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	Sonatrach	6	440	1196
02	Cevital	6	2521	412
03	Union Bank	3	100	57
	الاجمالي	15	3061	1665

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، سنة 2015، الكويت.

2-1- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر. اعتمادا على بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015 ،قمنا بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر ، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 19: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر 2015

الترتيب	الدول المستقبلية	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	اليمن	1	1	214	850
02	كوت ديفوار	1	1	1.147	200
03	جمهورية الدومينيكان	1	1	36	200
04	تونس	1	2	858	117
05	اسبانيا	2	2	209	86
06	العراق	1	1	270	45
07	الولايات المتحدة	1	1	105	35
08	سيريلانكا	1	1	64	35
09	ايطاليا	1	1	6	31
10	المملكة المتحدة	1	1	91	22
11	فرنسا	1	1	24	22
12	نيجيريا	1	2	36	22
	الاجمالي	13	15	3.061	1.665

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات : "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية" ، الكويت، سنة 2015.

من خلال تحليلنا للجدول اعلاه ، يتبين لنا ان معظم تدفقات الاستثمارات الاجنبية

المباشرة الصادرة من الجزائر تتركز او تنتشر في الدول الاسيوية او الدول الافريقية بدرجة عالية ، وان معظم الاستثمارات في جميع الدول لا تتعدى مشروع او مشروعين

اثنين فقط.

احتلت اليمن المرتبة الاولى في تدفقات الاستثمارات الاجنبية الصادرة من الجزائر بمشروع واحد تمثله شركة واحدة ، ويحضن 1147 منصب عمل وبنسبة تكلفة 50 % من الإجمالي بما يقارب 850 مليون دولار امريكي .

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر بتقديم مجموعة من الضمانات و الامتيازات، و تأسيس الهيئات اللازمة لتسهيل عمل شركات المستثمر الأجنبي، إضافة إلى منحها العديد من الحوافز المالية و

الجبائية، سعياً منها وراء تحسين مناخها الاستثماري، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و من أجل معرفة مدى كفاءة تلك الإجراءات، و التدابير المتخذة حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية ترشدهم إلى اتخاذ القرار الأمثل، من خلال طرح عدد من المؤشرات الدولية و الإقليمية ، ومن خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة جاذبيتها¹، وباعتبارها مرجع يركز عليها رجال الأعمال و صانعي القرارات في الكشف عن مدى سلامة و جاذبية مناخ الاستثمار، و عليه سوف نخصص هذا المطلب لتقييم المناخ الاستثماري وفقاً لبعض المؤشرات الدولية.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية.

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي و الذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall Street منذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول و مؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى، و كذلك أصحاب القرار و

1- عبد الحميد بوخاري: "واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، دراسة تحليلية"، مجلة الباحث، العدد، 10، مجلة دورية أكاديمية محكمة و سنوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة، 2012، ص43.

المسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر¹

ويتكون هذا المؤشر من خمسة عوامل و يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية وهي كالآتي :

1-وضع الإدارة المالية الموازنة للدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) و حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

2-السياسة النقدية(مؤشر التضخم)وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

3- وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسعار.

4- حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات والبيروقراطية.

5- أنشطة السوق السوداء.

1-1-دليل المؤشر :

الجدول رقم 20: دليل مؤشر الحرية الاقتصادية

المؤشر	القيمة	درجة الحرية الاقتصادية
مؤشر الحرية الاقتصادية	100-80	كاملة
	79.9-70	شبه كاملة
	69.6-60	متوسطة
	59.9-50	ضعيفة
	49.9-0	انعدام

1-2- وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية .

الجدول الموالي بين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى 2012 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية.

1 - ریحان الشریف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد، 32الجزائر، أبريل 2013.

جدول رقم 21: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012

السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source: The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom, <http://www.heritage.org/index>

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، وكذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. و هذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، و أدوات السياسات التجارية و النقدية، إلى جانب التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.

2- مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار:

يرتكز بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقرار الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال.

ان جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية والتي في نفس الوقت تحوي عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المستقبلية للاستثمار¹.

قدر نصيب نسبة المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ب3.5% من الإجمالي العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2014 ونحو 9.5% من الإجمالي الوارد إلى الدول النامية، وهذه الحصة ضئيلة جدا ما ان تم مقارنتها مع نمو حصة الدول النامية من 18.7% إلى 55.5% خلال نفس الفترة ، الامر الذي ادى بفريق البحث في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى مزيد من التدقيق والبحث في العوامل الهيكلية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ليتوصل في الاخير الى إصدار مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر مركب يقيس جاذبية دول العالم والدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر ، و بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تؤثر في قرار استثمار الشركات المتعددة الجنسيات، بصفتها أهم قوة مؤثرة في التدفقات التجارية والرأسمالية في العالم وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المنطقة.

يمكن ادراج جميع مكونات المؤشر الرئيسي لضمان جاذبية الاستثمار في الشكل المرفق التالي :

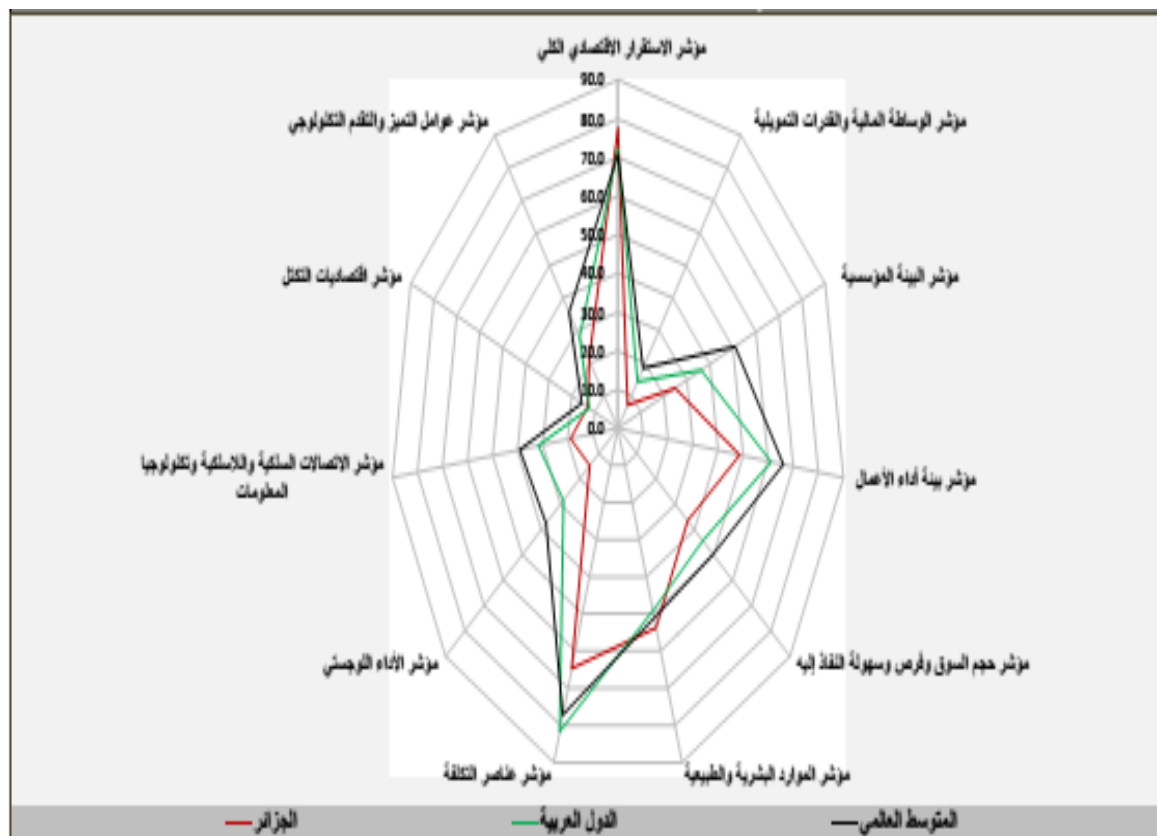
1 - المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات : "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية" ، الكويت، سنة 2015، ص 25.

الجدول رقم 22: المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجابية الاستثمار.

مؤشر ضمان الجاذبية										
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		مجموعة العوامل الكامنة					مجموعة المتطلبات الأساسية			
مؤشر الاسد	مؤشر الوساطة	مؤشر البيئة	مؤشر البيئة	مؤشر حجم	مؤشر الموارد	مؤشر التكاليف	مؤشر عناصر	مؤشر الأداء	مؤشر اللوجستي	مؤشر الاتصالات
مؤشر قرار	مؤشر المالية	مؤشر القدرات	مؤشر التجميع	مؤشر السوق	مؤشر البشرية والطبيعية	مؤشر النفوذ	مؤشر سهولة	مؤشر أداء	مؤشر التكنولوجيا	مؤشر المعلومات
مؤشر صادي الكلي	مؤشر التمويلية	مؤشر التموييلية	مؤشر التجميع	مؤشر سهولة	مؤشر البشرية والطبيعية	مؤشر النفوذ	مؤشر سهولة	مؤشر أداء	مؤشر التكنولوجيا	مؤشر المعلومات
مؤشر السوق	مؤشر تطور بيئة الأعمال	مؤشر المعرفة	مؤشر المشاركة في تصميم المشاريع (المباشرة وغير نظام لاهاي)	مؤشر الحكومية الإلكترونية	عدد الشركات المتعددة الجنسيات لمنتجة لـ 24 دولة لمنتجة لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة	مؤشر استقرار الأعمال	مؤشر تطور بيئة الأعمال	مؤشر المعرفة	مؤشر المشاركة في تصميم المشاريع (المباشرة وغير نظام لاهاي)	مؤشر الحكومية الإلكترونية
مؤشر قرار	مؤشر المالية <td>مؤشر القدرات</td> <td>مؤشر التجميع</td> <td>مؤشر سهولة</td> <td>مؤشر البشرية والطبيعية</td> <td>مؤشر النفوذ</td> <td>مؤشر سهولة</td> <td>مؤشر أداء</td> <td>مؤشر التكنولوجيا</td> <td>مؤشر المعلومات</td>	مؤشر القدرات	مؤشر التجميع	مؤشر سهولة	مؤشر البشرية والطبيعية	مؤشر النفوذ	مؤشر سهولة	مؤشر أداء	مؤشر التكنولوجيا	مؤشر المعلومات
مؤشر صادي الكلي	مؤشر التمويلية	مؤشر التموييلية	مؤشر التجميع	مؤشر سهولة	مؤشر البشرية والطبيعية	مؤشر النفوذ	مؤشر سهولة	مؤشر أداء	مؤشر التكنولوجيا	مؤشر المعلومات

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، سنة 2015.

1-2 وضع الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015. الشكل رقم 09: الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، سنة 2015.

من خلال الشكل يتضح لنا تماثل اداء الجزائر في اغلب المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع الدول العربية ، وفي حالة المؤشر الفرعي للموارد الطبيعية والبشرية فان الجزائر حققت نسبة افضل من اداء الدول العربية و من المتوسط العالمي ، ونفس الشيء سجل فيما يخص مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولكن الامر الملاحظ هو شيع انعدام سجل فيما يخص مؤشري مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الامر الذي لابد على الجزائر تداركه بإنشاء بنية تحتية لقطاع الاتصال والاهتمام بمجال البحث العلمي و التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الاجنبية وتدعيم اسواقها المالية وتقديم تحفيزات مالية كقروض للمستثمر

الاجنبي . وفي تحليلنا لمؤشر بيئة اداء الأعمال تبين لنا ان هناك جملة من التعقيدات الادارية وكثرة الاجراءات ما زاد من تكلفتها فعلى سبيل المثال¹:

1- استخراج تراخيص البناء : تحتاج إلى 19 إجراء وفي مدة 241 يوما وهو أعلى من المعدل المسجل في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط بـ 16 إجراء وفي مدة لا تتجاوز 146 يوما.

1- بدء المشروع الاستثماري:

يحتاج إلى 14 إجراء ومدة 25 يوما وبتكلفة تمثل %12.4 من متوسط الدخل الفردي.

2- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة 1563% من متوسط الدخل الفردي. وإن كانت عدد الإجراءات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن مدة لا تتجاوز 86 يوما وبتكلفة 1038% من متوسط الدخل الفردي. والجدول الموالي يبين وضع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال للفترة 2010 الى غاية 2012.

الجدول رقم 23 :الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال 2010/2014.

2012	2011	2010	مكونات المؤشر الفرعية /السنوات
148	143	136	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
153	150	148	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	توظيف العمالة
167	165	160	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	الحصول على الائتمان
127	123	122	التجارة عبر الحدود الدولية
79	74	73	حماية المستثمر
164	162	168	سداد الضرائب
122	123	123	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	تصفية و إغلاق المشروع

Source: World Bank, Doing Business 2010, 2011, and 2012

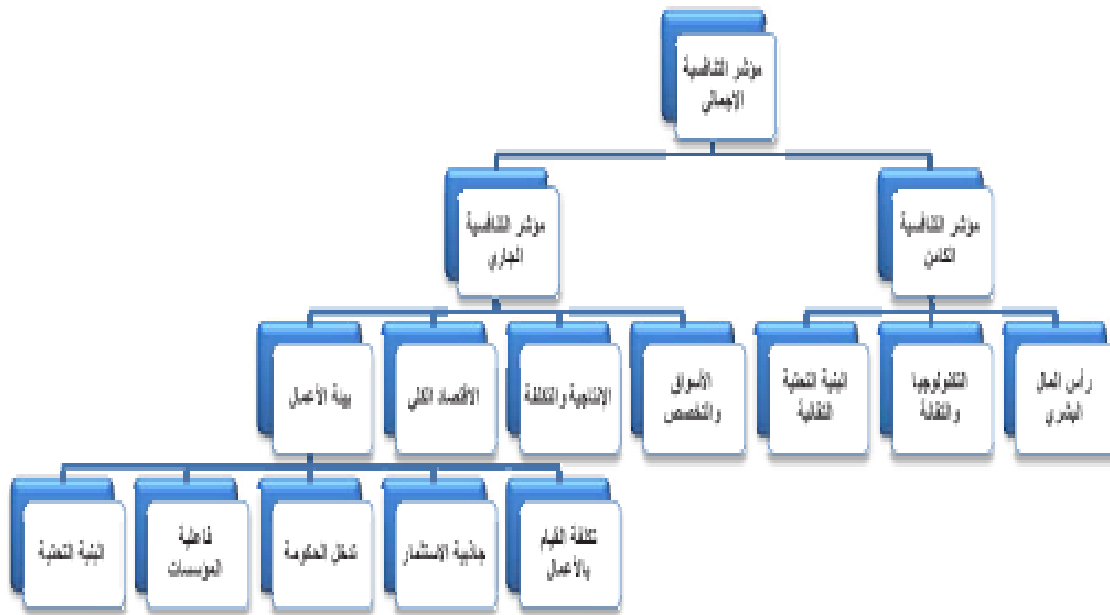
1- World Bank & International Finance Corporation, Doing Business 2014, "Economie Profile: Algeria", Washington D.C., (2012), p.10-13.

من خلال الجدول السابق وتقرير البنك العالمي يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر. ، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

3- المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية:

يعتبر المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية أحد أهم المؤشرات التي تعمل على قياس و تحليل التنافسية للدول العربية في الأسواق الدولية، تم تطوير مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها، كمؤشر مركب يعتمد على المتغيرات والبيانات الكمية والموضوعية والشكل الموالي يبين مكونات مؤشر التنافسية العربية.

الشكل رقم 10: هيكل مؤشر التنافسية العربية.



المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2012"، الإصدار الرابع، الكويت، سنة 2012. وفيما يلي سيتم وضع اداء الجزائر ضمن هذا المؤشر والتي تمثل في الشكل التالي:

الشكل 11: الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2015.



المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2012"، الإصدار الرابع، الكويت، سنة 2012.

من خلال تحليل الشكل السابق الاعتماد على بيانات تقرير التنافسية لسنة 2012 فإنه قد تسنى للجزائر تحقيق تفوقاً نسبياً على دول المقارنة فيما يخص مؤشري الأداء الاقتصادي و تدخل الدولة، إلا أنها لا تزال جد متأخرة مقارنة بنفس الدول، بالنسبة لباقي المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية؛ حيث وصلت نسبة الفجوة التنافسية¹، في مؤشر الطاقة الابتكارية، و مؤشر الحاكمية و فعالية المؤسسات إلى 57.10% و 54.33% على التوالي، الامر الذي يجب على الجزائر تداركه وتشجيع البحث العلمي في ذلك من اجل مواكبة سيرورة الدول الاخرى.

كما بلغ كل من مؤشر تكلفة الأعمال، و مؤشر البنية التحتية، إضافة إلى مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص 47.24%، 51.63% و 36.75% على التوالي؛ و هو ما يعني أن تطوير البنية التحتية وضرورة الاهتمام أيضاً بالمجالات الأخرى التي يغطيها المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية، في سبيل رفع القدرة التنافسية، و تحسين مستوى الأداء الاقتصادي².

وعلى ضوء النتائج السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالإضافة الى مؤشر التنافسية العربية والحرية الاقتصادية يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط، الامر الذي ينجم عنه تراجع جاذبية الجزائر للاستثمارات الاجنبية المباشر. وبالنظر للمعطيات السابقة نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد أشارت الدراسات النظرية و الشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر و طالت المدة و غابت المعلومات و ضعف كل من

1 - الفجوة التنافسية، (قيمة المؤشر بالنسبة للجزائر - متوسط قيمة المؤشر بالنسبة لدول المقارنة)*100 / متوسط قيمة المؤشر بالنسبة لدول المقارنة.

2 - المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2012"، الإصدار الرابع، الكويت، سنة 2012، ص69

تنفيذ العقود و سلطة المحكمة و قوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال و أدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال و بروز ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية و الرشوة و نقشي أنشطة السوق الغير الرسمي و هذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي و تراجعها في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر¹

4- الإطار المؤسسي للاستثمار الاجنبي في الجزائر.

من اجل تطوير وتدعيم هياكل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل الادرية سعيا منها لبلوغ الهدف المنشود في تطوير حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة وفيما يلي سوف نعرض اهم هذه الهياكل الادارية.

4-1 صندوق دعم الاستثمار:

م ن أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، ولا سيما منها التدفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء، وتعبيد الطرقات²

4-2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

بمقتضى الامر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001، انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لدى رئيس الحكومة ، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.³

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار، وقد خول لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، فهي تملك سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنية والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجاناً حيث

1 - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2003، ص:90.
2- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، 2006، ص126
3 - المادة 21 من الامر 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار، ص07.

تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات على مستوى هيكلها المركزية والجهوية.¹

اضافة الى ذلك إلى حرصها على تنفيذ كل ما اتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع على الاستثمار ومساهمتها في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج الجاذبية على الاقتصاد الجزائري.

يتسم هذا العصر بالانفتاح وعولمة جل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بمختلف مجالات الحياة وعدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق أي هدف، الأمر الذي أكد مقولة "العالم قرية صغيرة" ليس حسب مقاييس الحجم و المسافة التي تؤثر في التبادلات بل من خلال مقياس سهولة تدويل الأنشطة ونشر الأغراض المختلفة من اجل تحقيق الأهداف الموجودة في مختلف نواحي الأرض .

والاقتصاد كباقي المجالات يتأثر بعامل الانفتاح الذي ينظر إليه من خلال بعدين أساسيين البعد الأول هو تحرير تجارة السلع والخدمات ويرتكز هذا البعد على دور حرية التجارة الخارجية في الاقتصاد من خلال تدفقات الصادرات والواردات أما البعد الثاني فهو يرتكز على حرية انتقال رأس المال بين الدول الذي يفسر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

لقد حظي نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي حيث يجعل التوقعات بشأن هذه التدفقات التجارية و الاستثمارية بين الدول مبنية على أساس عامل المسافة بين هذه الدول وعامل حجم التفاعل بين الأحجام الاقتصادية الذي يتأثر بحجم الاستثمار الموجود داخل البلد الذي يعتبر أحد ركائز الإنتاج المحلي الخام، كما يتأثر ببعض العوامل الأخرى التي تكون موضوع دراستنا سوف نستعرض إلى أهم المتغيرات التي تؤثر في هذا النموذج ونبين أهم النماذج الاقتصادية التي استخدمت نموذج الجاذبية بغية التحليل الاقتصادي .

1 - حساني بن عودة: "اثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وهران، 2011، ص120.

المطلب الاول: ماهية نموذج الجاذبية:

لتحديد ماهية نموذج الجاذبية فان ذلك يستلزم التطرق الى المفهوم الفيزيائي وكيفية صياغته ومضمونه الاقتصادي بالإضافة الى تطوره التاريخي وأهم الدراسات السابقة التي استخدمت لهذا النموذج من اجل التحليل الاقتصادي .

1- الإطار النظري لنموذج الجاذبية :

- يعتبر نموذج الجاذبية من أهم النماذج الشائعة في التحليل الاحصائي وفي قياس التدفقات سواء التجارية أو الاستثمارية او السياحية بين بيئتين جغرافيتين (Head.2003) وقد وضع نيوتن (new ton) سنة 1687م قانونه حول الجاذبية في الفيزياء الذي يعبر عن قوة الجذب بين جسمين (j,i) وبين محتوى القانون أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب ترديا مع حجم كل منهما وعكسيا مع مربع المسافة بينهما , وقد ساغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين، والمعبر عنه بالمعادلة الآتية ¹.

$$F_{ij} = G \frac{M_i M_j}{D_{ij}}$$

Fij مقدار قوة الجذب .

Mi,Mj : الحجم .

Dij: المسافة بين جسمين .

2- مفهوم نموذج الجاذبية :

لم يقتصر مفهوم نموذج الجاذبية على الفيزياء فقط بل استخدم في مختلف العلوم وطبق ايضا في العلوم الاقتصادية.

1 - بني أحمد محمد. العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية. دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية. رسالة ماجستير. سنة 2000. جامعة اليرموك .الأردن

- لقد ظهرت نماذج الجاذبية (les modèles gravitaires) سنة 1860م من قبل الاقتصاد كاري "h.carrey" الذي طبق لأول مرة قانون نيوتن الفيزيائي في مجال العلوم الاجتماعية و لقي تطبيقا واسعا خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تهتم بتحديد وقياس اهم المحددات التي يركز عليها التبادل التجاري بين دول العالم كنتيجة طبيعية للنمو المتسارع في حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والغير مباشرة بين هذه الدول والتي تؤثر على نمو معدلات التجارة الدولية .

وترجع اول محاولة لتطبيق هذا القانون في اغراض تحليل التجارة الدولية الى كل من تينبرجن > "Tinbergen" (1862) وفيهونين "phoyhone" (1963) , حيث أنه استخلص أن العوامل الأساسية التي تقف وراء تدفق التجارة السلعية بين الدول حول العالم الى كتلة النظام الاقتصادي للدول معبرا عنها بالنواتج المحلي لكل دولة والمنافسة بين هذه الدول كمؤشر لكلفة النقل حيث يعود ادراج تكاليف التنقل كونها تزداد مع كبر الكتلة الاقتصادية¹.

ونظرا لما يستخدمه هذا النموذج من بساطة الذي عرف في مجال الاقتصاد, فقد تحول هذا النموذج الى احد أهم النماذج المستخدمة في تفسير التجارة الدولية نظرا لنجاحه التجريبي في تقسيم التدفقات الاستثمار والتدفقات التجارية والتدفقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي حيث يصف ليمر "Leamer" و "لينفسون" "evinsonL" نموذج الجاذبية بانه من اوضح وأدق ما توصل اليه علم الاقتصاد⁽¹⁾ فهو يركز على أهمية تحليلية كبيرة كأداة الربط الوظيفي بين مؤشرات التدفقات السلعية بين الاقطار وتقديرات عوامل التطور الداخلي للبلدان, وقد تركز العمل في السنوات الاخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتمادا على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة وتوسيع نطاقها,

1 - تينبرجن (1903-1994) خبير اقتصادي هولندي تلقى تعليمه في جامعة ليدن (leiden), اصبح استادا في كلية الاقتصاد في روتردام سنة 1933م خلال الفترة 1945-1955 م مدير مكتب التخطيط المركزي في هولندا اما في الفترة 1955 - 1972 م عمل رئيس لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وقد تناولت بحوثه نماذج التنمية الاقتصادية. تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.

لتشمل مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة, وأخيرا لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية.¹

رغم ما يركز عليه هذا النموذج من التحاليل الدقيقة والوضوح في التفسيرات ورغم استخدامه الواسع من طرف الاقتصاديين القياسيين الا انه لم يخلو من الانتقادات العديدة الموجهة اليه نظرا لإحتوائه على متغيرات وهمية في غالب الاحيان , خاصة في الدراسات التي توجهت الى تقدير الاثار التجارية للاتفاقيات الإقليمية للتجارة كالمجموعة الأوروبية ومجموعة دول شمال امريكا ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي باستخدام متغيرات وهمية تأخذ القيمة (1) إذا كان الشريك التجاري ينتمي الى الاتفاقية و القيمة (0) إذا كان غير ذلك , حيث يظن بعض المنظرين ان استعمال هذه المتغيرات يؤثر على صياغة النموذج بالإضافة الى التشكيك اصلا في مدى ملاءمة النموذج الخطي للجاذبية وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية , اضافة الى ذلك يفتقر هذا نموذج إلى الأسس النظرية في حين يلاحظ إن النظرية الاقتصادية للتجارة نفسها تقوم على أساس مختلف بما في ذلك هييان الطبيعة , الاختلافات التقنية , تزايد الغلة في ضوء النموذج الريكاردي ونموذج هيكشر – اولين.²

- بالرغم من هذه الانتقادات الموجهة الى النموذج الا انه يستخدم بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة التي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين التغيرات المفسرة وتدفقات التجارة في تعزيز التجارة البينية للدول الاعضاء, في حين لم تحض الاتفاقيات الاقليمية العربية الا بالقليل من الاهتمام الا في الآونة الاخيرة , حيث تناول نعيم (2005) وبار يدي(2006) وعيد مولاد (2009) وبتشاريا وولد (2010) التكامل التجاري في المنطقة العربية اعتمادا على نموذج الجاذبية , وقد تناولت

1 -Marton balint .**modèle de granité appliqué à L'Australie**. Rapport de Senté à la faculté Des étude supérieure en vue des l'obtention du grade métrisées sciences (1) :

économiques , université de montréal , canada , avril 2004 p 11.

2- وليد عبد مولاه : "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة الخارجية" مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت ;. العدد 97 . سنة 2009. ص3

دراسة عيد مولا (2009) تدفقات التجارة لـ 21 دولة عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990-2007 في محاولة تقديم اثر منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية¹، بالإضافة الى ثلاثة تكتلات اقليمية اخرى هي مجلس التعاون لدولة الخليج العربية² والاتحاد المغاربي³ واتفاقية اغادير⁴ 2004 في تحضير التجارة البينية العربية.

3-الدراسات السابقة لنموذج الجاذبية:

لقد ظهرت العديد من الدراسات الوصفية والتطبيقية لتحليل أسس التبادل الدولي وقياس اثر العوامل التي تؤثر على حجم التجارة الخارجية بين الدول .

ولقد استخدمت بعض هذه الدراسات نموذج الجاذبية(GRAVITY MODEL) الذي انتشر استخدامه بشكل كبير من اجل تحليل اتجاهات تجارة الاستثمارات الثنائية بين مختلف الدول ولتحديد محددات تدفق الصادرات المختلفة.

ومن أهم الدراسات التي استخدمت هذا النموذج دراسة الباحث (سوسان 1996)⁵ وتهدف إلى بيان أثر الاستثمار في القطاع السياحي على الاقتصاد الأردني من خلال تحديد قيمة ومضاعف الناتج الكلي ، والقيمة المحلية الكلية، وذلك باستخدام تحليل جدول (المدخلات – المخرجات)(input output analysis للأردن في عام 1987، كما هدفت الدراسة الى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على حجم السياحة وذلك من خلال تقدير دالة الطلب على السياحة في الأردن ، وقد دلت نتائج الدراسة على أن قيمة مضاعف الإنفاق السياحي يبلغ 2.12دينار أردني من الإنتاج الأردني الكلي بشكل مباشر أو غير مباشر (0.453دينار كدخل لعناصر الإنتاج المحلية) وهي القيمة المضافة للمحلية للقطاع .

1 - الاردن , الامارات , البحرين , الجزائر , تونس , السعودية , سوريا , عمان , قطر , كويت , لبنان , ليبيا , المغرب , اليمن , العراق , فلسطين , السودان ومصر .

2 - السعودية , الكويت , عمان , قطر , الامارات والبحرين .

3 - موريتانيا , الجزائر , تونس وليبيا .المغرب .

4 - مصر , الاردن , المغرب وتونس .

5 - حسن القادر، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية/ حالة الأردن / سلسلة العلوم الاجتماعية، الاساسية ، ابحاث البرموك، المجلة (26)، العدد(4)، 2010ص745

ووجدت الدراسة أيضا أن دخل السائح الفردي يؤثر ايجابيا عللا حجم السياحة المعبر عنها بأعداد السائحين، بينما كانت هناك علاقة سلبية بين التكاليف السياحية وأعداد القادمين لبعض الدول.

أما دراسة بيرجستاد (1985) bergestand¹ التي استخدم فيها نموذج الجاذبية في التجارة الدولية والمطبقة على 15 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في الفترات الواقعة بين "1966-1951" و "1976-1675" وأدخل فيها المتغيرات التالية : الدخل في كلا الدولتين المشتركتين في التجارة والمسافة بينهما: ومتغير وهمي يمثل اذا ما كانت هذه الدول جارتين، ومتغير وهمي آخر يمثل الدول الأعضاء في التكتل يأخذ القيمة (1) في حالة الدولة مشاركو في التكتل والقيمة (0) في الحالة العكسية.

وقد أشارت نتائج التحليل بشكل واضح الى وجود التقلبات في تجارة الخدمات في المناطق المصدرة والمناطق المستوردة بسبب مجموعة من العوامل منها حجم السوق، وعامل المسافة والذي تبين فيه بأن هذه العوامل تؤثر على التدفق التجاري ولكن بشكل عام تبين بأن عامل المسافة أقل إعاقة لحركة تجارة الخدمات منها في تجارة السلع، أما العوامل الأخرى مثل الاختلاف اللغوي وتنظيم أسواق الإنتاج وإعاقتها لتجارة السلع والخدمات في أوروبا فقد وجدت الدراسة بأن معاملات هذه العوامل ذات دلالة إحصائية عالية ، ومن نتائج الدراسة أيضا أن تجارة الخدمات تتعرض لمعوقات من قبل تنظيمات أسواق الإنتاج في الدول المستوردة، ولكن ذلك لا ينطبق على تجارة السلع، وقد وجدت الدراسة أيضا أن تجارة الخدمات في كندا أعلى بمقدار الضعف مقارنة بتجارة الخدمات في أوروبا مقاسة بحصة كل منهما من الناتج المحلي الإجمالي ، كما وجدت الدراسة أن نتائج التقدير الأولية أظهرت أن تجارة الخدمات داخل دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكون أكبر إذا أخذت الأسواق الداخلية للخدمات بما هو معمول به في أسواق كندا.

1 - حسن القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص746.

وفي دراسة أخرى للباحثين kimira and lee كيمورا و لي¹ سنة 2004 واستخدما فيها معادلات الجاذبية في التجارة الدولية في قطاع الخدمات لتحديد نسبة تأثير العوامل المختلفة على تجارة الخدمات الثنائية، ومقرنة هذه النسبة بنسبة تأثير العوامل المختلفة التي تؤثر على تجارة السلع الثنائية، وباستخدام نموذج الجاذبية ثم تحليل الانحدار في تجارة الخدمات وقد أظهرت نتائج الدراسة خلال الفترة 1999-2000(OECP) الثنائية وتجارة السلع الثنائية في (10) دول أعضاء على أن معادلات الجاذبية لتجارة الخدمات توازي بقوتها، وتأثيرها، على الاقتصاد، معادلات الجاذبية في تجارة السلع، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض الاختلافات بين تجارة السلع والخدمات من حيث مرونة تأثير المتغيرات على تدفق الخدمات أو السلع، وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن عامل المسافة الجغرافي أكثر أهمية وتأثيرا في تجارة الخدمات منها في تجارة السلع، وهذا يدل على أن تكلفة النقل في الخدمات الممكن الاتجار بها أعلى منها في السلع كما أشارت الدراسة أيضا أنه عند اختبار عامل أن الدول الأعضاء في نظام تجارة إقليمي واحد وجد أن له دلالة إحصائية ايجابية في كلا التجاريتين والمتغيرات الوهمية ذات دلالة إحصائية، أما معامل سعر الصرف فلم يكن له دلالة إحصائية في عام (1965-1966) وذلك بسبب ثبات سعر الصرف لعملات تلك الدول، ولكن أصبح لعامل سعر الصرف دلالة إحصائية في عام 1975 عندما أصبح سعر الصرف متغيرا، أما باقي المعلمات فلم يكن لها دلالة إحصائية، مما يدل على أن الأسعار يجب استبعادها من النموذج.

في دراسة للباحث زارزوسو² يقيس فيها تأثير الاتفاقيات المتميزة بين مناطق أو كتل اقتصادية معينة كالاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) والمجتمع الكاريبي (caribom) والسوق المشتركة الأمريكية المركزية ودول متوسطة أخرى (MEDIT) خلال فترة 1980-1990 على تدفق التجارة الثنائية باستخدام بيانات ل 47 دولة استخدم هذا النموذج لمقارنة وزن الاتفاقيات المتميزة بين الدول واستخلاص أهم العوامل الأخرى المؤثرة على تدفقات التجارة الثنائية كالعامل

1 - بني أحمد محمد . العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية، مرجع سبق ذكره ص 20

2- ذكر من طرف حسن القادر. مرجع سبق ذكره. ص 747

الجغرافي ، مستوى الدخل ، حجم السكان ، التشابه الثقافي، أشارت النتائج الى أن هناك علاقة سلبية بين عامل السكان للدولة المصدرة وتدفق التجارة للدولة المستوردة حتى عام 1990، وسجلت علاقة موجبة في سنة 1991 وأما بالنسبة لعامل المسافة فقد أشارت النتائج الى وجود علاقة سلبية بمرونة مقدارها (1.5)، أما مرونة الدخل فكانت موجبة، كما أن مرونة دخل الدولة المصدرة أكبر من مرونة دخل الدولة المستوردة .

فحسب أحمد فان دراسة ليجور و فير هي جدن¹ 2004، فأنها تدور حول تجارة الخدمات في كندا (1999-2004) والاتحاد الأوروبي، وقد استخدمت الدراسة مجموعتين من البيانات: الأولى تغطي الفترة (1997-2001)، وقد استخدمت الدراسة معادلات نموذج الجاذبية لتحليل تجارة الخدمات الثنائية - الثانية تغطي الفترة (1999-2004) مقارنة النتائج مع نتائج تجارة السلع، كما هدفت التجارة الثنائية بين أقاليم كندا وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومن النتائج الأخرى التي خرجت بها الدراسة أن الحرية الاقتصادية ذات أثر موجب ومعنوي على تجارة السلع وتجارة الخدمات ولكن التأثير أقوى في تجارة الخدمات، وأظهرت نتائج الدراسة أخيرا أن صادرات الخدمات ومستوردات السلع ليست مكتملة لبعضها البعض، وان صادرات السلع ومستوردات الخدمات أيضا ليست مكتملة لبعضها البعض، أما دراسة مكفوزت Blomqvist² سنة 2004 والتي يهدف فيها إلى توضيح تدفقات التجارة الثنائية في سنغافورة ، والمؤلفة من جزأين، يهدف الجزء الأول فيها إلى تطوير مفهوم توجهات التجارة في سنغافورة وجارتها في دول شمال شرق آسيا من جهة أخرى، وأما الجزء الثاني للدراسة فقد اشتمل على استخدام نموذج الجاذبية المبسط لقياس دور محددات تدفق التجارة بين سنغافورة والدول الأخرى.

وفي دراسة أخرى أعدها فليسك وتايلور cilk and taylor سنة 2005 ، تدور حول أن التضارب السياسي بين الدول يمزق النشاطات الاقتصادية بينها، وخاصة في التجارة الدولية، ولتحليل ذلك قد استخدم الباحثان نموذج الجاذبية لبيان تكاليف وأثار الحروب على

1 - النبي أحمد محمد . العوامل المؤثرة على نجارة الأردن الخارجية ص125

2 - حسن النادر. أبحاث البرموك. مرجع سابق. ص 748

التجارة الثنائية لكل الدول بالاعتماد على البيانات التي تغطي الفترة من 1870-1970 لتقدير الأثر الفوري والأثر المتباطئ للحروب على تجارة الدول التي دخلت الحروب والدول التي لم تخض الحروب ، باعتبار المعدات الأخرى للتجارة ثابتة، وقد أشارت النتائج إلى الأثر السلبي للحروب على التجارة بغض النظر عن رفاهة الاقتصاد العالمي الإقليمي .

4- :نموذج الجاذبية والتجارة العربية البينية:

على قدر علمنا، فإن استخدام نموذج الجاذبية في أدبيات التجارة العربية البينية محدود كما أسلفنا، ويعز الأطرش ويوسف (al atrach and youcef) هذا النقص الى القدر الكبير من البيانات التي يحتاج اليها نموذج الجاذبية ،وقد يتعذر الحصول عليها بالنسبة الى الدول العربية ، والوزن الثقيل والكبير للنفط الذي قد يؤدي إلى إحداث تحيز بالنسبة للتجارة البينية العربية ومع باقي العالم ،وقد عنيت تلك الدراسة بالإجابة عن سؤال أساسي هو ما إذا كانت التجارة البينية منخفضة ؟

وقد استخدم اكهولم وستنسون تقديرات انحدار لنماذج الجاذبية لتحديد المستويات الطبيعية للتجارة بين شريكين بمعلومية بعض المحددات مثل الحجم ومستوى التنمية والمسافة والروابط التاريخية والثقافية، فإذا جاءت القيم المقدرة أعلى من المشاهدة فإن هذا يعني وجود إمكانية لمزيد من التجارة وقد توصل والى إن التجارة البينية في الشرق الأوسط ليست "شديدة الانخفاض"

وقام المؤلفون أنفسهم عام 1996 بحساب نموذج جاذبية آخر اظهر أن إمكانية المزيد من التبادل حتى في ظل سيادة السلام ولعل ما ساهم في نتائج النموذج صغر حجم العينة وكون معظم دولها غنية فهي إما متقدمة أو نامية عالية الدخل .

وكذلك استخدم الأطرش و يوسف نموذج الجاذبية لدراسة ما إذا كانت التجارة العربية البينية دون ما يجب وكان النموذج المستخدم عاديا مع إضافة متغيرات تعبر عن تأثير السياسات التجارية و العوامل الثقافية و الترتيبات التجارية الإقليمية.¹ وشملت قاعدة البيانات 18 دولة عربية و43 دولة أخرى تمثل حوالي 90 بالمئة من صادرات وواردات الوطن العربي ، وغطت البيانات الفترة 1995-1997 حيث أحصيت متوسطات كل المتغيرات خلالها، ووجد الكاتبان أن التجارة البينية العربية والتجارة العربية مع باقي العالم أقل مما تقدره معادلة الجاذبية ، وتوصل النموذج إلى أن مجمل التجارة البينية يجب أن يكون أعلى مما تحقق حيث يتراوح بين 10 و15 بالمائة، وتؤيد النتائج الحاجة إلى مزيد من التكامل الإقليمي.

كذلك استخدم ميتياهي وناغنت ويوسف (MINIESY NUGENT AND YOUCEF) نموذج جاذبية لدراسة عدة أمور ، من بينها ما إذا كانت التجارة البينية العربية دون ما هو ممكن نظريا، ومحاكاة تأثير عقد اتفاقية تجارة حرة شاملة بين الدول العربية على مستويات تجارتها ، وتم تقدير قيم المعالم على أساس مجموعة شملت أكثر من 100 دولة للسنوات 1970-1975-1980-1985-1990-1992، والى جانب المتغيرات المعتاد أدرجها في نموذج الجاذبية ، الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والمسافة، استخدم المؤلفون متغيرات أخرى مثل التقلب في أسعار الصرف ووجود لغة مشتركة ، ووجود استعمار مشترك ، وعوامل تاريخية أخرى مشتركة، ووجود عملة واحدة، ووجود اتفاقيات تجارة حرة وحدود مشتركة ، وأوضحت النتائج أنه في عام 1992 بلغت كل دولة عربية حجما للتجارة الإقليمية أقل مما قدره النموذج، إلا أن الفروق لم تكن كبيرة لكن من الأردن ومصر والمغرب ، وبالنسبة إلى الإقليم في مجمله كانت التدفقات التجارية 41.2 بالمئة من المستوى المتوقع، وتؤدي إقامة منطقة تجارية حرة بين الدول العربية الى زيادة تلك التجارة إلى أكثر من الضعف بالإشارة إلى ما هو متوقع وفقا لاعتبارات نموذج الجاذبية.

1- أحمد محمود الامام ورائيا منيبي ومحمد حمدي السليمانى عبد السلام .منطقة التجارة الحرة العربية، التحديات وضروريات التحقيق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،بيروت ، لبنان 2005ص2015

وباستخدام مجموعة بيانات الدراسة السابقة نفسها توصل ناغنت ويوسف باستخدام نموذج جاذبية إلى عدة أمور:

- 1- أن تجارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما بينها ومع العالم الخارجي كانت أقل مما هو متوقع على أساس النموذج.
 - 2- أن أكبر نقص في تجارة الإقليم كان في التجارة البينية، تليها التجارة مع الاتحاد الأوروبي.
 - 3- وكان من بين الأسباب كون الإقليم مصدر النفط وتحويل التجارة المترتب على قيام ترتيبات تجارة حرة مثل الاتحاد الأوروبي .
 - 4- حجز الاتفاقيات التجارية الجزئية مثل السوق العربية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغربي عن تحقيق زيادة في التجارة.¹
- وقام ناغنت² باستخدام قاعدة البيانات السابقة نفسها مع الامتداد بها الى عام 1997 وتوصل من خلالها الى نتائج مماثلة للدراسة الأخيرة ، كما وجد ان دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتاجر بأكثر مما هو متوقع مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCD) والدول الأقل نموا.

المطلب الثاني: توصيف النموذج المعلق على الدراسة

بعد تطرقنا إلى الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير بعض المؤشرات الكلية في ذلك ، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي ، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية.

فالإقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يعمل على الجمع بين النظرية الاقتصادية، و الأساليب الرياضية، و الطرق الإحصائية، من أجل تحديد مكونات النظرية الاقتصادية، و

1 - أحمد محمود الامام ورائيا منيسيمرجع سبق ذكره ص 216-217.

2 - أ.د.حسين علي بخيت، د. سحر فتح الله: "الاقتصاد القياسي"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة، 2007، ص15.

صياغتها في شكل نماذج قياسية تساعد على إعطاءها تقديرات عددية تقربها من الواقع، بغرض استخدامها في دراسة الظواهر الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في عمليات اتخاذ القرارات، و رسم السياسات المالية المختلفة.

و تماشياً مع التوجهات الحديثة لأساليب نماذج الاقتصاد القياسي، فإننا سنقوم بتقدير العلاقات بين هذه المتغيرات الاقتصادية التي تحتل موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميتها عند اتخاذ أي قرار استثماري باعتبار أنها تؤثر على عائد الاستثمار، وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار وكذا عند اختياره للدولة المضيفة، وحجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى هذه الدولة ، باختيار أدق تلك الأساليب استعمالاً ألا وهو نموذج الجاذبية الذي يعتمد على تحديد مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة مستعينين في ذلك بالبرنامج الإلكتروني Evieus7.

1- خصائص نموذج الانحدار في الاقتصاد القياسي.

قبل التطرق إلى النماذج الاقتصادية في الاقتصاد القياسي لابد إلى التطرق إلى ماهية الاقتصاد القياسي، وإلى إعطاء تعريف للمتغيرات الكمية للنموذج الاقتصادي ، وإلى تحليل واختبار النظرية الاقتصادية والجانب الرياضي و الإحصائي في الاقتصاد القياسي.

1-1- ماهية الاقتصاد القياسي .

يعتبر الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقديرات الكمية ودراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية , عن طريق بناء النماذج القياسية تحت ضوء النظرية الاقتصادية والرياضيات و جانب الإحصاء.

كل هذا يندرج حتى نتمكن من الوصول إلى اختبار الفروض والتقديرات وبعدها نتطرق إلى جانب التنبؤ بالظواهر الاقتصادية .

1-2 تعريف الاقتصاد القياسي.

كان أول استخدام لمصطلح الاقتصاد القياسي Modèle économétrique من قبل الاقتصادي Ranger Frisch¹ عام 1926، ويعود اشتقاق هذه الكلمة من الأصل اليوناني وتنقسم إلى كلمتين الأولى économe ويقصد بها العلاقات الاقتصادية²، اما الكلمة الثانية Matrice فتدل على القياس ومن هنا يمكن استخلاص مصطلح الاقتصاد القياسي.

ويعتمد باحثو الاقتصاد القياسي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم لنموذج الاقتصاد القياسي Modèle économetrique النظرية الاقتصادية و الرياضيات الاقتصادية والنظرية الإحصائية وتقنيات الاقتصاد القياسي وبعدها يتم اختبار العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن إدراج الدراسة الاقتصادية القياسية على مجمل العلوم كالعلوم الاجتماعية و العلوم السياسية و العلوم الإنسانية والصحة و النقل والسياحة... الخ³.

كما لمح العديد من الاقتصاديين إلى مفهوم الاقتصاد القياسي وقد عرف بأنه: "نمط المعرفة التي تهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بفرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية أو التفسير لبعض الظواهر أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية"⁴.

واستخلاصا مما سبق يتضح لنا إن الاقتصاد القياسي يركز على ثلاثة علوم أساسية أولها النظرية الاقتصادية وهدفها معرفة المشكلة المراد دراستها وبناء الفرضيات وثانيا الاقتصاد الرياضي لصياغة العلاقات النظرية في صورة معادلات ورموز رياضية قابلة

1 - عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.03.

2- Damodar N Gujarati, **Econométrie**, Traduction de la 4 ème édition Américaine par Bemard Bernier de boeck& larcier S, A, Paris, 2004, p:02.

3 - تومي صالح، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص01

4 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص04.

للقياس وأخيرا نستعين بعلم الإحصاء لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفرضيات و الوصول إلى النتائج لاستعمالها في التنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية.

1-3 أهداف الاقتصاد القياسي

تتمحور أهداف الاقتصاد القياسي في أربعة عناصر أساسية يمكن ذكرها كالتالي :

1/تحليل و اختبار النظرية الاقتصادية:

يتمثل تحليل و اختبار النظرية الاقتصادية في قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع و به نعرف قوة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية. وعليه نجد إن الاقتصاد القياسي هو المقيم للنظرية الاقتصادية ومهما كان منطق النظرية مقبول فإنه دون الاختبار الكمي تصبح النظرية غير مقبولة.¹

2/تفسير بعض الظواهر الاقتصادية :

إن من مهام الاقتصاد القياسي قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إدخال و إخراج المتغيرات المفسرة , وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.

3/رسم السياسات و اتخاذ القرارات:

يختصر دور الاقتصاد القياسي في رسم السياسات و اتخاذ القرارات عن طريق تحديد القيم العددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية ولهذه القيم المقدرة أهمية بالغة لدى متخذي القرار من أجل رسم السياسات الاقتصادية سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو الجزئي وهذا من خلال مقارنة النتائج التقديرية مع النتائج الحقيقية.² وقبل اتخاذ القرار لابد الحصول على المعطيات التالية:³

- تقدير معالم النموذج الاقتصادي واختبار معنوية المعالم..
- تقييم اقتصادي وإحصائي لصحة دالة الانحدار واختبار معنوياتها .

1 - حسين علي بخيت , سحر فتح الله , الاقتصاد القياسي , دار اليازوري , عمان , 2007 , ص 19 .

2- نعمة الله نجيب إبراهيم , مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , 2002 , ص 12

3 - وليد إسماعيل السيفو , فيصل مفتاح شلوف و آخرون , أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي , الأهلية للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الأولى. 2006. ص 27.

- اختبار التنبؤ الاقتصادي للنموذج الذي هو ركيزة عملية اتخاذ القرار.
- اختبار فعالية أو تأثير المتغير العشوائي على أسس النموذج.

4/التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية:

إن الهدف من وراء استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية لفترة مستقبلية كونها تساعد متخذي القرار في هذه العملية واتخاذ التدابير واقتراح الحلول لإنجاح المخطط الاقتصادي بناء على تلك التنبؤات.

1-4: منهجية البحث في القياس الاقتصادي

إن الشكل الموالي يبين المراحل التي يمر عليها الاقتصاد القياسي في صياغة النموذج الاقتصادي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب والواقع الاقتصادي بالمنهجية التالية:

المرحلة الأولى تكمن في صياغة النموذج في صورة رياضية مع تحديد متغيراتها الأكثر أهمية ثم تحديد المعادلة أو المعادلات التي نريد صياغتها لتحديد المتغير التابع والمتغير المستقل ثم معاينة شكل الانتشار لمعرفة هل الدالة خطية ام لا¹ وبعدها يأتي دور المرحلة الثانية والخاصة بتقدير معالم النموذج واختيار طريقة القياس الملائمة سواء طرق المعادلة الواحدة أو طريقة المربعات الصغرى².

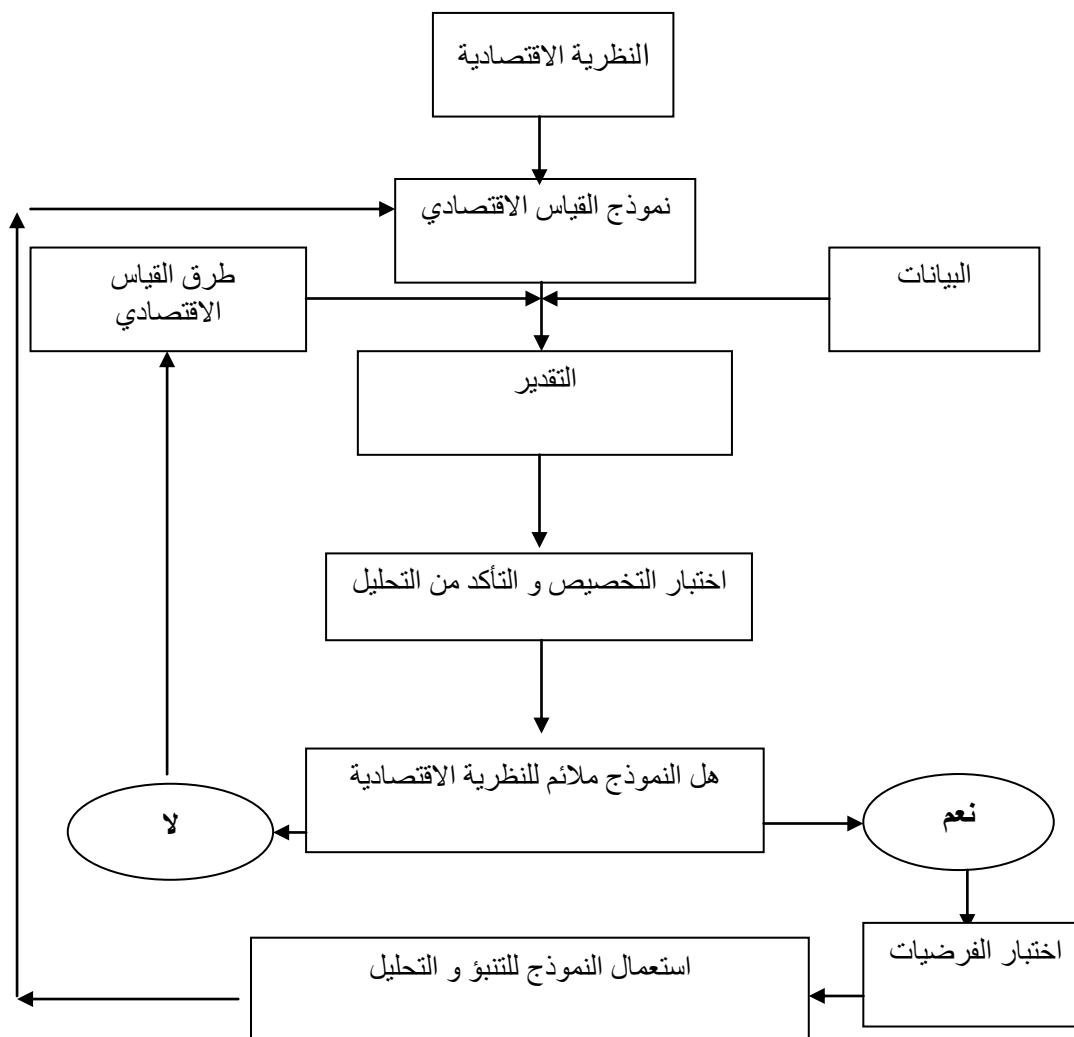
وبعد الانتهاء من تقدير القيم العددية لمعاملات النموذج يشرع في تقييم هذه المعلمات المقدرة أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية والإحصائية، و من اجل القيام بعملية التقييم لتلي المرحلة الأخيرة حول معرفة قدرة النموذج على التنبؤ أي القيام بتوقعات للمتغيرات النموذج الاقتصادي³، والشكل التالي يوضح وباختصار جل هذه المراحل :

1 - نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص: 16

2- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف و آخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سابق، ص 33

3 - سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 47

الشكل رقم 12: منهجية الاقتصاد القياسي



المصدر: تومي صالح، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1990، ص07.

2- خصائص نموذج الانحدار المتعدد في الاقتصاد القياسي.

2-1 ماهية نموذج الانحدار المتعدد.

إن النموذج الانحدار الخطي المتعدد يركز على فرضية وجود علاقة ما بين المتغير التابع y_t ومجموعة من المتغيرات المستقلة $x_1; x_2; \dots; x_n$ التي لها علاقة في النموذج ووحدة الخطأ العشوائي u_t ويمكن صياغة النموذج بالشكل التالي :

1- فرضيات النموذج

✓ الفرضية الأولى:¹ القيمة المتوقعة لمتجه الخطأ العشوائي تكون تساوي الصفر اي إن

$$E(u_t)=0:$$

✓ الفرضية الثانية:² تكون قيم المتغيرات المستقلة متغيرات غير عشوائية وإنما يكون لها قيم ثابتة.

✓ الفرضية الثالثة:³ تباين العناصر العشوائية ثابت وقيمة التباين المشترك يكونان مساوية للصفر أي أنها ذات تجانس متساوي .

✓ الفرضية الرابعة:⁴ استقلالية الخطأ العشوائي عن المتغيرات المستقلة جميعها اي إن:

$$Cov(u_t ; x_{jt})=E(y_t ; x_{jt})=0$$

✓ الفرضية الخامسة: لا يوجد اي ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة للنموذج .

2-2- اختيار نموذج الدراسة:

تعد معادلة أو نموذج الجاذبية من بين أهم التقنيات الحديثة المطبقة في تفسير وتحليل تدفقات التجارة البينية ، ومنذ وقت قريب استخدمت في تحليل التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل ، وكذا في تفسير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتأثر بعاملين أساسيين هما : المسافة وحجم التجارة للبلد المضيف وبالإضافة إلى بعض العوامل الاقتصادية الأخرى .

3-تاريخ معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تم تطبيق نموذج الجاذبية على الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل "برينا رد" سنة 1997 ونموذج "هيلمان Helpmann" سنة 2006 ونموذج "كلينروتوبال TOUBAL &

1 - حسين علي بخيت ,سحر فتح الله ,مرجع سابق ,ص136

2- مجدي الشوريجي ,الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ,الدار المصرية اللبنانية ,القاهرة , الطبعة الأولى 1994 , ص80

3 - وليد إسماعيل السيفو , أحمد محمد مشعل ,الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .عمان, الطبعة الأولى ,2003 ص :-197196

4 - هاريكليجيان ,والاسأوتس ,عن تر جممة المرسي السيد حجازي ,عبد القادر محمد عطية ,مرجع سابق ,ص20

Kleinert " سنة 2010 حيث تمحور هدف هذه الدراسة هو القيام بعملية إسقاط المتغيرات التي تؤثر على التجارة الدولية لنموذج الجاذبية على تلك التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على جملة من المتغيرات الكمية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

تم استخدام في بحثنا هذا المتغيرات التي اعتمدها الاقتصادي "كلينروتوبال" في نموذج الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2010.

تحديد الدول التي تمت عليها الدراسة

سوف نركز في هذا المبحث على الدراسة التطبيقية لمجموعة من الدول (10 دول) وهي : فرنسا، بريطانيا ، ألمانيا ، بلجيكا ، اليونان ، اسبانيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الصين ، سويسرا ، المملكة العربية السعودية .تم اختيار هذه الدول على أساس حجم التبادل التجاري الكبير بينهم.

المعطيات الإحصائية :

تم الاعتماد على مجموعة من المواقع و القواعد البيانية من خلال المواقع التالية :

- استخدام موقع هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة لأخذ المعطيات من اجل دراسة قياسية صحيحة ..

- المسافة والمتغيرات الوهمية اللغة والاستعمار من الموقع www.cepii.fr.

✓ ومن اجل النتائج الدقيقة تم استخدام بعض البرامج الإحصائية

views7.excel2007.

تم إدخال اللوغاريتم على جميع المعطيات الإحصائية من اجل تصحيح الخطأ لتقدير نموذج الجاذبية وتحديد معاملات النموذج عن طريق المربعات الصغرى احد طرق الاقتصاد القياسي في التقدير.

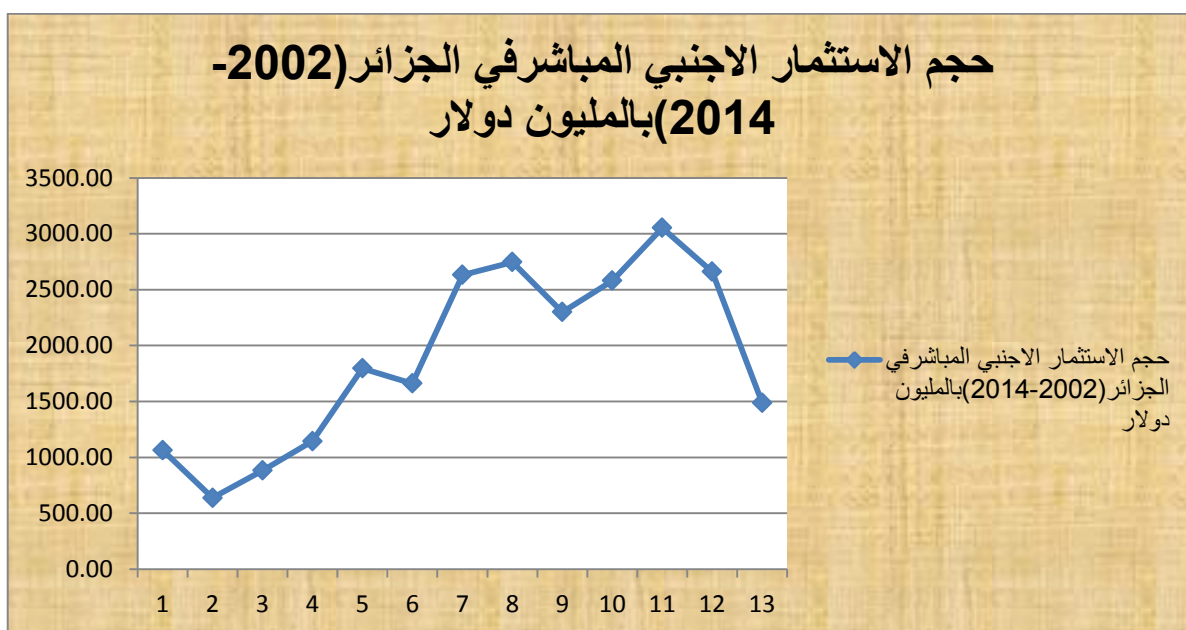
المطلب الثالث: تحديد المتغيرات لنموذج الجاذبية:

1/ المتغير التابع :

حجم الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر INV_i :

حسب دراستنا هذه يتمثل المتغير التابع في الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة المضيفة الجزائر ، والشكل الموالي يبين السلسلة الزمنية لحجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للجزائر خلال الفترة 2002 الى السنة 2014.

الشكل رقم 13: منحنى السلسلة الزمنية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2014) بالمليون دولار.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS والملحق رقم 02 .

2/ المتغيرات الكمية المستقلة:

سوف نحاول تقديم بعض المتغيرات الكمية التي تؤثر على تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى حركة رؤوس الأموال العالمية ، سواء كانت هذه المتغيرات كمية التي نعتمد على بعض المعطيات الرسمية كالبنك المركزي الجزائري أو تقرير الاستثمار العربي أو بعض المواقع الدولية كالبنك العالمي والمتمثلة في المسافة الفاصلة بين الجزائر و الدول المصدرة للاستثمارات ، حجم الناتج المحلي الخام للدولة المضيفة للاستثمارات،

حجم الناتج المحلي الخام للدول المصدرة للاستثمارات ،حجم الاستثمار الاجنبي الوارد من دول العينة، عدد سكان الدولة المضيفة، معدل الفائدة ومعدل النمو ومعدل التضخم و سعر الصرف و حجم احتياطي الصرف ومعدل الضريبة للأرباح للدول المضيفة الجزائر، أو كانت هذه المتغيرات وهمية التي تأخذ قيمة 1 في حالة وجود المتغير ، والقيمة 0 في حالة غيابه

2-1 متغير المسافة DIST:

لقد أكدت بعض الدراسات التطبيقية أن المسافة بين الدولتين تتناسب عكسيا مع حجم التبادلات أي انه كلما كانت المسافة كبيرة أدى إلى ضعف حجم التبادل وبإسقاطنا لدراسة تأثير المسافة على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فوجد انه توجد علاقة عكسية بين تدفق رأس المال وبين المسافة بين الدول ويمكن إدراج عامل المسافة في تأثيره على تكلفة النقل وعامل الوقت الذي يعد هام جدا في ظل المنافسة الدولية .

وفي ما يلي سوف نقوم بتقديم مقدار المسافة الفاصلة بين الجزائر ودول العينة اعتمادا على عواصم هذه الدول وتقاس بوحدة العصفور.

الجدول رقم 24: المسافة الفاصلة بين الجزائر ودول العينة بوحدة العصفور.

المسافة	البلد
1340,39	فرنسا
1833,85	اليونان
1651,441	بريطانيا
1927,453	المانيا
1561,883	بلجيكا
706,8757	اسبانيا
1183,855	سويسرا
6792,216	الولايات المتحدة الامريكية
9117,676	الصين
4358,675	المملكة العربية السعودية

Source :<http://www.cepii.fr>

2-2 حجم الناتج المحلي الخام PIB_i :

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الخام مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة: و يعرف على انه: " يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع و خدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب"¹

كما ان إدراج حجم متغير الناتج المحلي الخام ضمن المتغيرات المستقلة التي تعتبر أساس التدفقات الرأسمالية ما بين الدول في نموذج الجاذبية كون هذا الأخير يبين قوة البلد في استقطاب رأس المال الأجنبي ويعبر على مظاهر الاستقرار الاقتصادي وعلى درجة انفتاح السوق وزيادة الطلب الكلي ففي البلدان المتطورة تكون حركة رؤوس الأموال كبيرة جدا مقارنة على ما هي عليه في الدول النامية أو الأقل تطورا .
سوف نقوم بتقديم حجم الناتج الداخلي الخام للبلد المضيف (الجزائر) ودول العينة مقاس بالمليون دولار.

الشكل رقم 14: منحنى السلسلة الزمنية لحجم الناتج المحلي الخام في الجزائر من 2002 الى 2014 بالمليار دولار.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج **EViews** والملحق رقم 02 .

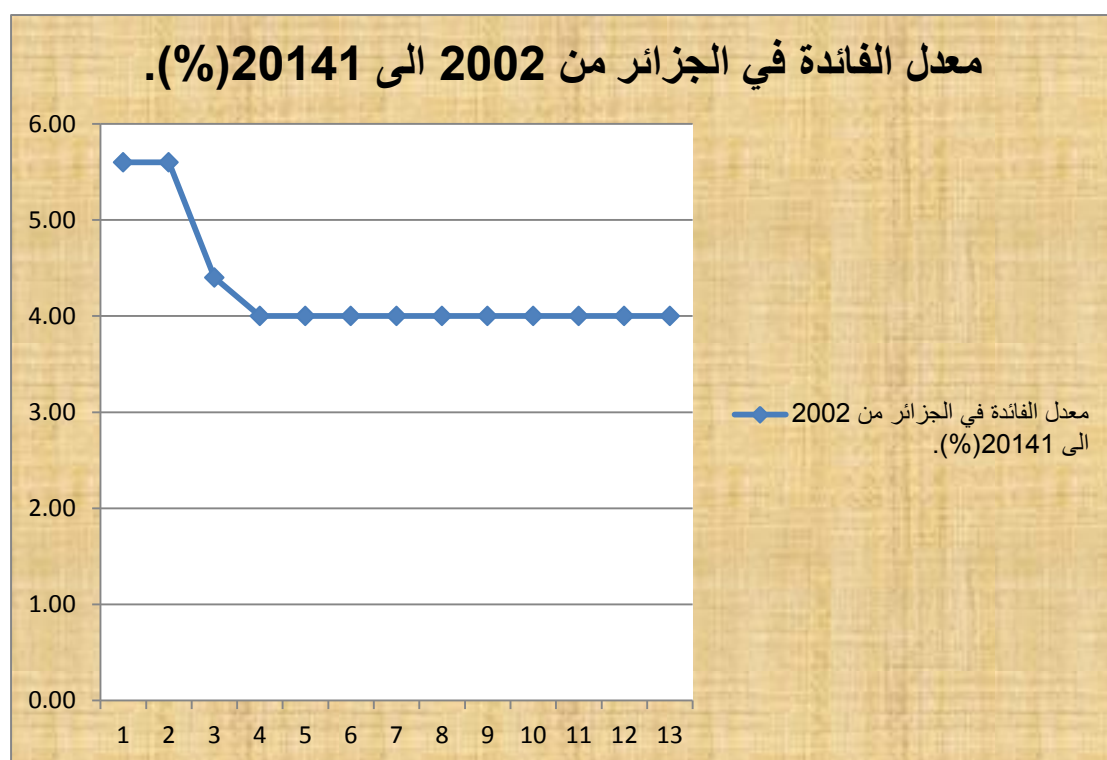
1 - نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص170.

3-2 معدل الفائدة TINT :

يعرف سعر الفائدة على أنه السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة، أم لمدة شهرا أو أكثر، وبه يتم التحكم في نسب السيولة، إضافة أن رفعها من أهم السياسات التي تلجأ إليها السلطات النقدية لمعالجة التضخم عن طريق تخفيض الكتلة النقدية.¹

في بعض الحالات تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها الصورة المجسدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول إلى الاقتراض من البلد المضيف في حالة توفر السيولة وهذا العامل يتأثر بمعدل الفائدة التي تفرضه الدولة على رأس المال فكلما كان هذا المعدل مرتفعا أدى إلى تخفيض الأرباح التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها و بالتالي نلتزم وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

الشكل رقم 15: منحنى السلسلة الزمنية لمعدل الفائدة في الجزائر من 2002 الى 2014



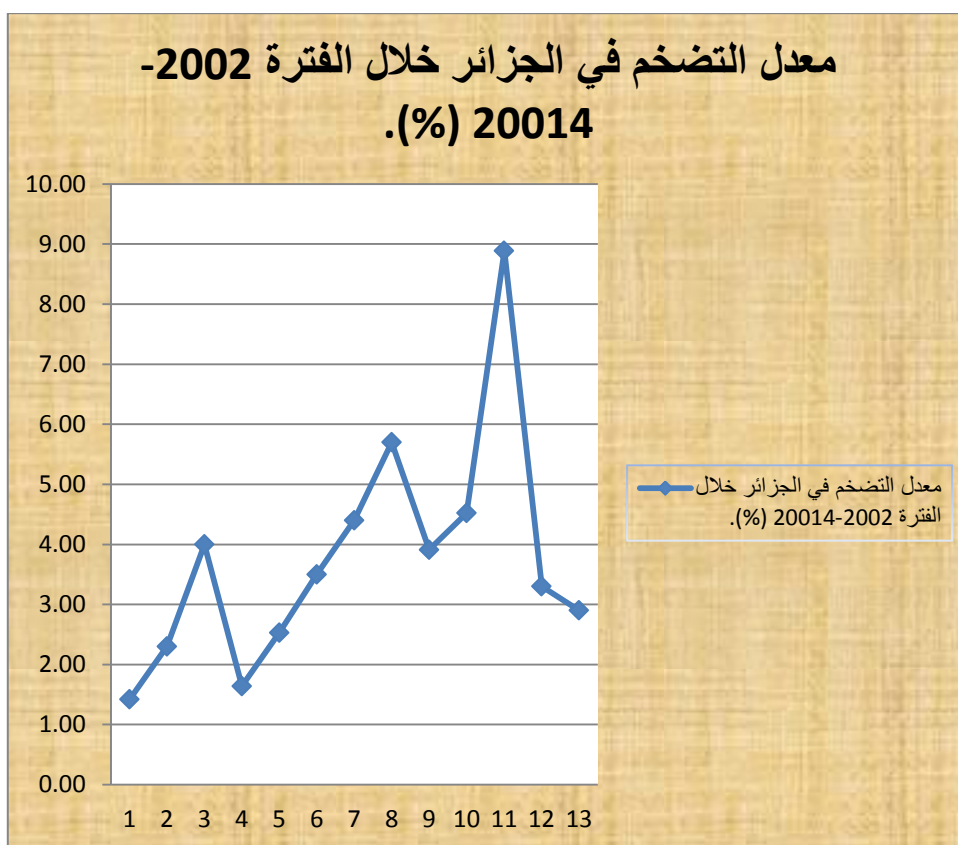
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS والملحق رقم 02 .

1- مروان عطون، الاسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد و المال، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ، 2005 ص82.

2-4 معدل التضخم TINF:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر على المستوى العام لأسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، ويكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة ومؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد¹، ويعد معدل التضخم من بين العناصر الاقتصادية الكمية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف لأنه يمثل نمو أسعار المواد الأولية التي تؤثر في زيادة التكاليف الإنتاجية ويعبر على حجم السيولة الزائدة في التداول والتي ينجم عنها هذا الارتفاع العام لمستويات الأسعار، فجل الاقتصاديات السابقة أكدت لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 16: منحنى السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS والملحق رقم 02

1- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2003، ص 32

2-5 سعر الصرف TCH:

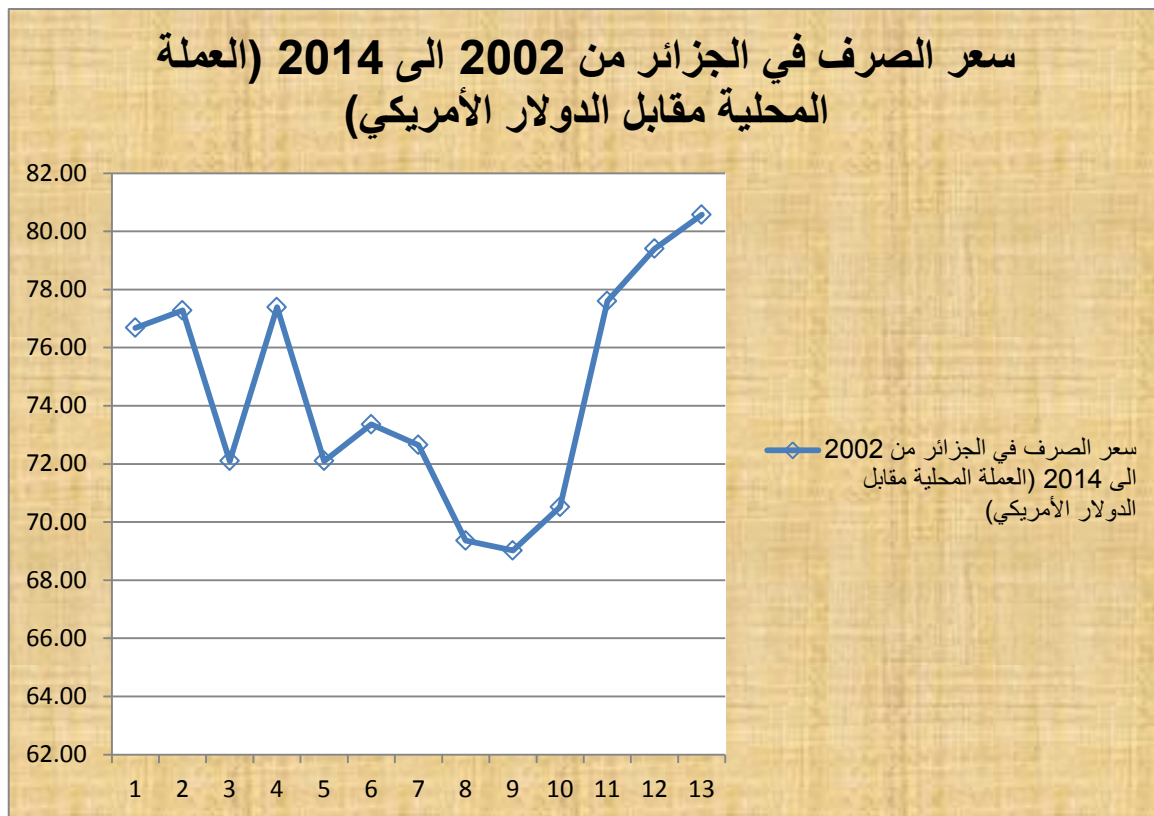
إن كل انفتاح اقتصادي لبلد ما على الاقتصاديات الأخرى يدفع بالمقيمين فيه لإجراء تبادلات لمختلف السلع والخدمات والأصول وشراء وبيع من وإلى العالم الخارجي، وهنا لا يكمن للنقد المحلي أن يستعمل كأداة مباشرة لتسوية هذه المبادلات مما يستلزم وجود تبادل أولي لهذه العملات اعتمادا على أسعار معينة تعرف بأسعار الصرف التي تعبر عن ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.¹

وعليه تمكنت الجزائر من خلق سوق لصرف الأجنبي من أجل تحديد أسعار الصرف بناء على قوى العرض و الطلب، كما ان تذبذب أسعار الصرف داخل اقتصاد البلد يخلق عنصر المخاطرة والذي يشكل حاجز كبير للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستثمار في ذلك البلد لأنه يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فتحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاستيراد وبالتالي انخفاض مستوى التضخم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أرباح الشركات لهذا نلمس وجود علاقة طردية ما بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر حيث يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو أداة، أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار، ودرجة الانفتاح على التجارة الدولية، والتدفقات الرأسمالية، وتطور القطاع المالي .

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، كما توصل **CAVES** في دراسة سنة 1996 إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري.²

1 - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة 2005، ص 96.
2 - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 52.

الشكل رقم 17: منحى السلسلة الزمنية لسعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار الأمريكي من 2002 إلى 2014 .

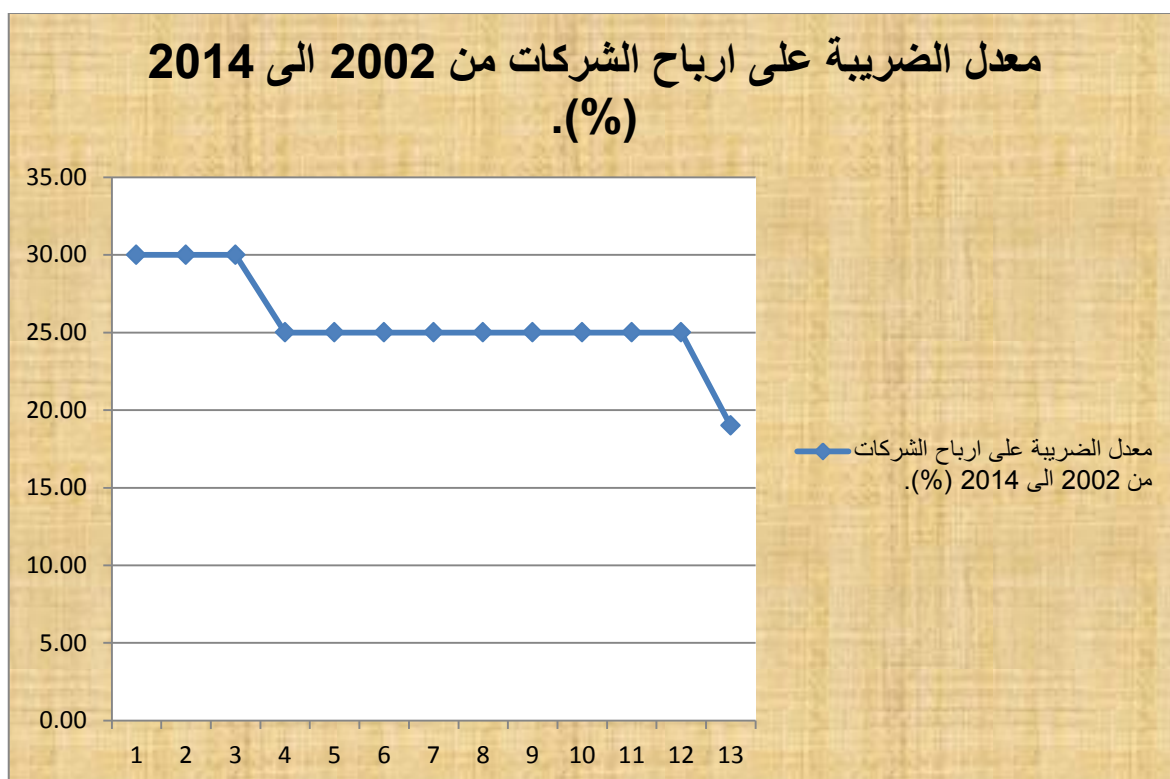


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews. والملحق رقم 02.

2-6 معدل الضريبة على الأرباح IBS :

تؤسس هذه الضريبة على مجمل الأرباح التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين حيث تطبق دون تمييز بين الشركات الأجنبية والمحلية حيث تتميز هذه الضريبة انها ضريبة وحيدة وسنوية ونسبية ، ويلعب معدل الضريبة على الأرباح التي تفرضه الدولة المضيفة للاستثمارات على أرباح الشركات الأجنبية دور هام في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لانه عائق تستخدمه بعض الدول في الحفاظ على اقتصادها الداخلي فبانخفاض معدل الضريبة سوف تحقق الشركات أرباح أكثر و بالتالي نتوقع علاقة عكسية ما بين معدل الضريبة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الشكل رقم 18: منحني السلسلة الزمنية لمعدل الضريبة على الأرباح في الجزائر من 2002 الى 2014.

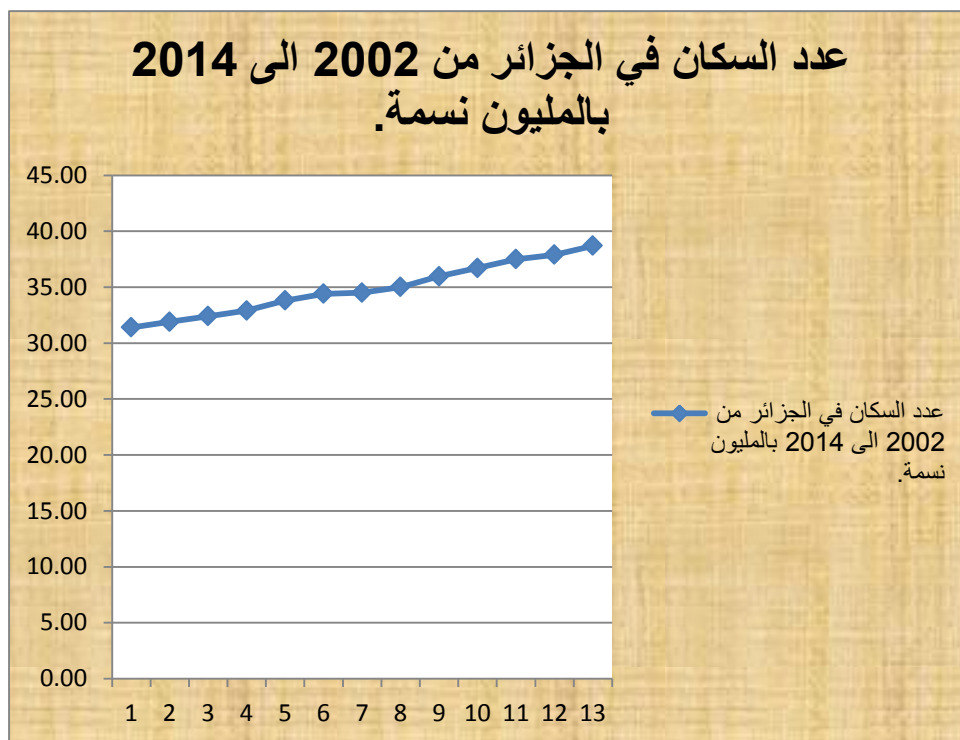


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS والملحق 02 .

7-2 السكان POP:

يعتبر عدد السكان من بين المتغيرات التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فهو مثل متغير الناتج الداخلي الخام يقيس حجم السوق وبصفة عامة فان الدولة ذات الكثافة السكانية المرتفعة ستكون أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر من دولة ذات كثافة سكانية منخفضة، وكما نعلم أن دول شمال إفريقيا تتميز بكثافة سكانية مرتفعة فهي تتميز بجاذبية كبيرة، وفي هذه الدراسة سوف نختبر نوعية التأثير لسكان الجزائر محل الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الشكل رقم 19: منحنى السلسلة الزمنية لعدد السكان في الجزائر من 2002 الى 2014 بالمليون نسمة.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS والملحق رقم 02.

2-8 حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المستثمرة INV_T :

يؤثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستثمرة في حجم استثمار البلد المضيف كون أن الشركات المتعددة الجنسيات المجسدة لهذه الاستثمارات تربط بين الشركة الأم والتي عادة ما تكون في البلد الأصلي وبين فروعها والمتواجدة في البلدان المضييفة تحت استراتيجية الهيمنة والانتشار بإنشاء فروع في هذه البلدان وزيادة قوتها وحجمها فكلما كانت الشركة الأم مسيطرة بدرجة أكبر أدى ذلك إلى زيادة التوسع في فروعها وبالتالي نلمس وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الشركة الأم أي الدول المستثمرة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الفروع أي في البلد المضيف .

الجدول رقم 25: جدول زمني لحجم الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من دول العينة خلال الفترة 2002 الى 2014 بالمليون دولار.

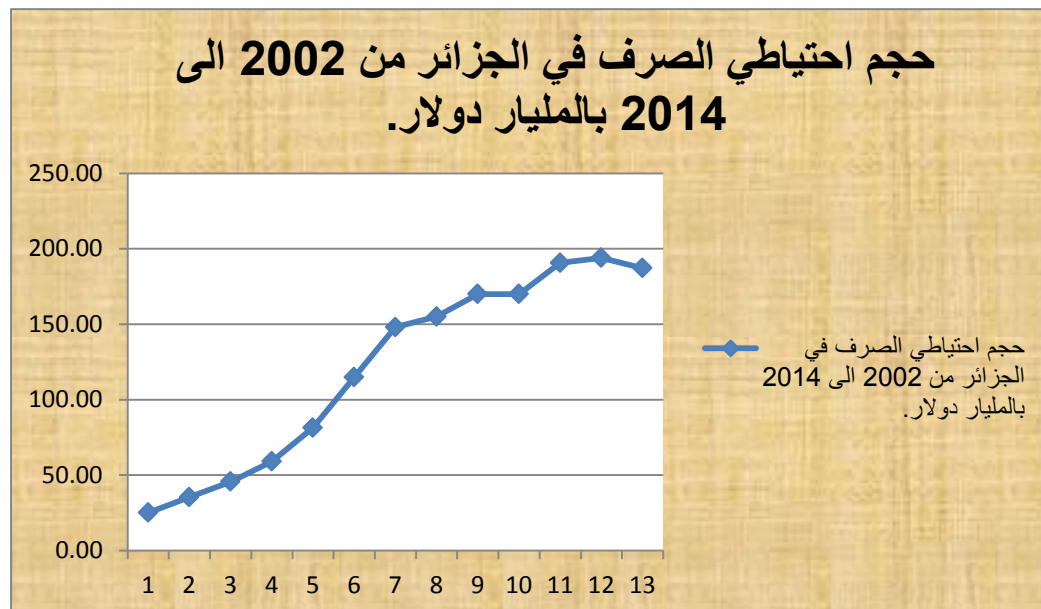
السنوات البلد	فرنسا	المانيا	الصين	الو،م،ا	بريطانيا	بلجيكا	اسبانيا	سويسرا	السعودية	اليونان
2002	50441.00	18945.00	2517.00	134946.00	52518.00	12277.00	27989.00	8203.00	2020.00	655.00
2003	53147.00	5822.00	2855.00	129352.00	66761.00	38319.00	28716.00	15442.00	473.00	655.00
2004	56735.00	20547.00	5498.00	294904.00	94310.00	34017.00	60532.00	26268.00	79.00	1029.00
2005	114977.00	20547.00	12260.00	142626.00	94310.00	32657.00	41830.00	51116.00		1030.00
2006	110674.00	118701.00	21160.00	224218.00	82795.00	50684.00	104247.00	75824.00		1045.00
2007	164310.00	170618.00	22469.00	393516.00	325426.00	80126.00	137053.00	51020.00		5246.00
2008	155980.00	72758.00	52149.00	308296.00	183154.00	221023.00	74717.00	45333.00	3498.00	2418.00
2009	107775.00	75391.00	56529.00	266955.00	39287.00	9205.00	13070.00	26377.00	2177.00	2418.00
2010	76867.00	109321.00	68810.00	304398.00	39501.00	68358.00	38340.00	79288.00	3907.00	980.00
2011	90145.00	54368.00	65117.00	396653.00	106673.00	70705.00	37256.00	47315.00	3430.00	1788.00
2012	37197.00	66926.00	84219.00	328865.00	71415.00	14668.00	-3982.00	44312.00	4402.00	678.00
2013	24997.00	30109.00	101000.00	378879.00	-14972.00	56928.00	25829.00	42581.21	4943.00	-785.00
2014	42869.00	112227.00	116000.00	389563.00	-59628.00	40809.00	30688.00	4458.93	5396.00	856.00

Source: UNCTAD, FDI-MNE Information System, FDI database
(www.unctad.org/fdistatistics).

9-2 احتياطات الصرف RCH:

تعتبر احتياطات الصرف من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، فكلما كان حجم الاحتياطات كبيرا كلما تمكنت الدول بالقيام بالعديد من المشاريع التنموية لتحسين بنيتها التحتية ، ودعم استثماراتها المحلية ، الأمر الذي يحفز المستثمرين المحليين والأجانب على استثمار أموالهم فيها وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تملك احتياطات معتبرا خاصة في العشر السنوات الأخيرة.

الشكل رقم 20: منحى السلسلة الزمنية لحجم احتياطي الصرف في الجزائر من 2002 الى 2014 بالمليون دولار.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS والملحق رقم 02.

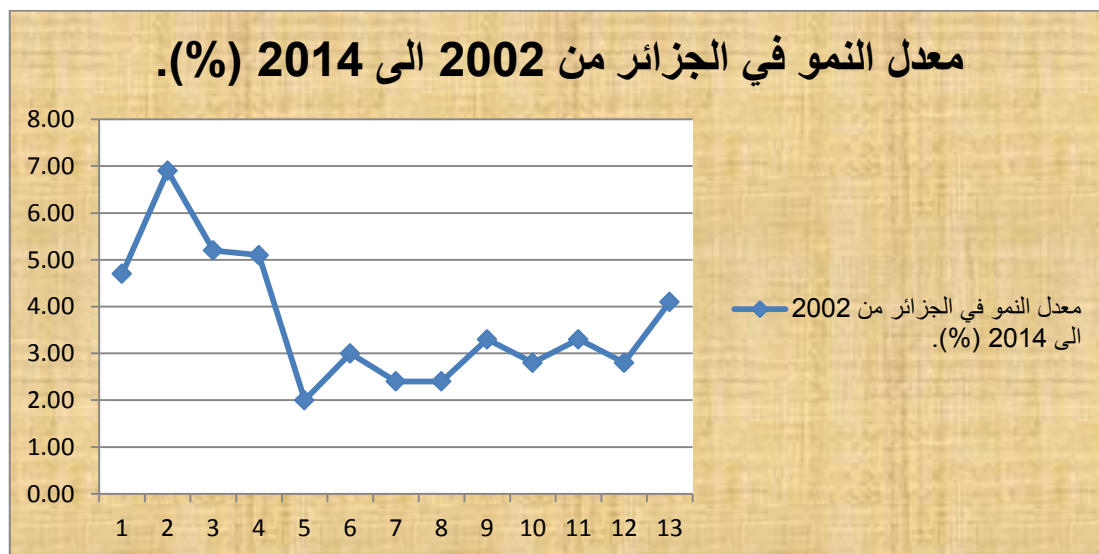
10-2 معدل النمو الاقتصادي TCR:

حيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي أو الناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي و الرفاه"¹

ويعتبر معدل النمو من بين المتغيرات الهامة جدا في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تركز أغلبية الدول المتقدمة على هذا المتغير من أجل الانتشار والتوسع الأمر الذي يروج للمستثمر إمكانية نمو إنتاجيته كما هو الشأن في استثمار المتجه نحو البلدان الإفريقية لان معدلات النمو بها مرتفعة جدا تصل حتى 7% وهنا نتوقع العلاقة الطردية بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1 - هوشيار معروف, تحليل الاقتصاد الكلي, دار الصفاء, عمان, الطبعة الأولى 2005, ص 347.

الشكل رقم 21: منحني السلسلة الزمنية لمعدل النمو في الجزائر من 2002 الى 2014.



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EViews والملحق رقم 02.

11/2 حجم الناتج المحلي الخام لدول العينة j PIB:

تم ادراج حجم الناتج المحلي الخام للدول الام للاستثمارات الاجنبية المباشرة ،لعلاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع حجم الناتج المحلي الطردية حيث زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية يؤدي الى زيادة حجم الناتج المحلي الخام للدولة ، والجدول الموالي يبين حجم الناتج المحلي الخام للدول العينة بالمليار دولار .

الجدول رقم 26:حجم الناتج المحلي الخام لدول العينة خلال الفترة 2002 الى 2014 بالمليار دولار.

البلد السنوات	فرنسا	المانيا	الصين	الو،م،ا	بريطانيا	بلجيكا	اسبانيا	سويسرا	السعودية	اليونان
2002	1,460.00	2,017.00	1,454.00	10,665.00	1,612.00	252.00	686.00	281.00	188.00	147.00
2003	1,803.00	2,442.00	1,648.00	11,168.00	1,860.00	311.00	883.00	328.00	214.00	194.00
2004	2,065.00	2,745.00	1,936.00	11,895.00	2,202.00	361.00	1,044.00	366.00	250.00	230.00
2005	2,150.00	2,788.00	2,303.00	12,665.00	2,280.00	376.00	1,130.00	376.00	315.00	242.00
2006	2,270.00	2,918.00	2,780.00	13,424.00	2,444.00	399.00	1,234.00	395.00	356.00	263.00
2007	2,600.00	3,329.00	3,458.00	14,103.00	2,810.00	458.00	1,441.00	438.00	385.00	309.00
2008	2,861.00	3,635.00	3,458.00	14,465.00	2,657.00	505.00	1,593.00	507.00	475.00	345.00
2009	2,655.00	3,330.00	4,984.00	14,217.00	2,169.00	471.00	1,464.00	496.00	369.00	323.00
2010	2,585.00	3,310.00	5,871.00	14,762.00	2,242.00	465.00	1,406.00	528.00	435.00	302.00
2011	2,780.00	3,605.00	7,203.00	15,092.00	2,429.00	514.00	1,478.00	666.00	597.00	300.00
2012	2,610.00	3,391.00	8,094.00	15,698.00	2,432.00	484.00	1,350.00	638.00	648.00	257.00
2013	2,810.25	3,745.32	8,461.62	16,768.12	2,712.30	521.40	1,369.26	684.91	744.34	239.51
2014	2,829.19	3,868.29	9,490.60	17,419.00	2,988.89	531.54	1,381.34	701.03	746.25	235.57

المصدر :مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،الاونكتاد، 2015/2002 الموقع الالكتروني Hptt://unctadstat.unactad.org

3/ المتغيرات الوهمية:

3-1 اللغة المشتركة LANG:

تعتبر اللغة متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة وجود لغة مشتركة بين البلد المضيف والبلد المستثمر والقيمة 0 في حالة غياب هذا المتغير ، تساعد اللغة في ربط العلاقات ما بين البلدان وسهولة التبادل المعرفي و التقني ونحتمل وجود علاقة سلبية بين هذا المتغير وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2 الاستثمار المشترك CON:

يعد الاستثمار احد المتغيرات الوهمية التي تؤثر في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ القيمة 1 في حالة وجوده ، والقيمة 0 في غيابه ومن الممكن أن نصل إلى علاقة سلبية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر .

3-3 الجوار FRAN:

يشرح الجوار بأنه اشتراك الدولتين في جزء من الحدود لأنه يساعد عملية التبادل بين الدولة الأم والدولة المضيفة يأخذ القيمة 1 في حالة وجود الحدود المشتركة والقيمة 0 في حالة غيابه . والجدول الموالي يبين حالة الجزائر ضمن المتغيرات الوهمية مع دول العينة .

الجدول رقم 27: وضع الجزائر ضمن المتغيرات الوهمية لنموذج الجاذبية

الجزائر			الجوار	الو،م،ا
الاستثمار المشترك	اللغة الرسمية المشتركة	الجوار		
0	0	0	0	فرنسا
1	1	0	0	المانيا
0	0	0	0	الصين
0	0	0	0	بريطانيا
0	1	0	0	بلجيكا
0	0	0	0	اسبانيا
0	1	0	0	سويسرا
0	1	0	0	السعودية
0	0	0	0	اليونان

المصدر : من اعداد الطالب.

4- بناء نموذج الجاذبية القياسي على أساس نموذج الانحدار المتعدد .

وفي النهاية يمكن التعبير عن العلاقة التي تربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات السالفة الذكر و التي من الممكن ان تؤثر فيه بالمعادلة الخطية الموالية

$$INV_i = c_0 + c_1 DIDT_{ij} + C_2 PIB_i + C_3 TINT_i + C_4 TINF_i + C_5 TCH_i + C_6 IBS_i + C_7 POP_i + C_8 INV_j + C_9 RCH_i + C_{10} TCR_i + C_{11} PIB_j + U_{ijt}.$$

ونضرا لاستحالة تقدير معالم هذه المعادلة يلجا مختصي الاقتصاد القياسي الى ادخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات وهنا تأخذ المعادلة الصيغة التالية:

$$\ln INV_i = c_0 + c_1 \ln DIDT_{ij} + C_2 \ln PIB_i + C_3 \ln TINT_i + C_4 \ln TINF_i + C_5 \ln TCH_i + C_6 \ln IBS_i + C_7 \ln POP_i + C_8 \ln INV_j + C_9 \ln RCH_i + C_{10} \ln TCR_i + C_{11} \ln PIB_j + U_{ijt}.$$

حيث:

i: تمثل الجزائر j: تمثل دول العينة الإحصائية.

$\ln Inv_i$: لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

Inv_j : لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في دول العينة .

$\ln Dist_{ij}$: لوغاريتم المسافة الجغرافية بين الجزائر وعواصم دول العينة.

$\ln Pib_i$: لوغاريتم الناتج المحلي الخام للبلد المضيف الجزائر

$\ln Pib_j$: لوغاريتم الناتج المحلي الخام لدول العينة .

$\ln Pop_i$: لوغاريتم عدد سكان الجزائر..

$\ln Int_i$: لوغاريتم معدل الفائدة في الجزائر.

$\ln Inf_i$: لوغاريتم معدل التضخم في الجزائر.

$\ln Ibs_i$: لوغاريتم الضريبة على الأرباح في الجزائر.

$\ln Tch_i$: لوغاريتم سعر الصرف في الجزائر.

$\ln Tcr_i$: لوغاريتم معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

$\ln Rch_i$: لوغاريتم احتياطي الصرف في الجزائر.

Uijt: حد الخطأ العشوائي، يعبر عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و الأخطاء الخاصة بالقياس وجمع المعلومات، مع افتراض ان قيمه موزعة توزيعا طبيعيا يساوي الصفر وتباين ثابت.

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية فان المعالم الجزئية $C_1.C_2.C_3.C_4.C_5.C_6.C_7.C_8.C_9.C_{10}.C_{11}$. تعبر عن مرونة التدفقات الاستثمارية بين الجزائر والدول الأخرى التي تمت معها الدراسة بالنسبة للمتغيرات التفسيرية. وقد استخدمنا نموذج الانحدار المتعدد اثر المتغيرات المفسرة لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين الجزائر و الدول المستثمرة وذلك بالاعتماد على برنامج econometrics evIEWS04 الذي يشمل على العديد من الطرائق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى التي نستعملها في عملية التقدير.

1-الإحصائيات الوصفية :

إن معادلة الجاذبية لعينة الدراسة تتكون من المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة الجزائر المضيضة وباقي المتغيرات التفسيرية المستقلة والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستثمرة وعدد السكان بالنسبة للدولة المضيضة والنتاج المحلي الخام بالنسبة للدولة المضيضة والدول المستثمرة ومعدل التضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف والضريبة على الأرباح بالنسبة للبلد المضيف والمسافة التي تفصل بين البلد المضيف والدول المستثمرة والمتغيرات الوهمية والمتكونة من اللغة المشتركة والحدود المشتركة والاستعمار المشترك التي تأخذ للقيمة 1 في حالة توفرها والقيمة 0 في حالة انعدامها .

2- تقدير نموذج الدراسة.

فرضية الدراسة:

H0:الجزائر لا تعتبر منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر .

H1:الجزائر منطقة قابلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

$$\ln INV_i = -1082.283 - 0.41 \ln DIDT_{ij} + 0.21 \ln PIB_i - 4.02 \ln TINT_i - 6.38 \ln TINF_i - 3.84 \ln TCH_i - 2.34 \ln IBS_i + 29.35 \ln POP_i + 0.27 \ln INV_j + 0.05 \ln RCH_i + 56.46 \ln TCR_i - 5.98 \ln PIB_j + 0.302$$

Estimation Command:

```
=====  
LS LNINVI C LNDISTIJ LNPIBI LNTINTI LNTINFI LNTCHI LNIBSI LNPOPI  
LNINVJ LNRCHI LNTCRI LNPIBJ
```

Estimation Equation:

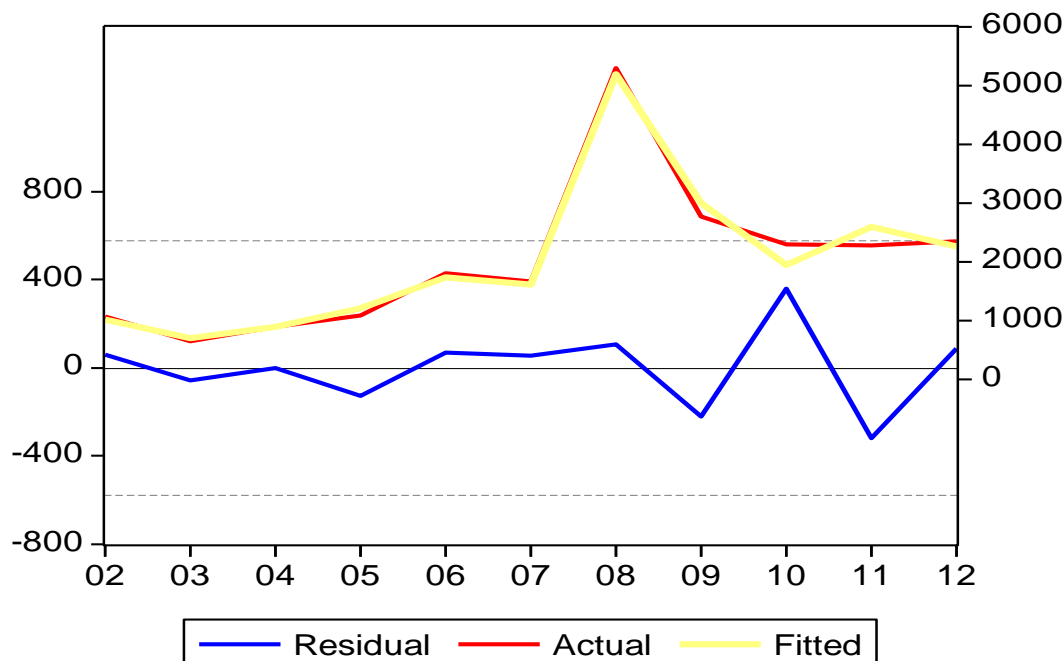
```
=====  
LNINVI= C(1) + C(2)*LNDISTIJ + C(3)*LNPIBI + C(4)*LNTINTI +  
C(5)*LNTINFI + C(6)*LNTCHI + C(7)*LNIBSI + C(8)*LNPOPI + C(9)*LNINVJ  
+ C(10)*LNRCHI + C(11)*LNTCRI + C(12)*LNPIBJ
```

Substituted Coefficients:

```
=====  
LNINVI = - 1082.283 - 0.41*LNDISTIJ + 0.21*LNPIBI - 4.02*LNTINTI -  
6.38*LNTINFI - 3.84*LNTCHI - 2.34*LNIBSI + 29.35*LNPOPI + 0.27*LNINVJ  
+ 0.05*LNRCHI + 56.46*LNTCRI - 5.98*LNPIBJ.
```

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS

الشكل رقم 22: مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة من 2002/2014.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج **EViews**

3 - اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية:

• **معامل التحديد R^2 :**

من خلال نتائج الجدول تبين أن معامل التحديد يساوي 0.9789 والذي يدل على نسبة 97.89% من تغير الاستثمار هي مفسرة بالمتغيرات الحرة (معدل التضخم، معدل الفائدة، معدل الضريبة على الأرباح، سعر الصرف، سكان البلد المضيف، الناتج المحلي الخام للبلد المضيف والمستثمر، المسافة، معدل النمو، احتياطي الصرف). وهذا ما يؤكد الارتباط القوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقل.

• **اختبار فيشر**

يتم هذا الاختبار من اجل دراسة المعنوية الإجمالية للنموذج تحت الفرضية التالية :

$$H_0 : c_1=c_2=c_3=c_4=c_5=c_6=c_7=c_8=c_9=c_{10}=c_{11}=0$$

$$H_1 : c_1 \neq c_2 \neq c_3 \neq c_4 \neq c_5 \neq c_6 \neq c_7 \neq c_8 \neq c_9 \neq c_{10} \neq c_{11} \neq 0$$

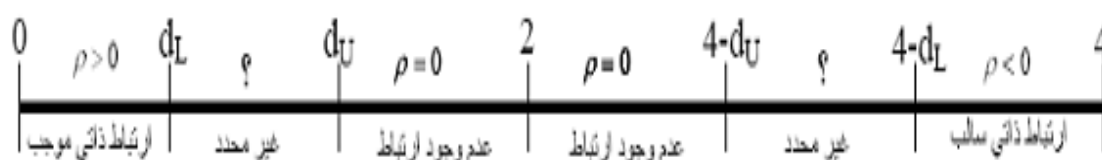
بالاستعانة بجدول فيشر نجد : $f(n-k-1, k) = f(18, 12) = 2.93$ وهذا عند درجة حرية 5%.

* أما في ما يخص قيمة إحصائية فيشر الموجودة أو المحسوبة فهي تساوي 41.26 وهذا عند درجة حرية 5%.

-بما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمة إحصائية جدول فيشر وبالتالي رفض فرضية العدم وبالتالي النموذج ككل له معنوية .

• اختبار الارتباط الذاتي لدرين واطسون:

يتم هذا الاختبار عن طريق مقارنة القيمة المتحصل عليها مع القيم النظرية لدرين واطسون (dl, du).



$$Dw=2.19$$

- عند درجة حرية 5% و $n=23$ نجد قيمة: $du = 1.14$ و $dl = 1.54$

وبما انه قيمة درين واطسون المحسوبة في النموذج موجودة في منطقة عدم وجود ارتباط بين الأخطاء وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

3- اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية :

الناتج المحلي الخام الجزائر Pib_t :

تدل الإشارة الموجبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمتعامل هذا المتغير (C2) على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الخام هي علاقة طردية حيث الأثر الحدي يساوي 0.21 أي انه إذا زاد الناتج المحلي الخام الجزائري بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يزداد ب 0.21 وهذا يوافق النظرة الاقتصادية ويوافق التوقعات القبلية من الناحية الاقتصادية.

الناتج المحلي الخام للدول المستثمرة Pib_j :

تدل الإشارة الموجبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمعامل هذا المتغير ($C11$) على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الخام للدول المستثمرة هي علاقة طردية حيث الأثر الحدي يساوي 5.98- أي انه إذا زاد الناتج المحلي الخام للدول المستثمرة بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر سوف ينقص ب 5.98 وهذا لا يكون مقبولا من الناحية الاقتصادية لأنه معظم الدول المستثمرة تكون دول متقدمة ومحقة للاكتفاء الذاتي المحلي فتسعى إلى الانتشار خارج الشركة الأم من اجل توسيع النشاط وتحقيق أرباح اكبر وتدنيه بعض التكاليف التي تكون في هذه الدول وبالتالي هذا لا يوافق التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية .

الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستثمرة Inv_j :

تدل الإشارة الموجبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمعامل هذا المتغير ($C8$) على ان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف والاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستثمرة لان معظم استثمارات الشركة الأم تبدأ أو تكون في البلد الأصلي وتأتي بعدها توزيع النشاط في فشكل فروع تكون في البلدان المستقبلية او المضيفه لهذه الاستثمارات وهي علاقة طردية حيث الأثر الحدي يساوي 0.27 أي إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستثمر بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف يزداد ب 0.27 وهذا يوافق التوقعات القبلية للدراسة .

عدد سكان البلد المضيف Pop_j :

تدل الإشارة الموجبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمعامل هذا المتغير ($C7$) على إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف والكثافة السكانية هي العلاقة الطردية فكلما زاد عدد السكان بوحدة واحدة فإنها تأثر بالإيجاب على الاستثمار الاجنبي زيادة 29.35. وهذا يوافق النظرية الاقتصادية ويوافق التوقعات القبلية من الناحية الاقتصادية.

المسافة $Dist_{IJ}$:

تدل الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمتعامل هذا المتغير ($C1$) على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف وعامل المسافة هي علاقة عكسية أي أن الأثر الحدي يساوي 0.41 - معناه إذا زادت المسافة بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي للجزائر أي البلد المضيف سينخفض ب0.41 وهذا يوافق التوقعات القبلية والتفسير الاقتصادي هو كون عامل المسافة يؤثر في حجم التبادلات ضمن عامل الوقت وعامل التكلفة وهذا منطبق النظرية الاقتصادية .

سعر الصرف Tch :

تدل الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمتعامل هذا المتغير ($C5$) على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف وسعر الصرف هي علاقة عكسية أي أن الأثر الحدي يساوي 3.84- . معناه إذا زاد سعر الصرف بنسبة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر سوف ينقص ب3.84 وهذا لا يوافق التوقعات القبلية للدراسة ومنطبق النظرية الاقتصادية وبالتالي هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية .

معدل الفائدة Int_t :

تدل الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمتعامل هذا المتغير ($C3$) على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف ومعدل الفائدة وهي علاقة عكسية أي أن الأثر الحدي يساوي 4.02- معناه ازدياد معدل الفائدة بمعدل وحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينخفض ب 4.02 وهذا يوافق النظرة الاقتصادية ويوافق التوقعات القبلية من الناحية الاقتصادية.

معدل التضخم inf_t :

تدل الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمتعامل هذا المتغير ($C4$) على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف ومعدل التضخم وهي علاقة عكسية أي أن الأثر الحدي يساوي 6.39- معناه ازدياد معدل

التضخم بمعدل وحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر ينخفض ب6.39 وهذا يوافق التوقعات القبلية للدراسة ومنطق النظرية الاقتصادية وبالتالي هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

معدل الضريبة على الأرباح Ibs_t :

تدل الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المتعدد المقدره بالنسبة لمتعامل هذا المتغير (C6) على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف ومعدل الضريبة على الأرباح التي تفرضها البلد المضيف على أرباح الشركات المستثمرة وهي علاقة عكسية أي أن الأثر الحدي يساوي 2.34- معناه ازدياد معدل الضريبة على الأرباح بمعدل وحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر ينخفض ب2.34 وهذا يوافق التوقعات القبلية للدراسة ومنطق النظرية الاقتصادية وبالتالي هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

معدل النمو الاقتصادي Tcr :

يعد هذا المتغير من المتغيرات الأساسية في تفعيل عملية جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم ، وتدل الإشارة الموجبة بين المتغير المستقل والمتمثل في النمو الاقتصادي والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي في الجزائر على العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث انه إذا ازداد معدل النمو في الجزائر بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد بنسبة 56.46 وهذا يوافق التوقعات القبلية للدراسة .

احتياطي الصرف RCH :

إن نسبة احتياطي الصرف في البلد تلعب دورا كونها تشكل أداة التمويل في الداخل وهي بنية الاقتصاد في البلد وتعتبر من العوامل التي تستدل بها الشركات في الاستثمارات الخارجية بين الدول وتدل الإشارة الموجبة بين المتغير المستقل والمتمثل في احتياطي الصرف والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي في الجزائر على العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث انه إذا ازداد احتياطي الصرف في الجزائر بوحدة واحدة فان الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد بنسبة 0.05 وهذا يوافق التوقعات القبلية للدراسة.

من خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين أن كل من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف ومعدل التضخم والمسافة ومعدل الفائدة و الضريبة على أرباح الشركات وعدد سكان البلد المضيف الجزائر وحجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة لدول العينة واحتياطي الصرف ومعدل النمو هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية إلا أن سعر الصرف وحجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة الاحصائية هما متغيرين تفسيريين مرفوضين من الناحية الاقتصادية و ذلك لعدم توافق إشارة هذين المعاملين و منطق النظرية الاقتصادية.

الفصل الثالث

من خلال التطورات التي عرفها نموذج الجاذبية خاصة بعد اشتقاق المعادلة الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الباحثين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر كنموذج "والقي"، نموذج "توبال و كلينر" حيث ساهمت هذه النماذج بشكل كبير في إعطاء نظرة دقيقة قياسية واضحة وشاملة في مجال جاذبية التدفقات البيئية خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر .

وبعد التطرق لموضوع الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التطورات العالمية المعاصرة اتضح إن لهذا الأخيرة دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي .

وتناولنا أيضا تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ونصيب الجزائر منه حيث تبين لنا إن هناك حركة متسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في السنوات الأخيرة خاصة وان الجزائر اتجهت باقتصادها حول العولمة الخوصصة واقتصاد السوق والانفتاح عل الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية لكن مع هذا تبقى حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارية ضعيفة مقارنة بحصص مناطق أخرى من الدول النامية ويرجع ذلك إلى الآثار السلبية والامتيازات القليلة المقدمة من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغياب سياسة التحفيز في ذلك وعدم ملاءمة المناخ الاستثماري والذي يشكل عنصر الطرد من قبل العديد من الشركات الأجنبية وجملة العراقيل التي يعانيتها المستثمر الأجنبي رغم وجود بعض التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة من قبل المستثمرين .

وبعد دراستنا لجاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشر واثر نموذج الجاذبية على ذلك خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية نستطيع القول أن الاستثمار في الجزائر لا زال يعتمد على قطاع معين في مجال المحروقات .

وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز بعض المتغيرات المفسرة التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد هذه العلاقة من خلال اختبار وقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة تفسيرية (كالناتج المحلي الخام، عدد السكان، التضخم، ومتغيرات وهمية تمثلت في اللغة المشتركة، الاستعمار المشترك

،المسافة والجوار) كل هذا من خلال نموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج القياسية المستخدمة في مثل هذه الدراسات لإظهار مدى جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2002-2014) .

وبناء على ما سبق حاولنا من خلال فصولي بحثنا التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا، و التي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات و التوصيات المفيدة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر ومن ثم تعظيم نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. - للاستثمار الأجنبي المباشر منافع كثير للدول المضيفة تتمثل في توفير التمويل والسيولة، خلق فرص عمل والقضاء على البطالة، تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ، نقل الخبرة و التكنولوجيا والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية وكذلك تكوين رأس المال. يعتبر الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركات التمويل الدولي والوسيلة التي تنتشر وتتوسع أكثر من خلال الشركات الأجنبية ووسيلة لاختراق الأسواق المالية وتدويل الإنتاج وفرصة لنمو الاقتصاديات الدول المضيفة.

• بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب.

• حققت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسن تدريجي على مستوى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في توفير الاستقرار السياسي أدى إلى تغيير ايجابي نسبي في محددات المناخ الاستثماري فيها ، عن طريق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتطوير نشاط المؤسسات الاقتصادية ..

• تعد الجزائر بطبيعة موقعها الاستراتيجي ومقوماتها الطبيعية والجغرافية محط أنظار العديد من دول العالم المصدرة له ، لكنها بحاجة إلى المزيد من التطور والاهتمام .

• تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الذين يعانون مشكلة الفساد وتفشي الرشوة وهذه العوامل تعتبر من أهم العوائق للمستثمرين الأجانب فلا بد من الإسراع في تبني السياسة الواجبة

للقضاء على ذلك، فلا تكفي نجاعة المؤشرات الاقتصادية في ظل البيروقراطية والفساد والرشوة في جذب الاستثمارات .

• من خلال البيانات الإحصائية التي استندنا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له ما زال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وإنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية و المادية، وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وبإفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب .

فُئمةُ الجداول والأشكال

1 - قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية و المعونات الرسمية في الدول العربية بالمليون دولار	11
02	الدين الخارجي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2015	14
03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي : 2013 و 2014 .	18
04	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي : 2013 و 2014	20
05	تطور عدد العمالة التي وفرتها أكبر عشرون شركة عابرة للقارات عبر العالم سنة 2013.	39
06	نسبة تغطية التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر لواردات عدد من الدول النامية سنة 2013.	41
07	نسبة التضخم في عدد من الدول النامية لسنة 2015.	46
08	المتغيرات الأساسية لمؤشر البيئة المؤسسية لدول الوطن العربي لسنة 2015	71
09	اداء الدول العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لعامي 2016/2015	74
10	اهم المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال .	76
11	المؤشرات الفرعية للمؤشر الاجمالي للتنافسية العربية سنة 2014(دراسة حالة الجزائر).	80
12	اهم المؤشرات الفرعية لمؤشر راس المال البشري.	81
13	اجمالي الاستثمار في الجزائر خلال سنتي 2015/2014	84
14	التوزيع القطاعي للاستثمارات في الجزائر سنة 2015	86
15	تطور حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2007-2014).	87
16	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	90
17	تطور حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة (2007-2014).	93
18	اهم 3 شركات جزائرية تستثمر بالخارج خلال الفترة (2003-2015)	94
19	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر 2015	95
20	دليل مؤشر الحرية الاقتصادية	97
21	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012	98
22	المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجابية الاستثمار.	100
23	الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال 2014/2010.	102
24	المسافة الفاصلة بين الجزائر ودول العينة بوحدة العصفور.	126
25	جدول زمني لحجم الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من دول العينة خلال الفترة 2002الى 2014 بالمليون دولار.	134
26	حجم الناتج المحلي الخام لدول العينة خلال الفترة 2002 الى 2014 بالمليار دولار.	136
27	وضع الجزائر ضمن المتغيرات الوهمية لنموذج الجاذبية	137

2 - قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طبيعة الشركة الأم وفروعها	34
02	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	58
03	وضع الدول العربية في مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال 2015/2014	77
04	هيكل مؤشر التنافسية العربية	78
05	التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (2001-2012).	85
06	حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2007-2014).	88
07	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).	91
08	حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من 2007 الى 2014	93
09	الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015.	101
10	هيكل مؤشر التنافسية العربية.	104
11	الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2015.	104
12	منهجية الاقتصاد القياسي	122
13	منحنى السلسلة الزمنية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2014) بالمليون دولار.	125
14	منحنى السلسلة الزمنية لحجم الناتج المحلي الخام في الجزائر من 2002 الى 2014 بالمليار دولار.	127
15	منحنى السلسلة الزمنية لمعدل الفائدة في الجزائر من 2002 الى 2014	128
16	منحنى السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	129
17	منحنى السلسلة الزمنية لسعر الصرف في الجزائر مقابل الدولار الامريكي من 2002 الى 2014 .	131
18	منحنى السلسلة الزمنية لمعدل الضريبة على الأرباح في الجزائر من 2002 الى 2014.	132
19	منحنى السلسلة الزمنية لعدد السكان في الجزائر من 2002 الى 2014 بالمليون نسمة.	133
20	منحنى السلسلة الزمنية لحجم احتياطي الصرف في الجزائر من 2002 الى 2014 بالمليون دولار.	135
21	منحنى السلسلة الزمنية لمعدل النمو في الجزائر من 2002 الى 2014.	136
22	مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة من 2014/2002.	141

المرآة جامع

1. المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- 1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية"، الإسكندرية، 2005.
- 2- حسين علي بخيت، سحر فتح لله: الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، 2007.
- 3- نعمة لله نجيب إبراهيم : مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 4- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون: أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 5- سمير محمد عبد العزيز: الاقتصاد القياسي، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع"، الإسكندرية، 1997.
- 6- وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003 .
- 7- بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة متتوري، قسنطينة، 2006.
- 8- كامل أبو صقر: العولمة التجارية والإدارية والقانونية رؤية إسلامية جديدة، ج2، بيروت، دار ومكتبة الهلال، دار الوسام، 2001.
- 9- سعود جايد العمري: الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 10- اميرونون: الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة د. علي تقي عبد الحسين القز ويني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986.
- 11- علي ظاهر الطفيلي: السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها، مؤسسة دار الكتاب الحديثة، بيروت، ط1، 1987.
- 12- حسام الدين عيسى: الشركات المتعددة القوميات، بيروت، المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصرة، بدون سنة النشر.

- 13- محمد السيد سعيد: الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1978.
- 14- نصيرة بوجمعة سعدي: عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 15- غسان حداد: مخاطر الشركات المتعددة الجنسيات بالنسبة للوطن العربي، في مجلة النفط والتنمية، بغداد، دار الثورة للطباعة والنشر، يوليو. 1980.
- 16- علي عبد الفتاح بوشرار: الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007.
- 17- غالب أحمد ميهوب: العرب والعملة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، في المستقبل العربي، العدد 456(حزيران/يونيو)، 1997.
- 18- توفيق عبد الغني الرصاصي: الشركات المتعددة الجنسيات والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، في مجلة العلوم الاقتصادية رقم 2، ماي 1983.
- 19- عبد الله عبد الكريم عبد الله: ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة، الأردن، 2008.
- 20- محمد محمد أحمد سويلم: الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2009.
- 21- حسين عمر: الاستثمار والعملة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
- 22- موسى بودهان: القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، دار مدني، الجزائر، 2006.
- 23- حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002.
- 24- شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الاولى، دار الغرب، وهران، 2003.

- 25- عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- 26- عبد الرحمان إسماعيل، عريفات حربي: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 1999.
- 27- حاتم القرنشاوي: تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.
- 28- محمد السيد سعيد: الشركات المتعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1978.
- 29- على ظاهر الطفيلي: السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1987.
- 30- أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
- 31- عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.
- 32- حسن خلف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004.
- 33- عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
- 34- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة المصرية، مصر، 2007.
- 35- قانشى فايزة: الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، 2007.
- 36- فليح حسن خلف: التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق، 2004.
- 37- عباس علي: إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

- 38- الوزني خالد، الرفاعي أحمد: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 39- البكري أنس، صافي وليد: النقود و البنوك بين النظرية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 40- أحمد محمود الإمام و رانيا منيي و محمد حمدي السليمانى عبد السلام: منطقة التجارة الحرة العربية، التحديات و ضروريات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005.
- 41- حسين علي بخيت، سحر فتح الله : الاقتصاد القياسي، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة، 2007.
- 42- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 43- نزيه عبد المقصود محمد مبروك : الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2007.
- 44- البكري أنس، صافي وليد: النقود و البنوك بين النظرية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 45- حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2002.

2-الاطروحات والرسائل الجامعية و المقالات والمجلات:

- 1- بني أحمد محمد: العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية، دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، سنة 2000.
- 2- محمد الشريف منصور: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الأغواط، 8-9 أبريل 2002.
- 3- بيوض محمد العيد: تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، 2011.
- 4- سرناي ماريان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التحديات والعراقيل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلامية، 2001-2002.
- 5- فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2005.
- 6- بلال بوجمعة: تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تلمسان، 2007.
- 7- عبد الحميد بوخاري : واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، دراسة تحليلية، مجلّة الباحث، العدد، 10مجلة دورية أكاديمية محكمة و سنوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة، 2012.
- 8- ریحان الشریف، هوام لمياء: دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد، 32الجزائر، أبريل. 2013

- 9- كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015
- 10- ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، 2006
- 11- حساني بن عودة : اثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وهران، 2011.
- 12- خرافي خديجة: دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب تونس، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2014.
- 13- وليد عبد مولاه: "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة الخارجية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 97، سنة 2009.
- 14- حسن القادر: دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية، حالة الأردن، سلسلة العلوم الاجتماعية الأساسية، أبحاث اليرموك، المجلة (26)، العدد(4)، 2010.
- 15- زغيب شهر زاد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد08، بسكرة2005.
- التقارير و الدراسات:**
- 1- المؤسسة الغربية لضمان الاستثمار : "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت ، 2004.
- 2- المؤسسة الغربية لضمان الاستثمار : "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت ، 2006.
- 3- المؤسسة الغربية لضمان الاستثمار : "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت ، 2010.
- 4- المؤسسة الغربية لضمان الاستثمار : "التقرير السنوي 2013"، الكويت ، 2013.
- 5- المؤسسة الغربية لضمان الاستثمار : "التقرير السنوي 2014"، الكويت ، 2014.

- 6- المؤسسة الغربية لضمان الاستثمار : "التقرير السنوي 2015"، الكويت، 2015.
- 7- الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية : "تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية" عرض عام 2007.

II. المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Damodar N Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4 ème édition Américaine par Bemard Bernier de boeck& larcier S, A, Paris, 2004.
- 2-Schéma Adapté de derek F. Abell, Deffining the Business : The Starting Point of Strategic Planning (Englewood Cliffs, Prentice Hall, Inc., 1980),
- 3-V.Tterpstra and R. Srathy, **International Marketing**, 7th. Ed (Fort Worth : The Dryden Press, 1997).
- 4- J.C. Gray, “ **International Reporting and Flexible Budgeting for Multinational Operations**” in J.A. Schweikart et all., International Accounting : Acase Approach(New York: McGraw-Hill, inc.
- 5-Jean-Louis Mucchielli, **Multinationales et mondialisation**, édition du seuil, mai 1998, paris.
- 6-Raymond Bernard, Economie Financière International, Éditions PUF, Paris.
- 7- Marton balint .modèle de granité appliqué à L'Australie. Rapport de Senté à la faculté Des étude supérieure en vue des l'obtention du grade métrisées sciences(1) : économiques , université de montréal , canada , avril 2004 .

III. المواقع على الانترنت:

- 1-www.unctad.org
- 2-www.ons.dz
- 3-www.andi.dz
- 4- [WWW. La documentation française economie.com.fr.](http://WWW.La_documentation_francaise_economie.com.fr)
- 6- [www.unctad.org/Fdistatic.](http://www.unctad.org/Fdistatic)
- 7-[http://www.cepii.fr.](http://www.cepii.fr)

- 5-UNCTAD ,"**World Investment Report 2002** " ,Geneva,2002.
- 6-UNCTAD ,"**World Investment Report 2003** " ,Geneva,2003.
- 7-UNCTAD ,"**World Investment Report 2004** " ,Geneva,2004.
- 8-UNCTAD ,"**World Investment Report 2005** " ,Geneva,2005.
- 9-UNCTAD ,"**World Investment Report 2006** " ,Geneva,2006.
- 10-UNCTAD ,"**World Investment Report 2007** " ,Geneva,2007.
- 11-UNCTAD ,"**World Investment Report 2008** " ,Geneva,2008.
- 12-UNCTAD ,"**World Investment Report 2009** " ,Geneva,2009.
- 13-UNCTAD ,"**World Investment Report 2010** " ,Geneva,2010.
- 14-UNCTAD ,"**World Investment Report 2011** " ,Geneva,2011.
- 15-UNCTAD ,"**World Investment Report 2012** " ,Geneva,2012.
- 16-UNCTAD ,"**World Investment Report 2013** " ,Geneva,2013.
- 17-UNCTAD ,"**World Investment Report 2014** " ,Geneva,2014.

الملاحق

الملحق رقم 01: التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر 2015.

المنطقة	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دولار	%	مناصب الشغل	%
شمال وسط	13157	%41	1035564	%42	145017	%50
شمال غرب	3804	%12	735342	%30	39971	%13
الهضاب العليا غرب	631	%14	31520	%13	7762	%14
الهضاب العليا وسط	1369	%3	105653	%1	9121	%4
الهضاب العليا شرق	3317	%4	134273	%4	26107	%3
جنوب شرق	3617	%11	108515	%5	23491	%8
جنوب غرب	942	%3	41388	%2	3908	%1
الجنوب الكبير	144	%11	11829	%4	1816	%8
المجموع	32004	%100	2546840	%100	299115	%100

الملحق رقم 02: احصائيات المتغيرات الكمية للجزائر 2002-2014

السنوات	الناتج المحلي الخام	معدل التضخم	عدد السكان	حجم احتياطي الصرف	سعر الصرف	معدل الضريبة	معدل النمو	معدل الفائدة	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد
2002	56.94	1,42	31.40	25.10	76,68	30.00	4.70	5.60	1065.00
2003	68.01	2.30	31.90	35.40	77,28	30.00	6.90	5.60	638.00
2004	85.35	4.00	32.40	45.70	72.10	30.00	5.20	4.40	882.00
2005	103.22	1,64	32.90	59.10	77,39	25.00	5.10	4.00	1145.00
2006	117.03	2,53	33.80	81.40	72.10	25.00	2.00	4.00	1795.40
2007	134.98	3.50	34.40	115.00	73,36	25.00	3.00	4.00	1661.80
2008	171.00	4.40	34.50	148.00	72,65	25.00	2.40	4.00	2632.10
2009	137.21	5.70	35.00	155.00	69,36	25.00	2.40	4.00	2746.20
2010	161.21	3,91	35.97	170.00	69.02	25.00	3.30	4.00	2300.20
2011	199.10	4,52	36.71	170.00	70.52	25.00	2.80	4.00	2580.00
2012	204.33	8,89	37.50	190.70	77.60	25.00	3.30	4.00	1484.00
2013	210.18	3.30	37.90	194.00	79.40	25.00	2.80	4.00	2661.10
2014	214.06	2.90	38.70	187.20	80.57	19.00	4.10	4.00	1488.00

الملحق رقم 03: جدول لوغاريتم الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من دول العينة
2014-2002

اليونان	السعودية	سويسرا	اسبانيا	بلجيكا	بريطانيا	الصين	الماتيا	فرنسا	السنوات البلد
6,4234124	7,34601	9,012249	10,39558	9,415489	10,8689	7,831382	9,849374	10,828556	2002
6,4851089	3,820543	9,644838	10,26526	10,55379	11,10887	7,956705	8,669324	10,88082	2003
6,4851089	7,610865	10,17615	11,01092	10,43465	11,45434	8,612138	9,930461	10,94614	2004
6,9365594	6,159095	10,84188	10,64136	10,39385	11,45434	9,414193	9,930461	11,6525	2005
6,9365594	4,366088	11,23617	11,55453	10,83339	11,32412	9,959868	11,68436	11,61434	2006
8,3052368	8,159947	10,83997	11,82812	11,29137	12,69289	10,01989	12,04718	12,00951	2007
8,5652212	7,685703	10,72179	11,22146	13,30602	12,11808	10,86188	11,19489	11,95148	2008
7,790696	8,270525	10,18029	9,478075	9,127502	10,57865	10,94253	11,23044	11,5818	2009
7,6280311	8,143808	11,28086	10,55428	9,127502	10,58411	11,13912	11,60204	11,24983	2010
68865316	8,389814	10,76461	10,52557	11,16629	11,57752	11,08394	10,90353	11,40919	2011
7,488853	8,389814	10,69904	10,52557	9,539422	11,17626	11,34119	11,11134	10,52398	2012
6.6656	8.5057	10.2398	10.1592	10.9495	9.6139	11.5228	10.3125	10.1265	2013
6.7522	8.5934	10.8951	10.3316	10.6166	10.9958	11.6613	11.6282	10.6659	2014

الملحق رقم 04: جدول لوغاريتم الناتج المحلي الخام لدول العينة 2014-2002

اليونان	السعودية	سويسرا	اسبانيا	بلجيكا	بريطانيا	الو،م،ا	الصين	الماتيا	فرنسا	السنوات البلد
11,90087	12,14712	12,54721	13,43904	12,43902	14,29299	16,18248	14,18986	14,51713	14,19415	2002
12,17875	12,2764	12,70114	13,6918	12,64813	14,43657	16,2286	14,31502	14,70838	14,40526	2003
12,34601	12,43057	12,81161	13,85886	12,79694	14,6051	16,29164	14,47639	14,82537	14,54089	2004
12,39783	12,66218	12,83771	13,93788	12,83898	14,63974	16,35442	14,6496	14,84097	14,58136	2005
12,4812	12,78446	12,88723	14,02639	12,897	14,70921	16,4126	14,83792	14,8866	14,63564	2006
12,64009	12,86085	12,99162	14,1815	13,03598	14,84904	16,46195	15,0563	15,01823	14,77102	2007
12,75196	13,07127	13,13701	14,2817	13,13305	14,79289	16,48725	15,0563	15,10599	14,86662	2008
12,68771	12,81903	13,11584	14,19674	13,06295	14,59	16,47001	15,42183	15,01849	14,79214	2009
12,6163	12,98386	13,17821	14,15669	13,05169	14,60301	16,50758	15,58567	15,01271	14,76518	2010
12,6082	13,29982	13,40047	14,20634	13,15022	14,70307	16,52973	15,79012	15,09757	14,8348	2011
12,45575	13,38257	13,36673	14,11629	13,09022	14,7044	16,56906	15,90668	15,03678	14,77516	2012
12,3863	13,5202	13,4370	14,1297	13,1642	14,8133	16,6349	15,9510	15,1360	14,8487	2013
12,3697	13,5228	13,4603	14,1385	13,1835	14,9104	16,6730	16,0658	15,1683	14,8555	2014

الملحق رقم 05: لوغار يتم احصائيات المتغيرات الكمية للجزائر 2014-2002

معدل الضريبة	سعر الصرف	معدل النمو	معدل الفائدة	حجم احتياطي الصرف	معدل التضخم	عدد السكان	الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار،	الناتج المحلي	السنوات/ البلد
3.4011	4.3896	1.5475	1.7227	3.2228	0,349459	10,355895	6,97073008	10,94989	2002
3.4011	4.3474	1.9315	1.7227	3.5667	1,451368	10,3707832	6,45157566	11,12752	2003
3.4011	4.2780	1.6486	1.4816	3.8220	1,376698	10,3857917	6,78207867	11,35453	2004
3.2188	4.3488	1.6292	1.3862	4.0792	0,323857	10,4008768	6,98573432	11,54462	2005
3.2188	4.2780	0.6931	1.3862	4.3993	0,839202	10,4160703	7,49298312	11,67239	2006
3.2188	4.2953	1.0986	1.3862	4.7449	1,301235	10,4313651	7,41565663	11,80786	2007
3.2188	4.2856	0.8754	1.3862	4.9972	1,581653	10,4466263	7,86080215	12,04489	2008
3.2188	4.2393	0.8754	1.3862	5.0434	1,746471	10,4466263	7,92331199	11,85368	2009
3.2188	4.2343	1.1939	1.3862	5.1357	1,364315	10,476392	7,73683098	11,98239	2010
3.2188	4.2558	1.0296	1.3862	5.1357	1,508901	10,4907239	7,72488844	12,19973	2011
3.2188	4.3515	1.1939	1.3862	5.2507	2,185443	10,5046792	7,72488844	12,24889	2012
3.2188	4.3744	1.0296	1.3862	5.2 678	1,193922	3,6349511	7,88649485	5,34796	2013
2.9444	4.3891	1.4109	1.3862	5.2321	1,0647	3,6558396	7,30518821	5,36625	2014

الملحق رقم 06: جدول لوغار يتم المسافة بين الجزائر ودول العينة:

البلد	لوغار يتم المسافة مع الجزائر
الو،م،ا	8,82353253
فرنسا	7,2007159
المانيا	7,56395472
الصين	9,11797023
بريطانيا	7,40940352
بلجيكا	7,35364742
اسبانيا	6,56085484
سويسرا	7,07653134
السعودية	8,37992339
اليونان	7,51402671

المخلص:

تتناول هذه الدراسة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج القياسية في التفسيرات الاقتصادية وما للاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات والتي هي مصدر هام من العملة الصعبة للدولة.

تطرقنا في بداية بحثنا ضمن الفصل الأول إلى حركة رؤوس الأموال العالمية بين الدول وماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم النظريات المفسرة لها و الإشارة إلى مناخ الاستثمار و بعض المؤشرات الاقتصادية، أما الفصل الثاني من الدراسة تم فيه تقييم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ودراسة وضع المناخ الإقتصادي الجزائري وفقا لبعض المؤشرات الاقتصادية، ثم تقييم الاقتصاد الجزائري وتحديد المتغيرات الكمية الاقتصادية التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لتوصل في الأخير إلى معادلة نموذج الجاذبية للاقتصاد الجزائري .

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الاجنبي المباشر، حركة رؤوس الاموال العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات، المتغيرات الكمية، نموذج الجاذبية.

"The factors of foreign direct investissement's attraction in Alegria

-study by model gravity- "

Abstract

This study is about the attracting foreign direct investments factors in Algeria . Whereas, I used the gravity model , which is one of the most important economic models to explain these factors , showing the importance of the foreign direct investment (FDI) to raise the economic growth level , and increase the exportations level that is one of the most important resources of foreign currencies to the country .

In the first chapter, I presented the Foreign Direct Investments (FDI) , the different theories that explain it (FDI) and I point out to the investissement climat and some economic indicators.

In the second chapter, I just treated the international movement of capitals , the multinational corporations strategies in doing their investments in the host countries .

Also, I showed the most important economic variables that affect the size of foreign direct investments flows ,which have been formulated as a function of these variables, that affects the size of foreign direct investments flows, in Algeria .

KEY WORDS: Foreign Direct Investment, International Movements of Capitals ,Multinational Corporations ,Gravity Model.

"Les facteurs d'attirer l'investissement étranger direct dans l'Algérie

- étude par gravité modèle - "

Cette étude aborde les facteurs qui attirent l'investissement étranger direct en Algérie en utilisant le modèle de gravité. Ce modèle est parmi les meilleures modèles standards qui interprète les effets économiques et le role que jouent les investissements directs étrangers et ce dans le but d'acceler et augmenter le niveau de la croissance économique et le développement des exportations qui constituent une source importante de devises.

Notre étude est subdivisée en deux partie. Dans un premier temps, nous avons analysé les principes de la théorie des mouvements de capitaux mondiaux, la nature des investissements étrangers directes et leurs théories explicatives en passant par une analyse du climat d'investissement et d'autres indicateurs économiques qui rentrent dans l'explication du phénomène. Dans un second temps, notre analyse a été consacrée à l'évaluation des retombés des investissements étrangers en Algérie, et l'application du modèle de gravité à l'économie algérienne tout en estimant quelques variables qui déterminent l'impact des investissements étrangers directs sur l'économie algérienne.

Mots clés : l'investissement directe étranger, le mouvement du capitaux mondiaux , les entreprises multinationales, les variables quantitatives , modèle de gravite.